**جامعة محمد بوضياف – المسيلة**

معهد: تسير التقنيات الحضرية

قسم : تسير المدينة

تخصص : تسير المدينة

الرقم التسلسلي :.....

مذكرة مكملة لنيل شهادة : ماجستير

**تحت عنـــــوان**

# تأثير لامركزية تخطيط المشاريع العمرانية على التنمية المحلية في الجزائر

## دراسة حالة مدينة المسيلة

إعداد الطالب

**رواق حمزة**

تاريخ المناقشة :.....

أمام لجنة المناقشة المكونة من :

| | | |
|---|---|---|
| **خلف الله بوجمعة** | أستاذ التعليم العالي جامعة المسيلة | رئيسا. |
| **حجاب مخلوفي** | أستاذ التعليم العالي جامعة المسيلة | مشرفا ومقررا. |
| **تاشريفت عبد المالك** | أستاذ التعليم العالي جامعة المسيلة | ممتحنا. |
| **نويبات إبراهيم** | أستاذ محاضر جامعة المسيلة | ممتحنا. |

السنة الجامعية2017/2016

# شكر وتقدير

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**{ وأما بنعمت ربك فحدث } صدق الله العظيم**

**أشكر الله سبحانه وتعالى وأحمده على توفيقي لإتمام هذا البحث ولله الحمد من قبل ومن بعد.**

**أتوجه بالشكر والعرفان للأستاذ الدكتور حجاب مخلوفي على اشرافه ومتابعته لي في اعداد هذا البحث.**

**كما أخص بالشكر الاستاذ الدكتور الفاضل تاشريفت عبد المالك والاستاذة الدكتورة بلوم اسمهان الاستاذ الدكتور يوسفي ساعد لما اولوه لي من توجيه وعناية خلال مسيرة هذا البحث .**

**كما أخص بالشكر والاحترام الاستاذ الدكتور الفاضل خلف الله بوجمعة استاذي وكل اساتذة. معهد تسير التقنيات الحضرية**

**اهدي عملي المتواضع هذا الى والدي تعبيرا عن حبي وامتناني واعتزازي وتقديري لهما ، احمد الله على نعمة العلم .**

**جزاهم الله كل الخير**

# المحتويات :


| الموضوعات | الصفحة |
|---|---|
| فهرس الموضوعات | |
| فهرس الاشكال | |
| فهرس الجداول | |
| المقدمة ..... | 01 |
| إشكالية البحث ..... | 02 |
| فرضيات البحث ..... | 03 |
| اهداف البحث ..... | 03 |
| اهمية البحث ..... | 04 |
| منهجية البحث ..... | 04 |
| هيكلة البحث ..... | 05 |
| **الاطار النظري للبحث** | |
| **الفصل الاول : التنمية المحلية والتخطيط ، دراسة نظرية .** | |
| **اولا : التنمية المحلية المفهوم ، المبادئ والاسس** ..... | 07 |
| 1- مفهوم التنمية و النمو ..... | 08 |
| 1-1- مفهوم التنمية ..... | 08 |
| 1-2- مفهوم النمو..... | 09 |
| 2- العلاقة بين النمو و التنمية ..... | 09 |
| 3- ابعاد التنمية ..... | 10 |
| 3-1- البعد السياسي ..... | 10 |
| 3-2- البعد الاقتصادي..... | 10 |
| 3-3- البعد الاجتماعي..... | 10 |
| 4- مفهوم التنمية المحلية ..... | 11 |
| 4-1- تعريف التنمية المحلية ..... | 11 |
| 4-2- ظهور مصطلح التنمية المحلية ..... | 13 |
| 5- القواعد الاساسية للتنمية المحلية ..... | 13 |
| 5-1- مشاركة أفراد المجتمع المحلي ..... | 13 |
| 5-2- توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الاساسية في المجتمع المحلي ..... | 14 |
| 5-3- تكامل المشروعات والخطط التنموية ..... | 14 |
| 5-4- الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة ..... | 14 |
| 5-5- ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي ..... | 15 |
| 5-6- توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع ..... | 15 |
| 5-7- التقويم ..... | 15 |
| 6- اهداف التنمية المحلية ..... | 15 |

7- مراحل التنمية المحلية ..... 16
8- معوقات التنمية المحلية ..... 16
8-1- العامل الديمغرافي ..... 17
8-2- العوامل الاجتماعية ..... 17
8-3- العوامل الثقافية ..... 17
8-4- العوامل النفسية ..... 18
8-5- العوامل الاقتصادية المادية والفنية ..... 18
8-6- ضعف المشاركة الشعبية ..... 19
**ثانيا - التخطيط كأحد الاسس لتحقيق التنمية المحلية** ..... 21
1 - مفهوم التخطيط ..... 22
2 - عناصر التخطيط..... 24
2-1- التنبؤ بالمستقبل ..... 24
2-2- الاستعداد للمستقبل ..... 24
3- انواع التخطيط..... 24
3-1- التخطيط من القمة الى القاعدة ومن القاعدة الى القمة..... 24
3-2- التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي..... 24
3-3- التخطيط الاقليمي والتخطيط الوطني..... 25
3-4- التخطيط الرئيسي والتخطيط التكميلي..... 25
3-5- التخطيط الوظيفي والتخطيط التركيبي(التخطيط التوجيهي والتخطيط الآمر)..... 26
4 - دوافع التخطيط ..... 26
5 - ابعاد التخطيط ..... 27
5-1- البعد المعلوماتي ..... 27
5-2- البعد الزمني ..... 27
5-3- البعد المؤسسي ..... 27
5-4- البعد البشري ..... 28
5-5- البعد المكاني ..... 28
5-6- البعد المالي ..... 28
6 - مكونات التخطيط ..... 28
6-1- الدراسة الأولية ..... 29
6-2- الخصائص ..... 29
6-3- المشكلات ..... 29
6-4- الأهداف ..... 29
6-5- السياسات والاجراءات ..... 29
6-6- البرامج والمشاريع ..... 30
7 - مبادئ تخطيط المشاريع العمرانية . ..... 30
7-1- مبدأ الواقعية ..... 30

7-2- مبدأ الشمول ..... 30
7-3- مبدأ التكامل .. ..... 30
7-4- الاستمرار والتجدد ..... 31
7-5- المرونة ... ..... 31
8 - معوقات نجاح عمليات التخطيط ..... 31
9 - التنمية المحلية والتخطيط ..... 32
10 - استراتيجية التخطيط من اجل التنمية ..... 32
11 - ممارسة التخطيط وأنواع الاجهزة التخطيطية للمشاريع العمرانية . ..... 33
11-1- مركزية التخطيط ومركزية التنفيذ ..... 34
11-2- مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ ..... 34
11-3- اللامركزية في التخطيط والتنفيذ..... 34
12 - عوامل نجاح التخطيط ..... 35
12-1- صحة البيانات والاحصائيات ..... 35
12-2- كفاءة الجهاز الاداري الذي يقوم على تنفيذ الخطة ..... 35
12-3- المشاركة في وضع واعداد الخطة ..... 35
12-4- نشر الوعي التخطيطي ..... 36
الخلاصة ..... 37

**الفصل الثاني : لامركزية التخطيط كاطار لخدمة مجالات التنمية المحلية**

**اولا - لامركزية تخطيط المشاريع العمرانية** ..... 39
1 - مفهوم لامركزي ومركزية..... 40
1-1- اللامركزية ..... 40
1-2- مركزية ..... 40
2 - لامركزية الإدارة..... 41
2-1- في مجال السياسة ..... 41
2-2- في مجال المال والاقتصاد..... 41
2-3- في مجال الادارة ..... 42
3 - انواع اللامركزية الإدارية..... 42
3-1- اللامركزية الادارية الاقليمية ..... 42
3-2- اللامركزية المرفقية أو المصلحية أو الفنية ..... 43
4 - تصنيف الامم المتحدة للامركزية ..... 43
4-1- نمط اللامركزية المستقل ..... 43
4-2- نمط اللامركزية شبه المستقل ..... 44
4-3- نمط اللامركزية التابع ..... 44
4-4- نمط اللامركزية المنفصل ..... 44
5 - مقومات التنظيم اللامركزية..... 45
5-1- الشخصية المعنوية ..... 45

5-2- الاستقلالية الادارية ..... 45
6 - الادارة اللامركزية و التخطيط ..... 46
6-1- دراسة بوبا ..... 46
6-2- دراسة كروس وابرمبا..... 47
6-3- دراسة مولر ..... 47
7 - مستويات اللامركزية ..... 47
7-1- السند أو المصدر التشريعي ..... 47
7-2- حجم ونوع الصلاحيات الممنوحة ..... 47
8 - ايجابيات وسلبيات المركزية واللامركزية في التخطيط للمشاريع العمرانية ..... 49
8-1- ايجابيات المركزية في التخطيط ..... 49
8-2- سلبيات المركزية في التخطيط ..... 49
8-3- ايجابيات اللامركزية في التخطيط ..... 50
**ثانيا - الادارة المحلية المقومات و الاهداف**..... 51
1- مفهوم نظام الادارة المحلية ..... 52
2- خصائص الإدارة المحلية ..... 54
3- وظائف الإدارة المحلية ..... 55
3-1- الوظيفة التنموية ..... 55
3-2- الوظيفة السياسية ..... 55
4- مبررات الأخذ بنظام الإدارة المحلية ..... 56
4-1- المبررات السياسية ..... 56
4-2- المبررات الادارية..... 56
4-3- المبررات الاجتماعية ..... 56
4-4- المبررات الاقتصادية ..... 57
5- العوامل التي تؤثر على نظام الإدارة المحلية ..... 57
5-1- العوامل التاريخية ..... 57
5-2- العوامل الجغرافية والطبيعية ..... 58
5-3- العوامل الانثروبولوجية ..... 58
5-4- العوامل الثقافية ..... 58
5-5- العوامل الديموغرافية ..... 58
5-6- العوامل الاجتماعية ..... 59
5-7- العوامل السياسية ..... 59
6- مقومات نظام الادارة المحلية ..... 59
7- مستويات الادارة المحلية ..... 61
7-1- البلدية ..... 61
7-2- الولاية .... ..... 62
8 - العراقيل التي تؤثر على فاعلية أداء الإدارة المحلية لوظائفها ..... 64

خلاصة ..... 65

## الاطار الميداني للبحث

### الفصل الثالث : تجربة الجزائر في مجال التنمية المحلية

**اولا : مسار برامج ومخططات التنمية المحلية بالجزائر** ..... 67
1 – المرحلة الاولى : التخطيط كاساس لتحقيق التنمية ..... 68
1 – 1 – المخطط الثلاثي 1967 – 1969 ..... 68
1 – 2 – المخطط الرباعي الاول 1970 – 1973 ..... 68
1 – 3 – المخطط الرباعي الثاني 1974 – 1977 ..... 69
1 – 4 – المخطط الخماسي الاول و الثاني 1980 – 1989 ..... 69
2 – مرحلة اقتصاد السوق ( بعد 1990 ) ..... 71
2 – 1 – البرامج القطاعية الممركزة ..... 71
2 – 2 – المخطط البلدي للتنمية ..... 72
2 – 3 – برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004 ..... 73
2 – 4 – البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي (2004 – 2009) ..... 74
2 – 5 – البرنامج الخماسي 2010 – 2014 ..... 76
**ثانيا : مسار التنمية المحلية بمدينة المسيلة**..... 77
1 – تقديم مدينة المسيلة..... 78
2 – وضعية التنمية المحلية بمدينة المسيلة خلال الفترة (1999 – 2014) ..... 82
2–1– البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD) ..... 82
2– 2 – المخطط البلدي للتنمية (PCD)..... 84
2– 3 – حصيلة برامج ومخططات التنمية المحلية حسب القطاعات المختلفة (1999–2014)..... 86
خلاصة ..... 96

### الفصل الرابع : تأثير أساليب تخطيط المشاريع العمرانية على التنمية المحلية .

1– أساليب وطرق تقيم المشاريع العمرانية..... 98
2 – عينة الدراسة ( دراسة لبعض البرامج التنموية)..... 99
الخلاصة ..... 124
الخلاصة العامة والتوصيات ..... 125
قائمة المراجع ..... 127
الملاحق..... 133

## فهرس الأشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | موقع بلدية المسيلة | 80 |
| 02 | تموضع المحلات التجارية بمدينة المسيلة | 101 |
| 03 | التنظيم المجالي للمحلات بمدينة المسيلة | 108 |
| 04 | نموذج لواجهة المشروع | 108 |
| 05 | التنظيم المجالي لسوق حي 1000 مسكن بمدينة المسيلة | 111 |
| 06 | التنظيم المجالي للمتحف بمدينة المسيلة | 114 |
| 07 | التنظيم المجالي لدار الشباب ميمون الحاج بمدينة المسيلة | 120 |
| 08 | التنظيم المجالي لقاعة العلاج بمدينة المسيلة | 122 |
| 09 | التنظيم المجالي لقاعة العلاج بمدينة المسيلة | 123 |

# فهرس الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | توزيع استثمارات المخططات الوطنية 1967 – 1989 | 69 |
| 02 | نصيب برامج التنمية المحلية من استثمارات المخططات الوطنية (1967 –1989) الوحدة مليار دولار | 70 |
| 03 | التقديرات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004 | 73 |
| 04 | تخصيص البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي | 74 |
| 05 | التطور السكاني لبلدية المسيلة | 81 |
| 06 | توزيع السكان حسب المناطق حسب تقديرات 31 /12 /2014 لمدينة المسيلة | 82 |
| 07 | حجم الاستثمارات في المخطط الخماسي 2010 – 2014 في اطارPSD | 84 |
| 08 | حجم الاستثمارات في المخطط الخماسي 2010 – 2014 في اطارPCD | 85 |
| 09 | حجم الاستثمارات في البرنامج التكميلي 2014 | 85 |
| 10 | حصيلة الانجازات في قطاع السكن مختلف الصيغ 1999 – 2014 لولاية المسيلة | 86 |
| 11 | نصيب قطاع التربية والتعليم من برامج PSD في الفترة 1999 – 2014 لولاية المسيلة | 87 |
| 12 | وضعية قطاع التعليم بمدينة المسيلة | 88 |
| 13 | نصيب قطاع الصحة من برنامج PSD ( 1999 – 2014 ) لولاية المسيلة | 88 |
| 14 | نصيب قطاع الصحة من برنامج PCD ( 1999 – 2014 ) لولاية المسيلة | 89 |
| 15 | حصيلة المشاريع المنجزة في قطاع الصحة لمدينة المسيلة | 89 |
| 16 | نصيب قطاع الثقافة من برنامج PSD ( 1999 – 2014 ) لولاية المسيلة | 90 |
| 17 | نصيب قطاع الثقافة من برنامج PCD ( 1999 – 2014 ) لولاية المسيلة | 90 |
| 18 | حصيلة المشاريع المنجزة في قطاع الثقافة بمدينة المسيلة | 91 |
| 19 | نصيب قطاع الشباب والرياضة من برنامج PSD ( 1999 – 2014 ) لولاية المسيلة | 91 |
| 20 | نصيب قطاع الشباب والرياضة من برنامج PCD ( 1999 – 2014 ) لولاية المسيلة | 92 |
| 21 | حصيلة اهم المشاريع المنجزة في مدينة المسيلة | 92 |
| 22 | نصيب قطاع الري من برنامج PSD ( 1999 – 2014 ) لولاية المسيلة | 93 |
| 23 | نصيب قطاع الري من برنامج PCD ( 1999 – 2014 ) لولاية المسيلة | 93 |
| 24 | المشاريع المنجزة في قطاع التجارة بمدينة المسيلة | 94 |
| 25 | مختلف المرافق الخدماتية بمدينة المسيلة | 94 |
| 26 | نصيب قطاع الاشغال العمومية من برنامج PSD ( 1999 – 2014 ) لولاية المسيلة | 94 |
| 27 | نصيب قطاع الاشغال العمومية من برنامج PCD ( 1999 – 2014 ) لولاية المسيلة | 95 |
| 28 | وضعية المحلات ذات الاستعمال المهني و الحرفي بمدينة المسيلة | 107 |
| 29 | نسبة تحقيق المستهدف لسوق حي 1000 مسكن بمدينة المسيلة | 112 |
| 30 | طاقة استعاب المكتبة العمومية بمدينة المسيلة | 117 |
| 31 | حجم الأرصدة الوثائقية بالمكتبة العمومية | 117 |
| 32 | ملخص حول معدل الاقبال على المكتبة العمومية | 117 |

## المقدمة :

يعتبر موضوع التخطيط للتنمية المحلية من الموضوعات التي تطرح أساسا على الساحة العالمية من طرف المخططين والباحثين في مجال التنمية ، لاسيما في تلك البلدان التي عانت ولاتزال تعاني من التخلف ، فتحقيق التنمية المحلية الصحيحة يرتبط أساسا بنوع الاسلوب التخطيطي المتبع في عملية إعداد وتنفيذ خططها ( اسلوب تخطيطي مركزي ،لامركزي ) .

إن عملية إعداد وتنفيذ خطط التنمية عامة ، والتنمية المحلية خاصة ، قضية يجب التعامل معها على أنها أساسية وضرورية لنجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها ، فالوكالة الالمانية للتعاون الفني تلخص فشل كثير من خطط التنمية في العديد من دول العالم النامي خاصة ، بأنه ناجم بالدرجة الأولى عن الأساليب التخطيطية المتبعة في عملية إعداد وتنفيذ الخطط التنموية .

تعد الجزائر من بين الدول التي أعطت إهتماما كبيرا للتنمية المحلية ، من خلال البرامج القطاعية والمخططات البلدية للتنمية ، التي ترى من خلالها أنها تمثل التعبير الصحيح للاحتياجات المحلية للسكان ، حيث أن أهدافها هي تنفيذ المخططات في إطار التمويل المقترح من الموازنة ، وفي إطار زمني محدد وبذلك تكون الإدارة التنفيذية هي إدارة مركزية تتبع القرارات التنفيذية من خلال إطار ضيق للحركة ، في حين تسعى معظم الدول في الوقت الحاضر إلى تحقيق اللامركزية في تخطيط مشاريع التنمية المحلية بصفة خاصة ، وقد يرجع هذا الإتجاه إلى عدة ضغوط من أهمها تلك الضغوط التي تواجهها بعض الدول ، من جهات دولية مثل صندوق النقد الدولي الذي يرفض تمويل أي مشروعات تنموية إلا في إطار إدارة ذات كفاءة عالية والذي لا يتحقق الا في إطار اللامركزية .

تعرف اللامركزية على أنها الحالة أو الوضع الذي يعطى فيها حق المشاركة في إتخاذ القرار للمستويات الدنيا ، دون أن يلغي ذلك حق الجهة المركزية في إتخاذ القرار، وبالتالي فإن اللامركزية تعد أسلوب في العمل يقوم على مبدأ توزيع سلطة صنع القرار والصلاحيات بين السلطة المركزية وجهات أخرى مستقلة تتواجد في الاقاليم و التجمعات السكانية المختلفة .

هذا يعني أن اللامركزية تتمثل في تفعيل دورالسلطات الاقليمية والمحلية ، وذلك من خلال إسناد مهام ادارية وتخطيطية تنموية لها تزيد من فاعليتها ، وتعزز دورها في تحمل مسؤولياتها وصلاحياتها بالشكل الذي يعمل على دمج السكان المحلين في عمليات التنمية المحلية .

كما تركز اللامركزية على تدعيم الإتصال الرأسي بين المدينة والدولة ، وتؤكد على ألية الحوار و طرح الحلول والمواجهات و الشراكة و العلاقات التبادلية بين ممثلي الدولة وممثلي المجتمع.

ونظرا للاهمية البالغة التي تعتري هذه المسالة ، دفعتنا لبذل محاولة للقيام ببحث نظري وميداني حول موضوع تأثير الاساليب التخطيطية من مركزية ولامركزية على التنمية المحلية بغرض تسليط الضوء أكثر على الموضوع ، والولوج إلى أعماقه والإحاطة ببعض جوانبه .

وفي الاخير حاولنا تلخيص اهم الافكار التي تناولها عبر هذا البحث ، قدمنا من خلالها توصيات نرى بانها ستفيد كل مهتم بموضوع التنمية المحلية .

**إشكالية البحث :**

أبرزت العديد من الدراسات **أهمية اللامركزية في تخطيط المشاريع العمرانية** فقد إعتبرت اللامركزية هي الأسلوب الأنجح في تسيير المدن ، و الإهتمام بتدعيم دور المحليات في إتخاذ القرار و العمل على رفع كفاءتها .

وفي الجزائر هناك العديد من المؤشرات عن مركزية القرار حيث تبين أن **السلطات العمومية** تجمع بين مهام التخطيط و إعداد الموازنة والتمويل وتخصيص الموارد ووضع اللوائح و المراقبة والتقويم وتوصيل الخدمات .

ولقد كان لهيمنة الدولة على التنمية المحلية في الجزائر أثر على إتباع نهج شديد المركزية إزاء التنمية يظهر من خلال التدخل المباشر للدولة بواسطة المخططات البلدية للتنمية (PCD) والمخططات القطاعية للتنمية (PSD) في اطار برنامج وطني سنوي يقتصر فيه دور المحليات على تقديم الاقتراحات مما ترتب عنه تقليل من المشاركة المحلية ومن عدم تحديد الإحتياجات المحلية ذات الاولوية مما أنجرعنه فشل في تطبيق مختلف السياسات التنموية و أن معظم المشاريع المنجزة في إطار البرامج التنموية المحلية لم تحقق المستهدف منها .

يتضح مما سبق أن مظاهر الخلل في تحقيق التنمية المحلية يشير بوضوح إلى أن هناك قصور في أساليب وأليات التخطيط للتنمية المحلية ، ومن خلال ما سبق عرضه يتبادر الى الذهن تساؤل رئيسي

وجوهري يدور حوله موضوع البحث مفاده ما يلي : **ما تأثير لامركزية تخطيط المشاريع العمرانية على التنمية المحلية ؟**

وتتفرع من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساءلات الفرعية وهي كما يلي :

- كيف تاثر الاساليب التخطيطية المتبعة من مركزية ولامركزية على تحقيق التنمية المحلية ؟
- ماهو الجوهر الحقيقي لتحقيق التنمية المحليةّ الصحيحة ؟

**فرضيات البحث :**

يحاول هذا البحث اختبار صحة اوعدم صحة الفرضية العامة والفرضيات الفرعية التالية :

**الفرضية العامة للبحث :**

للامركزية تخطيط المشاريع العمرانية تاثير على التنمية المحلية .

**الفرضيات الفرعية :**

- مركزية التخطيط وعدم دقة و واقعية الاهداف الموضوعة ، ساهمت الى حد ما في فشل مشاريع التنمية المحلية .
- الخلل في أساليب وأليات التخطيط للتنمية المحلية ،ادى الى فشل المشاريع العمرانية في تحقيق المستهدف منها .

**اهداف البحث :**

لكل دراسة هدف تصبوا اليه كألية لكشف الغموض الذي يبهتها ، في هذا السياق نبلور الاهداف التالية :

- إلقاء الضوء على تأثير الاساليب التخطيطية من مركزية ولا مركزية على التنمية المحلية.
- إستخلاص اساليب واليات واضحة لتعديل مسار التنمية المحلية في الاتجاه الصحيح.
- محاولة تخطي العقبات التي تعترض تحقيق التنمية المحلية .

**أهمية البحث :**

يكتسي موضوع التنمية المحلية أهمية بالغة في الاوساط العلمية و السياسية و الاعلامية ، حيث شكل ولا يزال يشكل المطلب الاساسي و الغاية الكبرى لكل الشعوب و الحكومات في العالم .

ونظرا للوضعية التي تشهدها التنمية المحلية بمدينة المسيلة التي تظهر جلية جراء فشل مختلف البرامج التنموية في تحقيق المستهدف منها، دفعتنا لبذل محاولة للقيام بالبحث في هذا الموضوع.

انطلاقا من هذه الحيثيات جاءت الدراسة الموسومة بـ : " تأثير لامركزية تخطيط المشاريع العمرانية على التنمية المحلية " ، كألية عمرانية لتسليط الضوء على تأثير الاساليب التخطيطية من مركزية ولا مركزية على التنمية المحلية ، ومحاولة إستخلاص أليات واضحة حول كيفية إنجاح المشروعات التنموية على المستوى المحلي .

**منهجية البحث :**

ايمانا منا بتعدد مظاهر وجوانب موضوع بحثنا قمنا بتوظيف تكامل منهجي متكون من المنهج التحليلي الوصفي الى جانب منهج دراسة حالة الذي يقوم على جمع البيانات الخاصة بعينة معينة وتحليلها وذلك من خلال التركيز على حالة مدينة المسيلة من خلال تتبع مسار التنمية المحلية بها .

**هيكلة البحث :**

تماشيا وهذه التصورات قسمنا موضوعنا على النحو التالي :

الفصل الاول الذي اندرج تحت عنوان التنمية المحلية ، التخطيط : دراسة نظرية

خصصنا هذا الفصل للبحث في الاطار المفاهيمي والنظري لموضوع التنمية المحلية ثم التخطيط حيث تم الاشارة في هذا الفصل في شطره الاول الى التنمية المحلية ، مفهومها والمبادئ و الاسس التي تقوم عليها ، ثم التطرق إلى أهداف ومقومات التنمية المحلية ،وفي أخر هذا الشطر من هذا الفصل تم الاشارة الى المعوقات التي تعترض نجاح التنمية المحلية .

ثم تم التطرق في هذا الفصل في شطره الثاني إلى التخطيط بإعتباره أحد الأسس لتحقيق التنمية المحلية ، حيث استعرضنا مفهوم التخطيط ، ثم أشارنا الى عوامل نجاح التخطيط والتعرف على الاسس

والمبادئ التي يتركز عليها ،وفي النهاية تناول الفصل العوامل التي تساهم في نجاح عمليات التخطيط للتنمية .

أما الفصل الثاني الذي يحمل عنوان لامركزية التخطيط كإطار لخدمة مجالات التنمية المحلية ، استعرضنا في هذا الفصل مفهوم الإدارة المركزية واللامركزية ، كما تناول مقومات ومستويات اللامركزية الادارية ، اللامركزية والتخطيط وكذا ايجابيات وسلبيات المركزية واللامركزية في تخطيط المشاريع العمرانية ، كما استعرض هذا الفصل في شطره الثاني الادارة المحلية مفهومها وخصائصها، مقوماتها واهدافها ، وكذا وظائفها ، مبررات الاخذ بنظام الادارة المحلية و العوامل التي تاثر فيه كما تناول مقومات ومستويات نظام الادارة المحلية و العراقيل التي تؤثر على فاعلية أداء الإدارة المحلية لوظائفها . بعدها ياتي الفصل الثالث الذي يحمل عنوان تجربة الجزائر في مجال التنمية المحلية

تطرقنا فيه الى استعراض تجربة الجزائر في مجال التنمية المحلية من خلال عرض مسار مختلف البرامج التنموية ، سواء في ظل نظام التخطيط (1967 – 1989) ،او في اطار الاصلاحات و التحول نحوى اقتصاد السوق ، كما تم التطرق الى عرض وضعية التنمية المحلية بمدينة المسيلة حيث تم التعرف على مجال الدراسة من خلال قراءة عمرانية للمدينة ، كما تم التطرق الى عرض حصيلة المشاريع العمرانية المنجزة في اطار المخططات القطاعية للتنمية PSD و المخططات البلدية للتنمية PCD في الفترة (1999 – 2014) ، حسب القطاعات المختلفة ( قطاع السكن ،التربية والتعليم ،قطاع الصحة ، قطاع الشباب والرياضة ،قطاع الري والاشغال العمومية ، قطاع الثقافة ) .

واخيرا الفصل الرابع الموسوم بعنوان تأثير أساليب تخطيط المشاريع العمرانية على التنمية المحلية .

تطرقنا في هذا الفصل الى دراسة لبعض البرامج التنموية وتقييم أسباب عدم تحقيقها المستهدف منها ، لتبيان كيفية تأثير الاساليب المتبعة في تخطيط المشاريع العمرانية على تحقيق التنمية المحلية المنشودة ، من خلال القيام بدراسة مقارنة بين الوضع الراهن للمشاريع العمرانية المنجزة في اطار البرامج والمخططات التنموية المختلفة بالوضع المستهدف في المخطط الاصلي ، وشملت عينة الدراسة بعض البرامج التنموية تمس جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية .

# الفصل الاول

## التنمية المحلية ، التخطيط : دراسة نظرية

اولا : التنمية المحلية ، المفهوم ، المبادئ والاسس

ثانيا: التخطيط كإحدى الأسس لتحقيق التنمية المحلية

## اولا : التنمية المحلية المفهوم ، المبادئ والاسس

1- مفهوم التنمية و النمو .
2- العلاقة بين النمو و التنمية .
3- ابعاد التنمية .
4- مفهوم التنمية المحلية .
5- القواعد الاساسية للتنمية المحلية .
6- اهداف التنمية المحلية .
7- مراحل التنمية المحلية .
8- معوقات التنمية المحلية .

لقد ظلت مسألة التنمية إلى غاية الحرب العالمية الثانية تطرح أساسا على المستوى الوطني، لكن مع تنامي الوعي و التقدم عرف الخطاب التنموي عدة مفاهيم تهتم بتحديد نطاق التنمية، لذلك سنتطرق في هذا الفصل دراسة لمفهوم التنمية وكذا التنمية المحلية والتعرف على ابعادها ومقوماتها والاسس التي تبنى عليها ، مع الوقوف على المعوقات التي تعترض سبيل تحقيق المستهدف منها .

**1- مفهوم التنمية والنمو :**

**1 – 1 - مفهوم التنمية :**

"برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، انتقل بعد ذلك مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية" [1].

وتطور مفهوم التنمية لاحقا ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع، كذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع بالإضافة لذلك استحداث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

يرى سعد الدين إبراهيم التنمية بأنها: " انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات في كيان معين، بشكل كامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع "[2] .

يمكن تعريف التنمية بأنها محاولة استخدام كافة الموارد والإمكانيات المتاحة والممكنة من إمكانيات طبيعية واقتصادية وبشرية بصورة تستهدف الرفاهية للإنسان في المحيط الحيوي الذي يعيش فيه.

ويقصد بها الجهود المنتظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الامكانيات البشرية و المادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية

[1]– شفق الوكيل، التخطيط العمراني مبادئ –أسس–تطبيقات، الجزء الأول، القاهرة، 2006 .

[2]– سعد الدين إبراهيم، التنمية في مصر، الكتاب الثاني للتنمية الريفية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،1972 .

ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول الى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية [1].

وبهذا تغدو التنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية والثقافية والبيئية بحيث تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمع .

**1 – 2 – مفهوم النمو:**

النمو يشير الى الزيادة التلقائية في الناتج والتي تحدث بدون خطط اقتصادية ، ويعرف على انه :" الزيادة في حجم الانشطة التي تحدث في المدينة كنتيجة تلقائية للتغيرات في مكوناتها".

فالنمو" يعرف بالزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة و يتحقق النمو بتضافر عوامل الإنتاج و تفاعلها في نطاق العملية الإنتاجية ، و يرتفع معدل النمو بزيادة عوامل الإنتاج المستخدمة و ارتفاع إنتاجية العمل و إنتاجية كل من هذه العوامل"[2] ،"فنمو الشيء يعني زيادته أو تغيره إلى حال أفضل " [3] .

**2 – العلاقة بين النمو و التنمية :**

ان الهدف الرئيسي لعملية التنمية هو الانسان ويختلف المضمون باختلاف نوع التنمية كماهو معروف سواء كانت تنمية اقتصادية او تنمية اجتماعية او تنمية ثقافية او تنمية عمرانية ، ويعتبر كذلك الوسيلة لتحقيق هذه الجوانب ويكمن الفرق الجوهري بين عملية التنمية و النمو هو ان عملية التنمية هي عملية تغير هيكلي يتم من خلال اجراءات وتدابير مقصودة ،اما النمو يشير الى الزيادة التلقائية في الناتج والتي تحدث بدون خطط اقتصادية .

[1]– صبري فارس الهيتي ،التخطيط الحضري ،دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009 ، ص 11 .

[2]– تقرير الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية، 1978 ،ص15 .

[3]– صالح فلاحي ، مفهوم التنمية المحلية و الإستراتيجيات البديلة ، الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية ، 2008، ص 2 .

**3 – أبعاد التنمية :**

هناك العديد من الابعاد نذكر منها على سبيل المثال لا للحصر الابعاد الاتية :

**3 – 1 – البعد السياسي :** وينقسم الى جزئين :

الجزء الاول : "معرفة النظام السياسي وقياسه ووضع استراتجية عامة للدولة ،هدفها الرئيسي وضع القاعدة الاقتصادية و الاجتماعية والامن و الاستقرار لكافة شرائح المجتمع و المشاركة السياسية لصنع القرار من زاوية تنموية "[1].

الجزء الثاني : هو جزء خارجي باثراء العلاقات الدولية بين الدول والتي بدورها تؤثر بشكل مباشر على عملية التنمية اما سلبا او ايجابا .

**3 – 2 – البعد الاقتصادي :**

" يظهر البعد الاقتصادي للتنمية في عدة عناصر منها الموارد الطبيعية و المؤسسات و المصالح و المرافق من مواصلات و نقل ورؤوس أمول وتجارة ،و التنمية هي عبارة عن قوة اقتصادية يختلف ادائها الوظيفي حسب ثقافة المجتمع ونظامه ،ويهتم البعد الاقتصادي بدراسة الجوانب المادية لعملية التنمية وحصر الجوانب والامكانيات المادية المتاحة للمجتمع ودراسة البدائل المختلفة لوضع قائمة الاولويات حتى يتم الوصول للهدف المنشود" [2].

**3 – 3 – البعد الاجتماعي :**

يتمثل البعد الاجتماعي في العناصر المكونة للمجتمع مثل القيم والدين والاعراف و العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية المختلفة والمعتقدات والانماط السلوكية والنظم الاجتماعية والموارد البشرية ، ويهتم البعد الاجتماعي بالعنصر البشري ومكوناته المتعددة القيمية او النفسية والحضارية ،وان اعداد الفرد الذي

[1] – عمرو محي الدين عبد الطيف ،العمران التلقائي الريفي وتاثير العوامل الاقتصادية و الاجتماعية ، رسالة ماجستير ،كلية الهندسة ، جامعة القاهرة.

[2] – الشريف دعاء محمود محمد ،الادارة المستدامة للبيئة العمرانية في الدول النامية ،اطار عمل للتطور المؤسسي ،رسالة دكتوراة،جامعة القاهرة كلية الهندسة.

يعتبرعنصر تكوين المجتمع وتدريبه وتكوينه واعطائه الخبرة الكافية حتى يصبح عنصر فعال ونشيط يساعد في عملية التنمية و الانخراط في برامجها المختلفة .

## 4 – مفهوم التنمية المحلية :

### 4 – 1 – تعريف التنمية المحلية :

لقد تعددت الكتابات و التعريفات التي تبحث في هذا المفهوم ، ونتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة، كما أوضحنا ذلك سابقا حيث أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح يشكل عملية شاملة متعددة الأبعاد والجوانب يسعى إلى إحداث تغيرات هيكلية وجذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، بشكل متوازن ، وفي ظل هذا التطور في فكر التنمية تطور أيضا مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبيرفي معظم الدول النامية والتي تعد كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني ، وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية .

وفي هذا الإطار يمكن القول ان التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها" العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة، لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"[1].

ويرى قازفيه قريفي (Xavier Griffer ) : "بأنها مسار تنويع واثراء النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات و موارد ذلك الإقليم " [2].

كما يرى الدكتور أحمد رشيد بأن : "التنمية المحلية هي دور السياسات و البرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخول "[3] .

---

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2001 ،ص13 .

[2] – Xavier Griffer , Territoires de france : Les enjeux economiques sociaux de la decentralisation ,Economica .Paris ,1984 ,p146 .

[3] – أحمد رشيد ، الإدارة المحلية والتنمية: المفاهيم العلمية، ط 2، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص 16 .

وبالنظر إلى هذا التعريف الذي يعتبر أن التنمية المحلية هي عبارة عن سياسات وبرامج تهدف إلى تنمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمواطن، وبالتالي لا تقتصر التنمية على الجانب الاقتصادي دون سواه، كما أن التنمية المحلية بهذا المعنى هي عملية شاملة.

ويرى الأستاذ أرثر دونهام (Arthur Dunham) بأن: "التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية "[1].

يرى الأستاذ ويفركالآتي : " التنمية المحلية تعني بكل بساطة استعمال ثروات منطقة معينة من طرف ساكنيها من أجل تلبية حاجياتهم الخاصة ، إن مكونات هذه الحاجيات تتمثل في ثقافة المنطقة ، السلطة السياسية و الموارد الاقتصادية " [2].

وفي إطار مفهوم التنمية المحلية يرى الدكتور فاروق زكي بأن "التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصرأكثر نفعا " [3] .

[1] – مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها، منشأة المعارف ، الإسكندرية، مصر، 1987 ،ص132 .

[2] – Weaver . C , Le Développement Par Le Bas : Vers Une Doctrine De Développement Territoire , Paris , 1988 . P 179.

[3] – مصطفى الجندي ، نفس المرجع السابق ، ص 49 .

**4 – 2 – ظهور مصطلح التنمية المحلية :**

كان أول ظهور فعلي لمصطلح التنمية المحلية في بداية ستينيات القرن الماضي و تحديدا في فرنسا كرد فعل لقرارات الدولة التي ارادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية و كان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة و الضواحي حتى داخل العاصمة نفسها ، و هذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية ، هذه النظرة الفوقية (اتخاذ القرارات من المركز دون التشاور مع السكان المحليين) ، كانت مرفوضة من قبل مختلف الفاعلين المحليين الذين يعتبرون أن تنمية أي إقليم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجيات سكانه .

و بداية من الثمانينات أخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز القبول و كسب تدريجيا اعترافا من طرف مختلف الهيئات الحكومية و المؤسسات و الجمعيات و منها مندوبية مراقبة التراب و العمل الجهوي الفرنسية التي أقرت في مخطط 1984–1988 التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية .

**5 – القواعد الأساسية للتنمية المحلية:**

تعد التنمية المحلية في جوهرها عملية تغير حضاري مقصودة الوجهة ومخططا لخطاها، أي أنها عملية محسوبة التكاليف مدروسة الوسائل ومتوقعة النتائج اقتصاديا واجتماعيا ...ولهذا نجدها تقوم على أساس جملة من المبادئ والقواعد المدروسة ومجربة، من خلال الممارسات ونتائج الدراسات العلمية المتوصل اليها .

من هنا يمكن تحديد أهم القواعد والمبادئ الأساسية للتنمية المحلية حسب رأي الباحثين في هذا المجال، كما يلي:

**5 – 1– مشاركة أفراد المجتمع المحلي:**

" إن مشاركة افراد المجتمع المحلي في التنمية المحلية يعتبر مبدأ من أهم مبادئ التنمية حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، كما يتطلب اقناع أفراد المجتمع المحلي بالتغييرمما ينتج عنه اتجاهات إيجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة وبالتالي يتم تجنب ردود الفعل الضارة، التي من شأنها أن تشكل عائقا أمام هذه المشروعات " [1] .

[1]– الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التجربة العمانية في مجال تنمية المجتمعات المحلية**، منشورات اليونسكو، نيويورك، و م أ، 1998 ، ص9 .

كما أن مشاركة هؤلاء الأفراد في ممارسة التفكير والتنفيذ تجعلهم أكثر قدرة وقابلية لتحمل المسؤولية، مما يؤهلهم للعمل في الإدارة المحلية ومختلف التنظيمات، التي تعمل على تنمية مجتمعهم فالمشاركة تجند طاقات المجتمع وتقلل من نفقات الإنجاز وتزيد من شعور الأفراد بالانتماء إلى مجتمعهم المحلي، مما يعود بالفائدة على نجاح وحسن سير المشروعات التنموية وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

**5 – 2– توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي:**

" حيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المستعجلة، ذلك أن إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشروعات التنموية " [1].

**5 – 3– تكامل المشروعات والخطط التنموية :**

" يعني ذلك أن لا تفصل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية عن بعضها البعض، حيث يعني هذا أن تعمل هذه المشروعات والخطط، على القضاء على كل أنواع المشكلات التي يعاني منها المجتمع في شتى المجالات في إطار خطة شاملة ومتكاملة، فالمشكلات المجتمعية بطبعها متداخلة وتؤثر بعضها على بعض " [2] .

**5 – 4 – الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة :**

"يقصد بالموارد المحلية كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي، حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية، لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات، نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد وبالتالي الحرية والاستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ، كما أن القادة المحليين باعتبارهم إحدى الموارد البشرية، يكونون أكثر فاعلية ونجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم المحلي وإقناعهم بالأفكار الجديدة، بما يعود بالفائدة على المشروعات التنموية في المجتمع [3].

[1]– حسن ابراهيم عيد ، د راسات في التنمية والتخطيط ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1984 ، ص247 .

[2]– رشاد أحمد عبد اللطيف ، تنمية المجتمع وقضايا الاعلام التربوي ، دارالمعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ص 123

[3]– محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، ط2 ، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1986 ، ص247 .

**5 – 5 – ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي :**

" تحث هذه القاعدة على عدم الاكتفاء بالموارد المحلية المتاحة في المجتمع وحدها وإنما يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي، سواء المادي أو في مجال الخبرة الفنية والتقنية عند تخطيط أو تنفيذ مشروعات التنمية المحلية وذلك من خلال إعداد فنيين وتدبير النفقات وتوفير الأجهزة الحديثة " [1] .

**5 – 6 – توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع :**

" تشكل هذه القاعدة مبدأ أساسيا في التنمية المحلية، حيث يمكن للقيم والتقاليد والتصورات القائمة بين أفراد المجتمع المحلي أن تشكل عائقا كبيرأمام المشروعات التنموية، كما يمكن أن تشكل حافزا وعاملا مدعما لنجاح هذه المشروعات، إذا تم حسن استغلالها وأخذها بعين الاعتبار عند تخطيط وإنجاز أي مشروع من مشروعات التنمية المحلية " .

**5 – 7 – التقويم:**

"يعتبر التقويم المستمر من أهم القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي، لما يوفره من إمكانية التعرف على سير الخطة ومدى نجاحها وأهم الصعوبات التي تواجهها وذلك ما يسهل ويسرع تداركها والعمل الفوري على حلها، كما يوضح التقويم مدى التغير الذي طرأ على الأفراد من جراء إشركهم في عمليات التنمية المحلية وكذلك يسهل التعرف على مدى التغير، الذي طرا على البيئة المحلية من جراء نفس العملية " [2] .

**6 – اهداف التنمية المحلية [3]:**

ترمي التنمية المحلية الى الاهداف التالية :

- وضع الخطط المناسبة وفق اولويات محددة لتنمية المجتمع المحلي والنهوض به اقتصاديا واجتماعيا .
- الارتقاء بمستوى الخدمات الموجودة في المجتمع المحلي .
- رفع وعي المواطنين بالمشاركة الفعالة في عمليات التنمية .
- وضع حلول ناجحة للمشكلات .

---

[1] – رشاد أحمد عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص 124 .

[2] – محي الدين صابر ، مرجع سابق ، ص 152 .

[3] – الهوارى وآخرون، عادل مختار، قضايا التغير والتنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1998 .

- ادخال مجموعة من التحسينات على البيئة المحلية .
- الاهتمام بالانشطة الوظيفية التي يمكن ان تتشارك في عملية تنمية المجتمع ،مثل الصحة والترفيه والتعليم .
- العناية التي لابد وان توجه الى تكوين جماعات تناقش وتدرس عملية تنمية المجتمع والمشاركة في بنائه .

**7- مراحل التنمية المحلية [1]:**

هناك مراحل تمر بها التنمية المحلية كما اوردها **ادوارد لندمان وكارل تايلور** تتمثل فيما يلي :

– المناقشة المنظمة والعلمية للحاجات المشتركة بالنسبة للمجتمع المحلى يقوم بها أعضاء في نفس ذلك المجتمع. ويساعد ذلك النوع من المناقشة على تنظيم الجهود الفردية وتنسيقها بشكل يمكن الاستفادة به في تنمية المجتمع المحلى.

– التخطيط المنظم وذلك لتنفيذ ما تمت مناقشته في الخطوة الأولى، فبعد المناقشة المنظمة في برنامج معين كإنشاء مشروع صغير مثلا ترسم خطة متكاملة لتنفيذه.

– التعبئة الكاملة والاستخدام الأمثل لكل الطاقات البشرية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلى.

– محاولة تحقيق اكبر قدر من التحسينات المدخلة على المجتمع المحلى. مع مراعات الجانب الاجتماعي على وجه الخصوص ما يدعو إلى مراعاة تأثيراتها عند إدخال تلك التحسينات.

– إن الخطوة الأخيرة في عملية تنمية المجتمع المحلى هي محاولة تغذية المشروعات بعضها ببعض، بمعنى انه اذا حقق احد البرامج نجاحا فإن عائد ذلك النجاح – اقتصاديا كان أو اجتماعيا – ينبغي أن يستعمل في النهوض ببرامج مجتمعية أخرى.

**8 – معوقات التنمية المحلية:**

تختلف معوقات التنمية المحلية من بلد لآخر ومن منطقة إلى أخرى داخل البلد نفسه ومن مرحلة زمنية لأخرى وذلك بتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لكل مجتمع ، إلا أننا نجد معظم الباحثين، يرجعون أهم المعوقات التي تعترض التنمية المحلية إلى العوامل التالية:

[1] – غيث، محمد عاطف، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1987 .

**8 – 1 – العامل الديموغرافي :**

" حيث يمثل النمو المتزايد للسكان، أحد أهم العوائق التي تقف في طريق التنمية الشاملة للمجتمعات النامية –لاسيما على المستوى المحلي –فعدد السكان المتزايد يؤثر سلبا على بروز أثر زيادة الإنتاج والدخل وذلك بسبب الحاجيات المتجددة التي تتولد عن هذه الزيادة والتي يصعب تلبيتها، خاصة إذا صاحبها قلة الموارد المحلية " [1].

**8 – 2 – العوامل الاجتماعية :**

من أهم العوامل الاجتماعية التي يمكنها عرقلة التنمية المحلية ما يلي:

**8 – 2 – 1 – النظم والأبنية الاجتماعية السائدة :**

" كنظام الملكية السائد في معظم المجتمعات المحلية والذي قد يقف أمام تنفيذ المشروعات التنموية، نظرا لتشابك حقوق الملكية وتعقدها واختلاف الأسس التي تقوم عليها وكذلك نظام القرابة الذي يركز على الولاء في العائلة ويضعف روح التضامن الاجتماعي في المجتمع المحلي " [2] ، مما يولد المحسوبية والمحاباة وغيرها من الظواهر السلبية التي يكون سببها النظم والأبنية الاجتماعية السائدة في المجتمع المحلي.

**8 – 2 – 2 – الصراع على السلطة داخل المجتمع المحلي :**

بين السلطة التقليدية وبين الإدارة القائمة على تنفيذ وتخطيط مشروعات التنمية المحلية، مما يؤدي إلى ظهور نوع من النزاع والشقاق الذي يجعلهم يحيدون عن الهدف الرئيس الذي، يفترض أن يكون تنمية للمجتمع المحلي وتحسين الحالة المعيشية لأفراده ، وترقية نوعية حياتهم.

**8 – 3 – العوامل الثقافية :**

يمكن تلخيص أهم العوامل الثقافية التي من شأنها عرقلة مسيرة التنمية المحلية كما يلي:

**8 – 3 – 1 – التقاليد السائدة في المجتمع المحلي:**

" خاصة تلك التي تشجع على التمسك بالقديم وبكل ما تركه الآباء والأجداد، مما يكون اتجاها سلبيا معارضا لكل تغيير أو تجديد أو تحديث بالإضافة إلى تلك التقاليد، التي تسلم وتؤمن بالقضاء والقدر،

---

[1]– عبد الحميد القاضي ، **دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي** ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، 1972 ص 85.

[2]– سميرة كامل محمد ، **التنمية الاجتماعية :مفهومات أساسية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ص48 .

دون أن تحاول بذل أدنى جهد لمحاولة تغيير الأوضاع والظروف نحو الأحسن، وذلك بعكس ما تتطلبه التنمية من عمل وجد، لمحاولة السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمة أفراد المجتمع " [1].

**8 – 3 – 2 – المعتقدات السائدة لدى افراد المجتمع المحلي:**

تلعب المعتقدات السائدة في المجتمع، دوار كبيرا في إعاقة برامج التنمية المحلية، خاصة في مجال الزارعة التي تلقى فيها المشروعات الزارعية الحديثة مقاومة كبيرة من الافراد المحليين، نتيجة المعتقدات السائدة بينهم والتي تشجعهم على التمسك بالمحاصيل القديمة وتجنب كل ما هو جديد .

**8 – 3 – 3 – القيم الاجتماعية والثقافية:**

" يجب مراعات القيم من طرف المخططين للتنمية المحلية كثيرا، خاصة تلك المتعلقة بأنماط الاستهلاك والعمل والإنتاج " [2] ، وكل ما من شأنه أن يؤثر على الأعمال التنموية في المجتمع المحلي.

**8 – 4 – العوامل النفسية :**

" ترتبط هذه العوامل أساسا بقبول التجديدات أو رفضها الشيء الذي يرجع إلى مسائل نفسية، تتمثل في ادراك الجديد وطريقة النظر إلى القديم ، فكثيرا ما لاقت مشروعات التنمية المحلية، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية الكثير من الاعتراض والمقاومة من طرف الافراد ، نتيجة لظهور اتجاهات نفسية بينهم تتمثل في عدم ثقتهم في الأجهزة الحكومية التي تشرف على إنجاز المشروعات " [3]،

فالعوامل النفسية جد مهمة في تحقيق وإنجاح التنمية المحلية، لذا يجب أخذها بعين الاعتبار عند القيام بأي مشروع تنموي لأنها من الممكن أن تشكل عائقا كبيرا في وجه تنمية المجتمع المحلي .

**8 – 5 – العوامل الاقتصادية المادية والفنية :**

" تتعلق هذه العوامل أساسا بالخدمات والعمليات التخطيطية الاقتصادية وتنفيذها كما ترتبط أيضا بظروف البيئة المحلية والموارد المتاحة فيها " [4] ، فإذا كانت العوامل الطبيعية والمناخية في المجتمع المحلي غير ملائمة للنشاطات الزراعية والاقتصادية، فإن هذا يعتبر عائقا يصعب تخطيه لما يتطلبه من إمكانات مالية وطاقات بشرية كبيرة قد تضعف من الجهد الضروري الذي يجب أن يوجه أساسا للتنمية المحلية، بالإضافة إلى الأعباء المالية الكبيرة التي تتحملها الهيئات الحكومية .

---

[1]– محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، ط2 ، المكتبة العصرية، بيروت ، لبنان ، 1986، ص231 .

[2] – محي الدين صابر، نفس المرجع السابق، ص332 .

[3]– أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية :نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، مرجع سابق،ص94 .

[4] – سميرة كامل محمد، **التنمية الاجتماعية مفهومات أساسية**، مرجع سابق، ص55 .

**8 – 6 – ضعف المشاركة الشعبية :**

" لقد كشفت العديد من الدراسات التي أجريت على تنمية المجتمعات المحلية، أن السبب الرئيسي والعائق الحقيقي الذي حال دون نجاح مشروعات التنمية المحلية في معظم هذه المجتمعات، هو أنها لم تكن تستجيب بصفة مباشرة لمطالب الافراد المحليين "[1] .

ولقد أشار" دوباي" من خلال دراسته التي أجراها على التنمية في بلدان العالم الثالث، إلى أهمية المشاركة في التنمية المحلية وحتميتها، وذلك في كونها :

– تعمل على تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان المحليون مع احتياجاتهم التي حددوها بأنفسهم.

– تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة والقيام بدور فعال وإيجابي في مجريات الأحداث والقرارات المهمة التي تمس مجتمعهم.

– تعمل على ترشيد توزيع الخدمات بين مختلف الفئات والمستويات في المجتمع،

– في كونها تجعل أفراد المجتمع يشاركون في مساندة وتنفيذ وتتبع المشروعات .

– تعمل على زيادة تماسك أفراد المجتمع وتدعيم جوانب التعاون فيما بينهم وبين الحكومة.

– تعمل المشاركة على تجسيد مبدأ الديمقراطية وتكريس سياسة اللامركزية في إدارة الشؤون المحلية.

– تدعم الرقابة الشعبية على المشروعات التنموية التي تقوم بها الحكومة، بما يعود بالمصلحة العامة على أفراد المجتمع.

– تزيد المشاركة من الوعي الاجتماعي للأفراد من خلال عمليات الشرح المستمر للخدمات والمشروعات التي يقوم بها القائمون على التنمية المحلية.

– تؤدي المشاركة إلى اكتشاف قيادات محلية جديدة تبرز بشكل تلقائي من خلال مواقفها من الأنشطة والبرامج، فبروز قادة جدد يؤدي إلى تغذية المشاركة ومساعدتها على الامتداد الرئيس والأفقي لتحقيق التنمية المتكاملة والشاملة.

– تعود الأفراد على الحرص على المال العام وتضافر الجهود المحلية مع الجهود الحكومية، لتحقيق الأهداف التنموية سواء على المستوى المحلي أو حتى الوطني.

[1]– رشاد أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص86 .

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن معوقات التنمية المحلية كثيرة وجد متشعبة يصعب حصرها ، لارتباطها بمختلف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...هذا بالإضافة إلى تغيرها وتجددها باستمرار عبرالزمن وتأثرها بالظروف الدولية التي أصبحت فيها العولمة تفرض نموذجا تنمويا واحدا وشاملا لكافة الدول محاولة بذلك إقصاء كل الخصوصيات والثقافات المحلية بسبب هيمنتها على الاقتصاد العالمي .

## ثانيا – التخطيط كأحد الاسس لتحقيق التنمية المحلية

1 – مفهوم التخطيط .

2 – عناصر التخطيط.

3 – انواع التخطيط .

4 – دوافع التخطيط .

5 – ابعاد التخطيط .

6 – مكونات التخطيط .

7 – مبادئ تخطيط المشاريع العمرانية .

8 – معوقات نجاح عمليات التخطيط .

9 – التنمية المحلية والتخطيط .

10 – استراتيجية التخطيط من اجل التنمية .

11 – ممارسة التخطيط وأنواع الاجهزة التخطيطية للمشاريع العمرانية .

12 – عوامل نجاح التخطيط .

الخلاصة

تعد دراسة مفهوم التخطيط و التعرف على مفردات ومكونات هذا النهج التنموي في غاية الاهمية ، يتناول هذا الفصل تعريف ودراسة لمفهوم التخطيط و التعرف على كيفية ممارسة التخطيط وانواع الاجهزة التخطيطية ، وكذ التعرف على الاسس والاستراتجيات الكفيلة بتحقيق نجاح عملية التخطيط للتنمية.

## 1- مفهوم التخطيط :

يمكننا وببساطة متناهية الاشارة الى التخطيط على انه : "حالة تدبر وتدبير للحالة القائمة بغية تطويرها الى الاحسن وكذلك يشير مفهوم التخطيط الى أنه عبارة عن المحاولات الجادة لدراسة الاوضاع الراهنة تمهيدا لاقتراح تصور او وضع جديد يكون متمشيا مع احتياجات وتطلعات المجتمع[1].

و يرى " **جوزيف همز** " بأنه " :عملية إرادية متشابكة تتضمن البحث و المناقشة و الاتفاق و العمل من أجل تحقيق الظروف و الروابط و القيم التي ينظر إليها باعتبارها شيئا مرغوب فيه " [2] .

فالتخطيط هو الوسيلة الفعالة لتنسيق الخدمات المطلوبة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو صحية.

كما يرى البعض التخطيط بأنه عملية تغيير اجتماعي لتوجيه و استثمار طاقات المجتمع و موارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء و أفراد الشعب و قادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة المستويات كنسق في أقل فترة زمنية في ضوء الإيديولوجيات و الحقائق العلمية والقيم التي يمكن استخدامها و توظيفها في إحداث التغيير المطلوب .

يرى البعض أن التخطيط هو "المحاولة البشرية المقصودة لتوجيه التغيرات الاجتماعية و الثقافية داخل المجتمع في مسارات معينة أي أنه هو التحكم في التغيير و بالتالي يرتبط بالتخطيط من حيث نوعه و ميكانزماته و أهدافه تماما بطبيعة بناء المجتمع الثقافي و الاجتماعي و بمختلف النظم الاجتماعية القائمة في المجتمعات " [3].

---

[1]- موسى يوسف خميس ،مدخل الى التخطيط ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ،1999 ،ص13 .

[2]- حسين عبد الحميد رشوان ، التخطيط الحضري ،دراسة في علم الاجتماع ، جامعة الإسكندرية، ص 4.

[3]- علي الحوت، أسس التنمية و التخطيط الاجتماعي، كلية العلوم الاجتماعية ، طرابلس، ص135 .

و ينظر الى التخطيط بأنه تعبئة و تنسيق و توجيه الموارد و الطلقات و القوى البشرية والمعنوية والمادية والمالية والسياسية والإدارية المتاحة للمجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية يتفق عليها بحيث تكون مترابطة و محددة و مرسومة في إطار سياسي يؤمن به المجتمع على أن يتم تحقيق تلك الأهداف في فترة أو في سلسلة فترات زمنية مقدرة على أن يكون ذلك في أقصر وقت ممكن و بأقل تكاليف.

يتميز التخطيط بأنه عملية أو سلسلة متدفقة مترابطة الأنشطة التي تبدأ بتحديد الأهداف و إعداد السياسات و الإستراتيجيات الموضحة لاتجاهات العمل و قواعد اتخاذ القرارات و توفير الأوضاع و الظروف السائدة على تحقيق الأهداف ثم متابعة و تقييم الإنجازات و بالتالي صياغة الأهداف و تطوير الخطط و البرامج .

ويرى حسن توفيق بانه " جمع الحقائق و المعلومات التي تساعد على تحديد الاعمال الضرورية لتحقيق الاهداف والنتائج المرغوب فيها "[1],

وفي نظر الدكتور سيد الهواوي بانه يمثل " مرحلة التفكير التي تسبق اي عمل واتخاذ القرارات الخاصة باختيار مجموعة الاهداف الواجب تحقيقها ، و العناصرالواجب استخدامها (مادية كانت اوبشرية ) وكذلك مجموعة القرارات التي توجه سير العمل و الاجراءات التفصيلية التي تتبع في تنفيذ الاعمال مع وضع البرامج الزمنية اللازمة " [2].

يرى عبد الباسط محمد حسن أن التخطيط عبارة عن" :عمليات منظمة لإحداث تغيرات موجهة وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع وتحديد مطالبه وتقدير حاجاته تقديرا فعليا ووضع خطط شاملة متكاملة ومتجددة في الوقت نفسه، لتحقيق هذه المطالب والحاجيات خلال فترة زمنية معينة وفي ضوء الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن يتحرك وينمو في إطارها، مع التنبؤ بما قد يعترض سير المجتمع من عقبات ثم تحديد لأنسب الوسائل اللازمة لتخطي المشكلات والسير بالمجتمع في طريق التقدم المنشود"[3] .

[1]– ابراهيم عبد العزيز شيحا ،اصول الادارة العامة ،دار المعارف ، الاسكندرية ، 2005 ، ص156 .

[2]– ابراهيم عبد العزيز شيحا، نفس المرجع السابق ، ص 156 .

[3] – عبد العزيز عبد الله مختار، التخطيط لتنمية المجتمع، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، ، 1995 ، ص 31 .

**2 - عناصر التخطيط [1] :**

**2 – 1- التنبؤ بالمستقبل :**

يعتبر التنبؤ جوهر عملية التخطيط و الركيزة الاولية التي يقوم عليها فالخطة تبدا بالاعتماد على التقدير والافتراضات التي يتوقع واضعو الخطة تحقيقها في المستقبل ، و التخطيط كما يقول دروكر لا يعني التحكم الذهني في المستقبل ولاكنه يعني محاولة الكشف عن التقديرات والاحتمالات والافتراضات التي يتوقع تحقيقها في المستقبل.

**2– 2 - الاستعداد للمستقبل :**

لا يكفي لقيام التخطيط ان يكون هناك اهداف محددة يراد تحقيقها في المستقبل ،وانما يجب فضلا عن ذلك ان تكون هذه الاهداف قابلة للتحقيق اي واقعية وان يكون في الوسع تنفيذها ،ويتطلب ذلك ان يكون للدولة الوسائل الكافية من الامكانيات البشرية و المادية لتحقيق هذه الاهداف.

**3 - انواع التخطيط :**

**3 – 1- التخطيط من القمة الى القاعدة ومن القاعدة الى القمة :**

قد يتم التخطيط مبتدأ من القمة ومنهيا بالقاعدة او مبتدئا من القاعدة ومنتهيا بالقمة وقد يتم على هذين النحوين في وقت واحد ، ويرى البعض ان النخطيط من القاعدة اكثر واقعية ويتوافق مع الاحتياجات المحلية، ويرى البعض الاخر ان التخطيط من القمة يتسم بالدقة والامعان في التنسيق وإن كان ينأى عن الدقة في تقدير الاحتياجات المحلية اما الغالبية العظمى من المخططين فانهم لايميلون الى تفضيل هذا النوع من التخطيط على ذلك ولايعتقدون ان ثمة تعارضا بين النوعين مادام في الامكان الجمع بينهما في ذات الوقت لوضع خطة دقيقة وواقعية .

**3 – 2- التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي :**

التخطيط الاقتصادي عادة مايكون مستهدفا لتحقيق أهداف إقتصادية تتمثل في زيادات معينة في عناصر الخطة ويهدف الى زيادة الانتاج السلعي في قطاعات الزراعة والصناعة والكهرباء والتشييد والبناء

[1]- ابراهيم عبد العزيز شيحا، نفس المرجع السابق ،ص ص157،159 .

او زيادة انتاج الخدمات كخدمات النقل والمواصلات والتخزين وخدمات قطاع المال والتجارة دون غيرها من الخدمات ذات الصفة الاجتماعية.

اما التخطيط الاجتماعي فهو يستهدف تحقيق اهداف اجتماعية تمثل في زيادات معينة في عناصر الخطة الاجتماعية التي تغطي بعض قطاعات الخدمات التي تكون لها في العادة الصفة الجماعية في الاستهلاك والتي تقدمها الدولة عادة بلامقابل او بمقابل رمزي كخدمات التعليم والصحة والخدمات البيئية والاجتماعية والثقافية والسياحية والتنظيمية ويلاحظ ان التخطيط قد يكون اقتصاديا واجتماعيا في وقت واحد بمعنى ان الخطة القومية الشاملة تستهدف في هذة الحالة تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية معا وقد لاتدل تسمية الخطة وحدها على طبيعة الاهداف اذ قد يطلق علي الخطة اسم خطة التنمية الاقتصادية ومع ذلك فقد تتضمن اهدافا اقتصادية واجتماعية معا .

**3 – 3 – التخطيط الاقليمي والتخطيط الوطني :**

يتميز التخطيط الشامل بانة يخدم الاقتصاد الوطني برمتة بمعنى انة ينسحب الى كل القطاعات الاقتصادية(السلعية والخدمية) وكل اقاليم الدولة وبعبارة اخرى انة يضم كل الانشطة الانمائية الاقتصادية والاجتماعية كما يضم كلا من القطاع العام والقطاع الخاص متناولا المشكلات التنظيمية والادارية والسياسية المؤثرة في عملية التنمية من منظور شمولي .

اما التخطيط الاقليمي فانة يتميز بانه يخدم اقليما معينا من اقاليم الدولة قد يكون قسما فرعيا او سياسيا او اداريا من اقاليم الدولة وقد يكون الاقليم منطقة جغرافية متميزة عن المناطق الاخرى ويمكن اقاليم الدولة ان تكون مناطق اقتصادية او وظيفية .

**3 – 4 – التخطيط الرئيسي والتخطيط التكميلي :**

يرى البعض انه اذا كانت الدولة ذات موارد مالية غير كافية فانها يمكن ان تضع الخطة في جزئين –احدهما الجزء الرئيسي من الخطة والاخر الجزء التكميلي منها اما الجزء الرئيسي فيجب ان تتولى اجهزة الدولة تنفيذه مهما كانت الاحوال ويجب ضمان الموارد الازمة لتنفيذه مقدما واما الجزء التكميلي فانه ينفذ اذا كانت الموارد الازمة له متوافرة فاذا لم تكن كذلك فانه يمكن عدم تنفيذ الجزء التكميلي دون ان يؤثر ذلك تأثيرا سيئا على التركيب الاساسي للجزء الرئيسي .

**3 – 5- التخطيط الوظيفي والتخطيط التركيبي:**

التخطيط الوظيفي هو قيام الدولة بالتخطيط للقطاع الخاص الذي يتولى الدور القيادي في عملية التنمية وتشجيع هذا القطاع بكل وسائل الترغيب على تحقيق هذا التخطيط ومن هنا يسمى هذا النوع من التخطيط في بعض الاحيان بالتخطيط التوجيهي اما التخطيط التركيبي فهو يتضمن للاخذ به احداث تغييرات عميقة بعيدة المدى في تركيب الاقتصاد الوطني ووضع نظام اقتصادي جديد يقوم فيه القطاع العام بالدور الاساسي في تحقيق عملية التنمية على هدى الاهداف التي يرمي اليها هذا التخطيط وفي ظل هذا التخطيط تنفذ الخطط عن طريق الاوامر والتوجيهات المباشرة ومن هنا فانه ينطوي على الزام المشروعات العامة بتنفيذ الاهداف المرسومة في الخطة ولهذا يطلق على هذا النوع من التخطيط في بعض الاحيان التخطيط الآمر.

**4 – دوافع التخطيط [1] :**

تتمثل اهم دوافع عملية التخطيط في الاعتبارات التالية:

-ضمان سلامة وصحة نمو وتطور مختلف القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية التي تعمل في مجالات الانتاج و الخدمات ،اذ ان وجود خطة صحيحة يسترشد بها في اداء العمل بمراحله المختلفة يساعد كثيرا في ضمان عدم الانحراف عن القواعد الصحيحة سواء بالاعداد او التنفيذ .

– تعتمد الخطة الناجمة على مستوى عالي من التنسيق مما يحقق اهداف كثيرة والتي من ابرزها ضمان عدم تبديد الوقت والجهد و المال في مشاريع وبرامج مكررة .

– يضمن التخطيط تجنب حدوث الاستغلال الجائر للموارد والامكانيات المحلية ولا سيما في مجالاته المحدودة منها او المتغيرة او غيرالمتجددة ، فالتخطيط التنموي الناجح يضع مشاريعه وبرامجه المختلفة على اسس صحيحة .

– ضمان المحافضة على توجيه وضبط استخدامات الارض ولا سيما في المدن .

– يعمل التخطيط على تامين الاستفادة من تراكم المنجزات العلمية و الثقافية عبر الزمن ، اذ ان التخطيط يسعى بشكل واضح الى تنظيم الطاقات والجهود المتاحة ومن ثم يعمل على الاستفادة منها .

[1]– موسى يوسف خميس، نفس المرجع السابق ، ص 24، 25 .

**5 – ابعاد التخطيط [1] :**

ترتكز عملية التخطيط علي ابعاد هامة و ضرورية ، على الرغم من تفاوت اهمية ودور كل واحد منها في عملية التخطيط ،الا انها جميعا تتفاعل في بوتقة واحدة لينتج عنها الخطة التنموية سواء كانت خطة وطنية اوخطة على مستوى الاقليم ، والامر المهم الذي يجب التركيز عليه هنا يتمثل في ان نجاح التخطيط للوصول الى الاهداف يتوقف على مدى التفاعل و التكامل المتحقق بين ابعادعملية التخطيط ، وتتمثل ابعاد التخطيط في الابعاد التالية:

البعد المعلوماتي ، البعد الزمني ، البعد المؤسسي ، البعد البشري ، البعد المكاني ، البعد المالي .

**5 – 1 – البعد المعلوماتي :**

يمثل الجانب المهم في المركب التخطيطي اذ يعد هذا البعد من بمثافة الاساس الذي تقوم عليه عملية التخطيط فبدون توفر هذا الجانب لاتقوم للتخطيط قائمة ،ليس لان المعلومات هامة وضرورية لتحديد البرامج والمشاريع الملائممة فحسب بل لانها تساعد في تشكيل وتطويرالابعاد الاخرى ،فالمعلومات تساعد كثيرا في تحديد حجم وتوزيع وخصائص السكان ، الذين يعيشون في دائرة نفوذ البرامج و المشاريع المقترحة .

**5 – 2 – البعد الزمني :**

يلعب البعد الزمني دورا هاما في العملية التخطيطية , فهو يشكل الركن الذي لاغنى عنه في " بيت التنمية".

**5 – 3 – البعد المؤسسي :**

يمثل البعد المؤسسي الجانب الهام الذي يساعد على تنفيذ الخطة ، إذ يتكون هذا البعد من إجراءات وسياسات إدارية وتنظيمية بل أن بعضها يندرج تحت مايعرف بالإطار القانوني الذي ياخذ تارة جانب المساعدة وتارة اخرى جانب الدفاع والتبرير لكل مايراد بالخطة .

[1] – موسى يوسف خميس، تفس المرجع السابق ، ص ص 33 ،35 .

ويتكون البعد المؤسسي من قسمين هامين ، يتمثل الأول بإصدار التشريعات والقوانين والإجراءات الادراية ، أما القسم الآخر فيتمثل بتشكيل وإنشاء المؤسسات والاقسام اللازمة للتنفيذ .

**5 – 4 – البعد البشري :**

يشكل البعد البشري جانبين هامين في عملية التخطيط فهو بمثابة الاداة المنفذة للخطة , وفي الوقت نفسه يعتبر الجانب المخطط له أو الهدف من وراء الخطة , فكما هو معروف يمثل الانسان الوسيلة والهدف في آن واحد.

ويعتمد نجاح عملية التخطيط بشكل رئيسي على مستوى الامكانيات البشرية المتاحة حيث تمثل بدورها الاداة التي تتحكم في صياغة أهداف التخطيط بل في تحديد جميع الأبعاد الأخرى في عملية التخطيط .

**5 – 5 – البعد المكاني :**

لكل خطة أرض تنفيذ عليها ، وتكمن أهمية البعد المكاني لعملية التخطيط في أنه يساعد في تحقيق الاهداف التي جاء من أجلها التخطيط ، فالتخطيط كما عرفنا سابقا يعمل على تنمية المجتمع خاصة المجتمعات الأقل حضا ،كما يحرص على إعطاء أولوية للمناطق الاقل تنمية .

**5 – 6 – البعد المالي :**

يلزم إعداد وتنفيذ أي خطة الأخذ بعين الاعتبار وبكل جدية ، مسالة الموارد المالية المتاحة إذ تتحكم هذه بحجم وإنتشار برامج ومشاريع الخطة .

**6 – مكونات التخطيط :**

تتكون عملية التخطيط من المكونات التالية :

الدراسة الاولية ، الخصائص ، المشكلات ، الاهداف ،السياسات و الاجراءات ، البرامج و المشاريع.

### 6 – 1 – الدراسة الاولية :

" ان المقصود بالدراسة الاولية هو التحضير المسبق لما سيعمل في زمن محدد من اجل تحسين وتطوير اداء العمل في قطاعات الانتاج و الخدمات وذلك بهدف تحسين حياة المجتمع ، وتتبع اهمية هذا الجزء من عملية التخطيط ، انه بناء عليه يتم تحديد الاجزاء و المكونات الاخرى لعملية التخطيط.

### 6 – 2 – الخصائص :

يتم استخلاص مجموعة خصائص المجتمع او المنطقة من الدراسة التفصيلية لذلك المجتمع ، وتكمن اهمية الخصائص في كونها تساعد في تحديد اهم الامكانيات و القدرات التي يمكن الاستفادة منها في معالجة المشكلات و الصعوبات .

### 6 – 3 – المشكلات :

يتم استنباط المشكلات من خلال التحليل الذي تتوصل اليها الدراسة ،ويجري اعداد المشكلات وذلك من منطلق ان التعريف بها وفهمها جيدا يساعد كثيرا في الوصول الى حلول ناجعة لها ،حيث ان معرفة المشكلة معرفة تامة تمهد الطريق امام الحل,

### 6 – 4 – الاهداف :

يتم ابراز الاهداف في عملية التخطيط كعنوان مستقل لما يمثله من ركن اساسي ومهم في عملية التخطيط ،بل انها اي الاهداف هي العامل الرئيسي الذي يقف من وراء عملية التخطيط ، وتؤثر في تحديد الاهداف جملة من الاعتبارات من اهمها امكانات المجتمع ومستوى تطوره ،وتتنوع الاهداف ايضا بتنوع امكاناته ومعطياته .

### 6 – 5 – السياسات والاجراءات :

احتلت السياسات والاجراءات مكانها في ضوء ما ورد من مكونات التخطيط الاخرى ولا سيما فيما يتعلق بالاهداف ،اذ ياتي دورها (السياسات) بعد ان يتم حصر وتحديد المشكلات و الاهداف ،ويعزي ذلك الى ان السياسات و الاجراءات تاتي كحاجة ضرورية وملحة لاستكمال المكونات الاخرى للمهمات المناط بها.

**6 – 6 – البرامج و المشاريع :**

وهي تمثل المكون الاخير من مكونات التخطيط وبالواقع تمثل المشاريع والبرامج ترجمة حقيقية لتطلعات الخطة التي تعكس بدورها تطلعات واحتياجات المجتمع ،ويتضمن محتوى هذا المكون الاجزاء التالية :

- وصف موجز للمشروع او البرنامج .
- التمويل ويبين حجم التكاليف المطلوبة لانشاء المشروع او البرنامج التنموي " [1] .

**7 – مبادئ تخطيط المشاريع العمرانية :**

تعتبر المبادئ الركائز الاساسية التي يقوم عليه التخطيط حيث تقوم عليه نجاح العملية التخطيطية وتتمثل هذه المبادئ فيما بلي :

**7 – 1 – مبدا الواقعية :**

" ويقصد به ان تكون الخطط موضوعة وفق اسس علمية سليمة قائمة على تقدير الامكانات و الموارد الفاعلية للمجتمع تقديرا دقيقا ،وتحديد الاحتياجات والموارد وكذالك تحديد الامكانيات المتاحة و المواءمة بينهما وبين الاحتياجات الفعلية لافراد المجتمع .

**7 – 2 – مبدا الشمول:**

يقصد به معاني متعددة وهي ان ان تكون الخطط شاملة لجميع جوانب الحياة من تعليمية وثقافية وصحية واسرية ودينية وغيرها ، حيث ان هذه الجوانب تشكل فيما بينها ترابطا وتساندا وظيفيا وبنائيا ،ومن ناحية اخرى يجب ان تشمل الخطط جميع المستويات الجغرافية المختلفة ،حتى نتجنب اختلال التوازن الجغرافي لعملية التنمية.

**7 – 3 – التكامل :**

يجب ان يحكم مشروعات الخطة الترابط و الانسجام ،واهم مظاهر الترابط تحقيق التكامل الرأسي والافقي على مستويات مختلفة لمشروعات الخطة ،ولابد من دمج جميع الجوانب الاقتصلدية و الاجتماعية

[1] – موسى يوسف خميس، تفس المرجع السابق ، ص36 ،37 ،38 .

و الصحية و العمرانية باعتبارها عناصر متفاعلة في بنيان متكامل ،ولهذا من الواجب ان ينظر المخطط الى عناصر الحياة باعتبارها كلا متكاملا واضعا مبدا التكامل و التساند الوظيفي في الحسبان وضمانا لوضع خطط تنموية متكاملة .

**7 – 4 – الاستمرار و التجدد :**

من الضروري عند وضع الخطط مراعات مبدا الاستمرار و التجدد بمعنى الا تنفصل مرحلة من مراحل التخطيط عن المراحل التالية لها ،فمرحلة الاعداد و التصميم لا تنفصل عن مرحلة التنفيذ ،وهذه بدورها لاتنفصل عن مرحلة المتابعة و التقويم ،ولذا يجب الربط بصفة مستمرة بين هذه المراحل لاستمرار العمل ووصوله الى الاهداف المرغوبة .

**7 – 5 – المرونة :**

يقصد به ان يراعي اعداد الخطة وتصميمها ان تكون قابلة لمواجهة الظروف الزمانية و المكانية في المجتمع موضوع الخطة ، ويقصد بالمرونة ان تراعي امكانيات التغيرالاجتماعي و الثقافي الذي يحدث خلال المجال الزمني للخطة ، اما المرونة المكانية يقصد بها ان يكون التخطيط الذر يوضع على المستور القومي مثلا قابلا للتنفيذ على المستوى المحلي "[1] .

هذه المبادئ السابقة وغيرها من المبادئ التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار بالتسبة للعمل التخطيطي على اي مستوى من المستويات .

**8 – معوقات نجاح عمليات التخطيط :**

- لابد من توافر جهاز احصائي قوي قادر على خدمة التحليل التخطيطي للمشروعات.
- لابد ان يكون التخطيط سابقا على عملية التمويل بمعنى ان تكون اهداف الخطة اساسا لاعداد مشروع الموازنة والموازنات الملحقة وتعد هذه الأخيرة على ضوء التقديرات الواردة في مشروع الخطة السنوية.

[1] – – موسى يوسف خميس، تفس المرجع السابق ، ص36 ،37 ،38 .

- لابد ان يكون التوزيع الجغرافي لمشروعات الخطة توزيعا عادلا فليس من العدالة في شئ ان تتركز المشروعات في العواصم وحدها لان عدالة التوزيع الجغرافي للمشروعات هي ضمان لحسن استغلال الموارد .
- لابد ان يجري تخطيط الطاقات البشرية جنبا الي جنب مع تخطيط الطاقات المادية حتى لايكون قصور بعض فئات العاملين والفنيين عن سد احتياجات مشروعات الخطة بمثابة اختناقات تعوق الخطة عن تحقيق اهدافها المرسومة .
- لابد ان يكون اعداد الخطة وتنفيذها على اساس من المشاركة الايجابية بين جهاز التخطيط المركزي وبين الاجهزة المختلفة بالدولة على مختلف المستويات .
- لابد ان يقاس نجاح كل وحدة انتاجية بمدى تنفيذ نصيبها من الخطة.
- لابد من نشر الوعي التخطيطي بكل وسائل الاعلام حتى يعرف كل مواطن اهمية التخطيط في المجتمع .

**9 - التنمية المحلية والتخطيط :**

" يعتبر التخطيط للتنمية المحلية والتنمية بشكل عام ضرورة من الضروريات، التي لم يعد هناك مجال للاستغناء عنها، للنهوض بحياة المجتمعات في عصرنا الحاضر والقضاء على المشكلات التي تعوق مسيرتها التنموية، حيث يعبر التخطيط بمدلوله العام على أنه أسلوب في التنظيم يهدف إلى استخدام الموارد على أفضل وجه ممكن وفقا لأهداف محددة ويقصد به على النطاق القومي وضع خطة يسير عليها المجتمع خلال فترة معينة بقصد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[1].

**10 - استراتيجية التخطيط من اجل التنمية :**

بالرغم من المبادئ السابقة التي يجب ان تاخذ بعين الاعتبار بالنسبة للعمل التخطيطي الا اننا نجد ان هناك مجموعة من الاستراتجيات يجب ان تتاح لاي خطة من خطط التنمية ،وهذه الاستراتجيات تعكس الافكار التالية :

- ينبغي ان يكون التخطيط مبنيا على الحقائق و المعلومات الدقيقة وعلى المخطط توضيح الروابط والعلاقات الاساسية بين الظواهر المتعددة التي يجمع عنها المعلومات ،وفي هذا المجال نؤكد على اهمية

[1]- أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية**، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، 1987 .

البحوث و الدراسات المتعددة التي تحدد الحاجات و الاهداف ،كما تشير الى الامكانيات المتاحة ونبرز العقبات التي اعترضت وتعترض العملية التنموية .

– ينبغي ان يتاح للمخطط تصور محدد وطموح عن ما يجب ان يكون عليه شكل المجتمع في الامد البعيد ،وينعكس ايضا هذا التصور في الخطط بابعاده الزمنية المتباينة ،وتكون هذه الخطط اكثر تفصيلا ودقة كلما قصر بعدها الزمني .

– يجب ان تكون الخطط منسقة من حيث الموارد المالية و الموارد البشرية الازمة لتنفيذها ،ففي غياب عنصر الاتساق يضطر المخطط في فترة لاحقة الى حذف بعض المشاريع من الخطة ،او ايقاف تنفيذ عدة من المشاريع التي هي في طريق الانجاز .

– يجب ان تحتوي الخطة العامة على خطط فرعية على مستوى الاقاليم و القطاعات الاقتصادية والاجتماعية حيث يجرى ترجمة الاهداف العامة الى برامج عمل في المجالات المختلفة كما ينبغي الموازنة بين الاحتياجات الحالية الملحة ومتطلبات النمو .

– ينبغي تقويم جميع المشاريع التي تحتويها الخطة على اساس مساهمتها في تحقيق اهداف الخطة .

– ينبغي تحديد الدور الموكول للقطاع الخاص في عملية التنمية ويجب ان يكون هذا الدور مبنيا على تحديد دقيق لقدرات القطاع الخاص وكفاءته في الانشطة الاقتصادية و الاجتماعية المختلفة [1] " .

### 11 – ممارسة التخطيط وأنواع الاجهزة التخطيطية للمشاريع العمرانية [2]:

هناك ثلاث انواع من الاجهزة التخطيطية عند ممارسة العمل التخطيطي تختلف باختلاف ايديولوجية النظام والحالة التي يمارس فيها التخطيط عبرذالك النظام وهي على النحو التالي :

[1]– سميرة كامل محمد ، التخطيط من اجل التنمية ، المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ، 1996 ، ص68 ،69 .

[2] – محمد جاسم محمد علي شعبان العاني ، التخطيط الاقليمي المبادئ والاسس_ نظريات واساليب ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،عمان ، 2010 ،ص31 ،32 .

### 11 – 1 – مركزية التخطيط ومركزية التنفيذ :

في هذه الحالة يكون هناك جهاز واحد يتولى مسالة التخطيط لكافة الانشطة الاقتصادية و الاجتماعية في بلد معين، لذلك ينبغي وجود مجلس التخطيط الاعلى ترتبط به مجموعة من الدوائر المتخصصة تقوم بعملية التخطيط في القطاعات المسؤولة عنها ،تتضمن الخطة المركزية السياسات العامة والفرعية وكيفية تنفيذها من خلال الجهاز المرتبط بها .

في هذه الحالة يكون الهيكل الاداري لجهاز التخطيط يتكون من مجلس التخطيط الاعلى ووزارة التخطيط الذي يقوم بتقرير السياسة العامة للتنمية خاصة فيما بخص سياسة التخطيط الاقليمي وسياسة التنمية القطاعية .

### 11 – 2 – مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ :

في هذه الحالة فان الاهداف والسياسات (اساليب اعداد وتنفيذ الخطة) تعد من قبل الجهاز المركزي حيث ان كل دائرة نوعية تعد خططها المستقبلية وتعرضها الى الجهاز لاصدار الخطة المركزية الا ان التنفيذ يتم من قبل الاجهزة المستفيدة مع ذلك تبقى مسؤولية الجهاز المركزي متابعة التنفيذ ، حيث يستمر الجهاز المركزي بمتابعة التنفيذ رغم احالتها الى الجهة المستفيدة او اي جهة اخرى متحصصة للتنفيذ اي ان اعداد الخطة ومتابعة التنفيذ يبقى مرتبطا مركزيا بالجهاز الذي يتولى منذ البدء مسالة اعداد الخطة و الصرف ومتابعة التنفيذ مركزيا في حين يبقى التنفيذ لمركزي من قبل الجهات المستفيدة.

### 11 – 3 – اللامركزية في التخطيط والتنفيذ :

في هذه الحالة ليس هناك جهاز تخطيطي وانما تقوم كل دائرة بتقديم مشاريعها واهداف مشاريعها وتقوم بتنفيذها وتبقى هناك جهة منسقة واجبها ليس اجراء الدراسات والخطط وانما فقط مسالة تجميع الخطط ذات الاهداف وتنسيق الصرف عليها اي ان هذه الدوائر ليس لها علاقة بتحديد الاولوية او تقنين الصرف ولكن مجرد التنسيق وبذلك تبقى الدوائر المستفيدة تضع خططها وتنفذها بنفسها .

## 12 – عوامل نجاح التخطيط :

سبق أن ذكرنا ان التخطيط انما يعني التدبير لمواجهة المستقبل لتحقيق اهداف معينة ، فهو اذن ليس غاية في ذاته وانما وسيلة لتحقيق غاية ،ونضيف ان نجاح التخطيط يتوقف على العوامل التالية :

### 12 – 1 – صحة البيانات و الاحصائيات :

"يعتمد التخطيط على مجموعة من الافتراضات ،وهذه الافتراضات انما تبنى على مجموعة من البيانات و الاحصائيات ولذلك حتى تصبح الافتراضات واقعية وقابلة للتنفيذ ان تكون الاحصائيات والبيانات صحيحة ودقيقة وصادقة ومعبرة عن الواقع الموجود ،اذ لا يجب ان تبنى الخطة على على نوع من التنبأ العشوائي " [1] .

### 12 – 2 – كفاءة الجهاز الاداري الذي يقوم على تنفيذ الخطة :

قد تكون اهداف الخطة واضحة ومحددة ،ومن الممكن تحقيقها اي واقعية وقابلة للتنفيذ ، وتملك الدولة جميع الوسائل المادية ولاكنها لاتملك جهازا اداريا قويا لتنفيذ الخطة [2] .

### 12 – 3 – المشاركة في وضع واعداد الخطة :

"لا ينبغي ان يكون اعداد موضع الخطة مقصوراعلى هيئة معينة من هيئات الدولة دون سواها ، وانما يجب ان تشارك كل المنظمات في الدولة في اعداد ووضع ومناقشة الخطة اذ تؤدي هذه المشاركة الى الاحساس بالمسؤولية عند تنفيذ الخطة " [3] .

---

[1] – ابراهيم عبد العزيز شيحا ،نفس المرجع السابق ، ص 165.

[2] – ابراهيم عبد العزيز شيحا ،نفس المرجع السابق ، ص 166 .

[3] – علي الحطاب ، استراتجية التخطيط للمشاريع الصغيرة ، دار اسامة للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ، 2010 ، ص62 .

**12 – 4 – نشر الوعي التخطيطي :**

"ان مهمة التخطيط باعتباره اسلوبا لمواجهة المستقبل ليست مهمة اجهزة الدولة وحدها ، وانما هي مهمة يجب ان يساهم فيها كل مواطن ومن ثم فإنه يلزم نجاح التخطيط نشر الوعي التخطيطي لدى كافة المواطنين ، وذلك حتى يشعر كل مواطن وكل عامل باهداف الخطة واهدافها ومدى دوره في تحقيق هذه الاهداف " [1] .

[1] – علي الحطاب ،نفس المرجع السابق ، ص 63 .

**الخلاصة :**

أشار هذا الفصل في شطره الاول إلى مفهوم التنمية وأبعادها كما تناول مفهوم التنمية المحلية باعتبارها أحد عناصر التنمية الشاملة ، ثم أشار إلى أهداف ومقومات التنمية المحلية والتعرف على الاسس و المبادئ التي تتركزعليها ، والمعوقات التي تعترض نجاح عمليات التنمية المحلية ، كما أشار هذا الفصل في شطره الثاني إلى مفهوم التخطيط ، ثم أشار الى عوامل نجاح التخطيط والتعرف على الاسس و المبادئ التي يرتكزعليها ، وفي النهاية تناول الفصل العوامل التي تساهم في نجاح عمليات التخطيط للتنمية ، وتم استخلاص ما يلي :

إن عملية التنمية عملية متكاملة، لا ينبغي فصل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن بعضها البعض ، فهي نشاط منتظم يتمثل في مختلف السياسات والبرامج التي من شانها ان ترقى بجودة الحياة الاجتماعية للافراد ومشاركة الناس في هذا الارتقاء.

يمثل التخطيط مرحلة التفكير التي تسبق اي عمل واتخاذ القرارات الخاصة باختيار مجموعة الاهداف الواجب تحقيقها فهو بذلك تعبئة و تنسيق و توجيه الموارد و الطاقات و القوى البشرية التي من شأنها ان تعمل على تحقيق التنمية المحلية .

نجاح التخطيط للتنمية يتوقف على مدى صحة البيانات و الاحصائيات ، مدى كفاءة الجهاز الاداري الذي يقوم بتنفيذ خطط التنمية ، ومدى المشاركة في وضع واعداد خطط التنمية ، ومدى نشر الوعي التخطيطي .

وسيقوم الفصل التالي بتوضيح نمط الاسلوب التخطيطي في عملية اعداد وتنفيذ خطط التنمية عامة من تخطيط مركزية ولامركزية لكي يتم توضيح مسئوليات ودور وتأثير كل منهما في عمليات التنمية المحلية .

# الفصل الثاني

## لامركزية التخطيط كاطار لخدمة مجالات التنمية المحلية

اولا –لامركزية تخطيط المشاريع العمرانية .

ثانيا – الادارة المحلية المقومات والاهداف .

## اولا – لامركزية تخطيط المشاريع العمرانية

1 – مفهوم لامركزي ومركزية

2 – لامركزية الإدارة

3 – انواع اللامركزية الإدارية

4 – تصنيف الامم المتحدة للامركزية

5 – مقومات التنظيم اللامركزية

6 – الادارة اللامركزية و التخطيط

7 – مستويات اللامركزية

8 – ايجابيات وسلبيات المركزية واللامركزية في التخطيط للمشاريع العمرانية

تطبق الدول في ادارة شؤونها السياسية والتنموية اساليب مركزية او لامركزية او الاثنين معا ، وسنشير في هذا الفصل الى مضامين هذه الاساليب (مركزية، لامركزية) ،والتركيز على اللامركزية كاسلوب من اساليب التخطيط للتنمية .

**1 – مفهوم لامركزية والمركزية:**

**1– 1– –مفهوم اللامركزية :**

يمثل مفهوم اللامركزية معنى وبعدا مختلفا تماما عن معنى ومفهوم المركزية، فعلى الرغم من انهما يلتقيان من حيث انهما اسلوبان للادارة و التنمية الا انهما ياخذان معنين مختلفين الى حد التناقض ، فاللامركزية هي نقيض المركزية اذ تعني الاولى توزيعا للصلاحيات و المسؤوليات بالنسبة الى اعداد وصياغة سياسات وقرارات التنمية ، حيث يتاح هنا للجهات الادارية والمكانية الاقل رتبة او وظيفة ، للمشاركة في القول والفعل ليس في ادارة شؤون ذاتية بل في كل ما يتعلق بالتنمية المحلية على مستوياتها المختلفة .

كما يتضمن مفهوم اللامركزية على انها تعني منح الجهات والمؤسسات الاقل رتبة حق المشاركة باتخاذ القرارات والسياسات المتعلقة بالتنمية .

يرى **هوايت ليونارد (white leonard)** " نقل السلطة التشريعية كانت أو اقتصادية أو تنفيذية من المستويات الحكومية المركزية إلى المستويات الدنيا [1] .

يبين هذا التعريف أن اللامركزية هي عملية نقل للسلطات بأنواعها للمستوى الأدنى، مبينا في هذا التعريف أبعاد اللامركزية السياسية، الإدارية، المالية .وتتم العملية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية .

يرى الدكتور احمد غنيم على انها :" توزيع السلطة بين افراد الجهاز الاداري ومستوياته في الدولة عن طريق السماح بفويض هذه السلطة الى المستويات الادارية الادنى منها " [2].

**1– 2 – المركزية :**

" تعني المركزية" **تركيز السلطة في المركز**"، وتتضمن تجميع الصلاحيات والسلطات في أيدي الموظفين العامين في العاصمة، وينطلق مبدأ المركزية من المقولة التي تدعي أن كفاءة وفعالية المؤسسة تتزايد من خلال اتخاذ القرارات من طرف شخص واحد، أو رئيس منسق واحد، فهو متخذ القرار النهائي

[1] – سمير محمد عبد الوهاب، اللامركزية والحكم المحلي ، ط 2 دار الجلال للنشر والتوزيع، ، القاهرة ، 2001 ، ص 6

[2] – احمد محمد غنيم ، الادارة العامة ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، الطبعة الاولى ،2002 ، ص162 .

لكل موضوع يعرض عليه، ويمكنه تفويض اتخاذ بعض القرارات إلى مرؤوسيه، أو إلغاؤها القرارات بغض النظر عن مشروعيته " [1].

" وأن الحكومة المركزية في ظل هذا النظام تمارس كل الوظائف الإدارية في العاصمة والأقاليم المختلفة، من خلال مؤسسات المركزية وفروعها المتمثلة في التالي :**رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، الوزراء وممثليهم في الأقاليم وهم الولاة** .ويعود هذا التوحيد إلى وحدة أسلوب ونمط النظام الإداري في الدولة، وبناء هيكل النظام الإداري على أساس هرم متكون من مجموعة ضخمة من الطبقات المتناسقة– يعلو بعضها البعض –وتخضع للتدرج أو ما يعرف بالسلم الإداري " [2].

وينظر الى مفهوم المركزية على انه تركز جميع القرارات والسياسات المتعلقة بالتخطيط والتنمية بيد جهات او هيئات معينة وغالبا ما تكون هذه الجهات اوالهيئات محدودة العدد وهي التي تتمثل بهيئات التخطيط العليا في الدول المختلفة والتي قد تتجسد بوزارات اومجالس التخطيط في اغلب الدول.

**2 – لامركزية الإدارة :**

تعتبر لامركزية الإدارة القاسم المشترك بين اللامركزية السياسية والمالية حيث تهدف إلى توزيع أعمال الإدارة والتخطيط واستغلال الموارد الاقتصادية على عده مستويات متدرجة شبه مستقلة.

وتظهر اللامركزية كما سبق شرحه من خلال ثلاثة مجالات هي [3]:

**2 – 1 – في مجال السياسة :**

تعتبر اللامركزية أسلوب موازي للديمقراطية حيث تكفل حرية الرأي واستقلال الإعلام واستقلال القضاء ويتكامل أسلوب اللامركزية السياسية بشكل قوي مع اللامركزية الإدارية والمالية.

**2 – 2 – في مجال المال والاقتصاد :**

يكفل هذا الأسلوب للمحليات والمستويات الإدارية المتوسطة الحق في مناقشة ميزانية الإدارة المركزية والمشاركة في اتخاذ القرارات المالية العامة .فضلا عن حق تلك المحليات في الاستفادة المباشرة من الموارد المالية لها من الضرائب أو وفورات اقتصادية ولتلبية الاحتياجات سكانها وتمويل مشروعات

[1] – موسى خليل، الإدارة المعاصرة :المبادئ، الوظائف، الممارسة، ط 1 ،بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2005 ،ص13 .

[2] – جمال الدين لعويسات، مبادئ الإدارة ،الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003 ، ص153 .

[3] – ESCWA, Decentralization And The Emerging Role of Municipalities In The Escwa Region, United Nations, New York, 2001 ,

تحسين خدماتها ويتحقق ذلك من خلال توزيع مسئولية اتخاذ القرارات ذات الارتباط المحلي على المجالس المحلية والجمعيات المرتبطة بها.

**2 – 3 – في مجال الإدارة :**

لامركزية الإدارة ليس لها أسلوب مطلق ولكنها مجموعة متدرجة من أساليب الإدارة تعمل في منظومة متكاملة لتحقق أهداف لاستدامة المطلوبة .

إن اللامركزية في الحكم والإدارة هي الوسيلة الفعالة المتاحة لمصممي النظم السياسية لتحقيق قنوات اتصال سريعة بين المواطن من ناحية ومؤسسات صنع وتنفيذ السياسة العامة من ناحية أخرى، أي أن اللامركزية تزيل معظم الحواجز التي يمكن أن تقوم بين:

– تطلعات ورغبات واحتياجات الأفراد من ناحية وأهداف السياسة العامة من الناحية الأخرى.

– انتفاع الأفراد ومصالحهم من ناحية وأسلوب تنفيذ السياسة العامة من ناحية أخري.

– وتكمن أهمية اللامركزية في نقل الاختصاصات واستقلالية اتخاذ القرار، بجانب أنها تتعلق بتوفير درجة أعلى من الديمقراطية علي المستويات المحلية، وأيضا لضمان درجة أعلى من المشاركة الشعبية في صنع القرار .أي أن أسلوب اللامركزية في الإدارة تمكن الإدارة المحلية بشكل أكبر وتجعلها أكثر قربا من المواطنين ومسئولة أمامهم بشكل أكبر.

ويمكن تلخيص الإدارة اللامركزية على أنها أسلوب إداري يقوم علي توزيع الوظيفة الإدارية بين الجهاز الإداري المركزي وهيئات أخرى مستقلة علي أساس إقليمي أو موضوعي .

## 3 – انواع اللامركزية الإدارية:

### 3 – 1 – اللامركزية الإدارية الإقليمية:

وهي تقوم علي توزيع الصلاحيات والاختصاصات بين الأجهزة الإدارية المركزية وهيئات مستقلة تعمل في وحدات إقليمية، ويقتضي هذا الأسلوب أن يقسم إقليم الدولة إلي وحدات إقليمية محدودة تقوم علي إدارة شئون كل منها هيئة مستقلة عن الحكومة المركزية في نطاق رقعتها الإقليمية، وفي حدود ما يخولها من صلاحيات واختصاصات علي ان ترتبط هذه الهيئات بالحكومة المركزية بقدر من العلاقات التي تكفل وحده الدولة السياسية والإدارية.

ويكون مجال اللامركزية الإدارية هو إدارة المرافق ذات الأهمية المحلية التي تحتاج لرقابة دائمة لن يتيسر للحكومة المركزية القيام بها، كما هو متاح للهيئات اللامركزية القريبة من تلك المرافق.

**3 – 2 – اللامركزية المرفقية أوالمصلحية:**

قد تستدعي الظروف أحيانا أن تكون طريقة اختيار أعضاء بعض الهيئات المحلية هي التعيين وليس الانتخاب وذلك لأسباب فنية أو تقنية، فهناك بعض المرافق تتطلب بعض المهارات والخبرات الفنية والتقنية، التي يصعب توفرها في الأعضاء المنتخبين لإدارة هذه المرافق.

ويمكن تعريف اللامركزية المرفقية أو الفنية بأنها" :توزيع العمل طبقا لطبيعة النشاطات ونوع المرافق والمشروعات، التي ينصب عليها هذا النشاط واللامركزية المرفقية هي عبارة عن أجهزة إدارية خاصة مستقلة عن الدولة ولها شخصيتها المعنوية وميزانيتها الخاصة وتباشر اختصاصاتها بنفسها وبمحض إ رادتها وتسير حسب إجراءات خاصة "[1].

هكذا يتضح أن أساس اختيار الأعضاء في اللامركزية المرفقية، لا يتم عن طريق اعتبارات سياسية وإنما يتم وفق اعتبارات فنية موضوعية، تتطلبها إدارة المرافق ويمكن القول أن كلا من اللامركزية المرفقية والإقليمية تتمتعان كنظامان إداريان بالشخصية المعنوية، وما يترتب عنها من توابع وآثار، إلا أن اللامركزية الإقليمية مهما تعددت الأشخاص ينظمها قانون واحد، أما اللامركزية المرفقية فلا تخضع لأحكام موحدة ويسري عليها قانون واحد بل يطبق على كل منها الأحكام الواردة في قانون إنشائها.

**4 – تصنيف الامم المتحدة للامركزية [2]:**

صنف البرنامج الانمائي للامم المتحدة اللامركزية في ضوء مشروع الحكمانية اللامركزية الى اربعة نماذج هي :

**4 – 1 – نمط اللامركزية المستقل :**

في هذا النمط من اللامركزية تتنازل الحكومة المركزية عن بعض اختصاصاتها الى وحدات محلية دنيا مثل المحافظة و المقاطعة والبلدية وغيرها من السلطات المحلية ، وتمنحها الكينونة القانونية كوحدات لامركزية منفصلة ، وبموجب هذا النموذج تقوم الحكومة المركزية بتحويل بعض السلطات الى تلك الوحدات المحلية ويتصف نمط اللامركزية المستقل بالخصائص التالية :

– تتمتع الوحدات المحلية باستقلال وشخصية معنوية عن الحكومة المركزية ولا تخضع لسيطرتها .

[1] – علي زغدود، الإدا رة المركزية في المؤسسات الإدارية، ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984 ، ص21 .

[2] – محمد محمود الطعامنة، د.سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطويرّ، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2005 ، ص17 .

– للوحدات المحلية حدود جغرافية واضحة مميزة قانونا ، وتتم ممارسة السلطات والقيام بالوظائف العامة عليها .

– إن تنازل الحكومة المركزية عن بعض من سلطاتها للوحدات المحلية يتبعه أن ينظر المواطنون لتلك الوحدات على أنها مؤسسات تقدم الخدمات اللازمة لإشباع حاجاتهم، و أن لهم قدرة على التاثير عليها كباقي الوحدات الحكومية المركزية الأخرى.

**4 – 2 – نمط اللامركزية شبه المستقل:**

في هذا النمط من اللامركزية تتمتع الوحدات المحلية بشبه استقلال حيث يتم تفويض الكثير من صلاحيات واختصاصات الحكومة المركزية للوحدات المحلية من خلال التشريعات او بواسطة التعاقد ، بحيث لا تصل هذه الاختصاصات الى حد التنازل كما هو مبين في النمط الاول .

فالتفويض يشير هنا الى نقل عملية اتخاذ القرارات الحكومية والسللطات الادارية عن مهام محددة بدقة الى مؤسسات تكون في الغالب تحت الرقابة الحكومة غير المباشرة او تكون شبه مستقلة .

**4 – 3 – نمط اللامركزية التابع :**

يتضمن هذا النموذج تبعية الوحدات الدنيا للحكومات المركزية ، وعادة ما تفوض هذه الوحدات بصلاحيات محددة في مجالات السياسية والشؤون المالية والادارية وتعتمد على موارد مالية ومدخلات من المركز .

يطلق على هذا النمط "عدم التركيز الاداري " ينطوي على القليل من نقل الصلاحيات والسلطات واتخاذ قرارات محددة لوظائف ادارية ومالية ، ويمثل هذا النموذج كل انماط اللامركزية من حيث درجة الاستقلالية الممنوحةللوحدات الدنيا ، ويعتبر بعض الدارسين ان هذا النمط اسلوبا من اساليب الادارة المركزية المخففةومن امثلة هذا النمط فروع الوزارات في الاقاليم المختلفة في الدولة الواحدة .

**4 – 4 – نمط اللامركزية المنفصل :**

يشير هذا النمط من اللامركزية الى الوحدات الخارجية عن هيكل الحكومة الرسمي ، التي تكون اما غير حكومية او وحدات القطاع الخاص ، على ان هذا النمط لا يفضل التعامل معه كشكل من اشكال اللامركزية بل يتعامل معه بانفصال .

فالانفصال يحدث عندما يتم نقل التخطيط والوظائف العامة من الحكومة الى مؤسسات تطويعية خاصة او غير حكومية مثل غرف الصناعة والتجارة والنقابات المهنية والاحزاب السياسية او الجمعيات التعاونية .

وينقل لتلك المؤسسات الحق في منح التصاريح والرخص والتنظيم والاشراف على اعضائها لمزاولة بعض الوظائف التي كانت مسيطر عليها من قيل الحكومة .

**5 – مقومات التنظيم اللامركزي :**

" ان التنظيم اللامركزي قوامه اجهزة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و الاداري في مباشرة نشاطها " [1].

اذ يتضح لنا انه لأجل تحقيق اللامركزية يجب توفر المقومات التالية :

**5 – 1 – الشخصية المعنوية [2] :**

يقول العالم **فيدل** " ان الشخصية المعنوية هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية ولحماية مصالحها القانونية " .

وهنا يعني ان تتمتع الادارة المحلية بالشخصية المعنوية او الشخصية الاعتبارية هو الاساس القانوني الذي يميز الادارة المحلية عن المركزية ويرى كل من العالمين **دويز وديبر** ان الشخصية المعنوية هي المكون الاول للامركزية .

من جانب اخر ، يرى العلماء ان الاعتراف بالشخصية المعنوية يقتضي بالضرورة وجود مصالح محلية خاصة لاقليم معين ،قد لاتهم جميع المواطنين في الدولة بقدر ما تهم أبناء الاقليم .

اذن فتوفر الاستقلال القانوني والمصالح المميزة هو من متطلبات الشخصية المعنوية ،هذه الاخيرة تترتب عنها استقلاليات اخرى هي :

**5 – 2 – الاستقلالية الادارية :**

منح الاستقلالية الادارية لوحدة ادارية محلية يعني ان تنشا بها اجهزة ادارية تتمتع بكل السلطات الضرورية منها [3]:

**أ – حرية اتخاذ القرارات و المبادرات :**

فيما يتعلق بالايرادات والنفات التابعة للوحدة وبالاقرار على الاجراءات المتعلقة بنشاطها وبقائها صاحبة السلطة والمسؤولة عن اعمالها .

---

[1] – حمدي امين عبد الهادي ، الادارة العامة العربية و المعاصرة ، اصولها العلمية وتطبيقاتها المقارنة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1977 ،ص191.

[2] – حسن محمد عواضة ، مقومات الادارة المحلية من وجهة نظر القانون الاداري ،مجلة المدينة العربية ،العدد 5 ،1982 ،ص23 .

[3] – حسن محمد عواضة ،نفس المرجع السابق ،ص24 .

**ب – حق التعاقد والتقاضي :**

بحيث يجوز لها ان تبرم العقود والالتزامات والتقاضي فهي تتمتع بحق مخاصمة الدولة امام القضاء والجهات الادارية العامة والمحلية وايضا الافراد بشكل مباشر لكونها تتمتع بالشخصية المعنوية.

اهلية اكتساب الحقوق وتحمل المسؤوليات : ويعني ذلك حق التماك والاستملاك وابرام عقود البيع والشراء والمعارضة والمصالحة وحقها بقبول الهبات والتبرعات وابرام الصفقات .

**ج – الاستقلال المالي :**

وجود ذمة مالية خاصة ،اي بمعنى اخر ضرورة تميز اموال الادارة المحلية عن اموال الادارة المركزية ، وذلك بسحب كل او جزء من ايرادات ونفقات الوحدة الادارية المحلية من ميزانية الدولة ،وان يترك تحت تصرفها ما قد يفيض من الايرادات المحققة [1].

ان توفر هذه المقومات لدى أي وحدة محلية يعني قد حققت لامركزية نظرية ،ذلك ان تحقيقه عمليا لابد من توفر شرط المعادلة وهي وجود مجلس منتخب محلي يمثل الارادة العامة للمجتمع المحلي ، يصطلح بصلاحيات تقريرية ورقابية في مجال اختصاصه ضمن اطار رقعته الاقليمية المحددة [2].

**6 – الادارة اللامركزية و التخطيط [3]:**

في هذا الصدد نطرح العديد من الدراسات التطبيقية بين مجالي الادارة العامة من جهة و التخطيط من جهة اخرى وهي كالاتي :

**6 – 1 – دراسة بوية Poppe :**

نشرت هذه الدراسة عام 1997 ،وتناولت بالتحليل التخطيط التنموي اللامركزي في اندونيسيا ،حيث سلطت الضوء على مدى الارتباط والانسجام بين نوع وفاعلية الهياكل المؤسسية المحلية بعملية التخطيط الاقليمي من جهة واستراتجيات التنمية المطبقة من جهة اخرى ، وقد اعتبرت الدراسة عملية التخطيط للتنمية انها عملية ادارية بالدرجة الاولى ،وبرهنت ذلك ببيان درجة تاثير الجوانب الادارية لعملية التخطيط على مدى نجاح اعداد خطط التنمية .

---

[1] – Ahmed Mahiou, cours d'institutions administratives, 3eme édition,Alger, 1981,p 64.

[2] – طريف بطرس ، مقومات الادارة المحلية ، موسوعة الحكم المحلي ،الجزء الاول ،مطبعة النهضة ،1977 ،ص283

3 – عاطف علي الخرابشة ، عثمان محمد غنيم ، دراسات في التخطيط العمراني و البيئي ، ط1 ،الجزء الاول ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2010 ص172، 173

**6 – 2 – دراسة كروس وابرمبا :**

بينت هذه الدراسة التي نشرت عام 1996، كيفية اعداد وتنفيذ خطط التنمية في ظل اللامركزية في جمهورية غانا ، وقد قامت الدراسة على تحليل مصفوفات الاهداف التنموية في المستويات المكانية المختلفة ،ومن ثم تقيم الهياكل الادارية المحلية باعداد هذه الاهداف ،وذلك لبيان اثر الجوانب الادارية على فاعلية عملية التخطيط المكاني ومدى نجاحها في تحقيق اهدافها .

**6 – 3 – دراسة مولر Mueller :**

استعرضت هذه الدراسة التي نشرت عام 1996 ، في جانبها النظري اهمية اللامركزية الادارية في غملية التخطيط الاقليمي و المحلي ،واقترحت عدة اليات ومنهجيات يمكن توظيفها في مجال الادارة اللامركزية لضمان اعداد ونجاح وتنفيذ خطط التنمية ، وتناولت الدراسة في جانبها التطبيقي التجربة الغانية في مجال التخطيط اللامركزي ،مبينة المشكلات والمعوقات التي يواجهها هذا التخطيط في ظل التشريعات والهياكل المؤسسية القائمة .

**7 – مستويات اللامركزية [1] :**

وضع كارين karin مجموعة من الأسس التي بموجبها يتم تقسيم اللامركزية من : لامركزية قوية ،لامركزية متوسطة ،لامركزية ضعيفة ،أما الأساس الذي يقوم عليه هذا التقسيم فيتمثل في تحديد جوانب الإدارة العامة الرئيسية التي يرتبط بها تطبيق اللامركزية الادارية ارتباطا وثيقا ،ومن ثم يتم دراسة هذه الجوانب من منظورين هما :

**7 – 1 – السند أو المصدر التشريعي الذي انبثق منه كل جانب من هذه الجوانب :**

وعادة تتحدد المصادر التشريعية في ثلاث مصادر هي : الدستور ، القوانين ، الاوامر الادارية .

**7 – 2 – حجم ونوع الصلاحيات الادارية الممنوحة :**

كلما كان حجم الصلاحيات الإدارية للوحدات الإدارية الممنوحة المحلية في كل جانب من جوانب الإدارة العامة ذات العلاقة بعملية تطبيق اللامركزية كبيرا وهاما ، كلما كانت اللامركزية قوية ، وقد حدد كارين في طريقه حجم ونوع هذه الصلاحيات لكل جانب من جوانب الإدارة العامة وربطها بمستوى اللامركزية الذي تمثله وتمثلت هذه الجوانب فيما يلي :

[1] – عاطف علي الخرابشة ، عثمان محمد غنيم ،نفس المرجع السابق ،ص 183 – 186 .

أ – **البعد المكاني** : ويقصد به تشكيل الوحدات الجغرافية اللامركزية فاذا تم ذلك بموجب الدستور تكون اللامركزية قوية ،واذا حصل ذلك وفق قانون تكون اللامركزية متوسطة .

ب – **البعد التنظيمي** : ويعني مدى استقلالية الوحدات الادارية المحلية في وضع نضامها الداخلي ،فاذا كانت هذه الوحدات تتمتع بالاستقلال الذاتي الكافي في نضامها الداخلي تكون اللامركزية قوية ، واذا ما قامت الحكومة المركزية بتحديد اطار عام للنظام الداخلي للسلطات المحلية فتكون اللامركزية متوسطة ،واذا وضعت الحكومة المركزية النظام الداخلي للوحدات الادارية او حددت تعليمات تفصيلية لهذه الغاية فتكون اللامركزية ضعيفة .

ج – **البعد المؤسسي** : اذا توفر للوحدات الادارية المحلية البناء المؤسسي المعتاد للحكومات من برلمان وقضاء مستقل فتكون اللامركزية قوية ،واذا توفرت جميع المؤسسات باستثناء القضاء وبعض المؤسسات الاخرى فتكون اللامركزية متوسطة ،اما اذا كانت الادارة المحلية مجرد سلطة ادارية عندئذ تكون اللامركزية ضعيفة .

د – **تعين المسؤولين** : اذا كان تعين المسؤولين في الوحدات المحلية يتم بواسطة الانتخاب من قبل السكان تكون اللامركزية قوية ، واذا تم تعين المسؤولين في هذه الادارات بموافقة السلطة المركزية فتكون اللامركزية متوسطة ، وفي حالة تعين المسؤولين من قبل الحكومة المركزية تكون اللامركزية ضعيفة .

هـ – **تحديد الصلاحيات** : اذا حددت صلاحيات الوحدات الادارية المحلية بموجب الدستور تكون اللامركزية قوية ، واذا كان ذلك عن طريق قانون تكون اللامركزية متوسطة ،اما اذا كان هذا التحديد قائم على اساس قرار اداري فتكون اللامركزية ضعيفة .

و – **صلاحية التشريع** : اذا تمتعت الوحدات الادارية المحلية بصلاحية تشريع كاملة في جوانب معينة تكون اللامركزية قوية ، واذ كانت صلاحية التشريع في جوانب معينة موزعة ما بين الادارة المحلية والسلطة المركزية فتكون اللامركزية متوسطة ، وفي حالة عدم امتلاك الوحدات الادارية المحلية لاي سلطة تشريعية فان اللاموكزية ضعيفة .

ز – **فرض وجمع الضرائب** : اذا كان من صلاحيات الوحدات الادارية المحلية استيفاء ضرائب الدولة المختلفة في المناطق التي تمارس فيها صلاحياتها تكون اللامركزية قوية ،اما اذا اقتصرت صلاحياتها في هذا المجال على استيفاء الضرائب المحلية فتكون اللامركزية متوسطة ، واذا لم تمتلك هذه الوحدات اي صلاحيات في استيفاء الضرائب فان اللامركزية ضعيفة

**ح–صلاحية الانفاق :** اذا تمتعت الوحدات الادارية المحلية باستقلالية في الصرف وبدون شروط تكون اللامركزية قوية ، واذا كان الصرف وفق شروط تحددها السلطة المركزية تكون اللامركزية متوسطة ، اما اذا كان الصرف بموافقة السلطة المركزية فتكون اللامركزية ضعيفة .

**ط–تمثيل المصالح المحلية على المستوى الوطني :** اذا كانت المصالح المحلية ممثلة بمؤسسات على المستوى الوطني مثلا في مجالس برلمانية تكون اللامركزية قوية ، واذا اقتصر تمثيل المصالح المحلية على المستوى الوطني بشخص او اكثر تكون اللامركزية متوسطة واذا غاب الشرطان السابقان تكون اللامركزية ضعيفة .

تسمح لنا هذه المنهجية التي وضعها كارين بمعرفة درجة اللامركزية المطبقة في اي دولة ما .

**8 – ايجابيات وسلبيات المركزية واللامركزية في التخطيط للمشاريع العمرانية :**

**8 – 1 – ايجابيات المركزية في التخطيط :**

يشتمل استخدام المركزية في التخطيط العديد من المزايا الايجابية وتنبع هذه من مفهوم المركزية اولا ، ومن اجراءات تطبيقها ثانيا ، وقد تاتي هذه المزايا بشكل مباشر او غير مباشر وعلى اي حال يمكن حصرها فيما يلي :

– تساعد على الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بالدولة او المجتمع .

– تعمل على حصر كل ما هو متاح من امكانيات وموارد بالدولة ومن ثم تعمل على تصنيفها بناء على طبيعتها واهميتها او انتشارها ،وذلك تمهيدا لادراجها في البرامج والمشاريع التي تقترحها السياسات التنموية الواردة في الادارة المركزية التي توجه عملية التنمية .

– استبعاد كل الحالات قدر الامكان التي يتم فيها تطبيق سياسات وقرارات التنمية بشكل جائر او استنزافي ،حيث تميل المركزية على تنظيم استغلال الموارد والامكانات المتاحة سواء بطريقة مباشرة اوغير مباشرة .

– تعمل المركزية على تشجيع اعتماد الانشطة الاقتصادية و الاجتماعية على اسس ومعايير علمية .

**8 – 2 – سلبيات المركزية في التخطيط :**

ينجم عن استخدام اسلوب المركزية في عملية التخطيط عدد كبير من النواحي السلبية والتي تتمثل اهمها فيما يلي :

– قد تصدر المركزية ذات المستوى العالمي قرارات او سياسات تفصيلية على الرغم من انها لا تملك المعلومات الكافية بشان معالجة مشكلة ما او دراسة ظاهرة معينة ،وبالتالي فان مثل هذه القرارات

والسياسات تعد بعد ذلك غير واقعية وغير دقيقة ، اي انها لا تتفق ومستلزمات حل او معالجة اي مشكلة او ظاهرة .

– زيادة حالات الاتكالية في العمل مما يادي بدوره الى خلق روح المبادرات و الابداع ،وذلك بحكم عدم السماح بالمشاركة في لاطراف كثيرة معنية بشؤون التنمية

– انتشار ظاهرة البيروقراطية بين اجهزة ودوائر الدولة كنتيجة لتركز القرارات بيد هيئات معينة ومحددة .

**8 – 3 – ايجابيات اللامركزية في التخطيط :**

يشتمل استخدام او تطبيق اللامركزية في عملية التخطيط والتنمية العديد من المزايا الايجابية والتي من ابرزها ما يلي :

– تعطي اللامركزية مجالا اوسع للمخططين والجهات التخطيطية ذات العلاقة للتاثير في تحديد طبيعة خطط التنمية المنشودة .

– تشجع وتساعد على نمو وانتشار الديموقراطية ،ذلك بسبب انها تتيح لجميع الافراد للمشاركة في التعبير عن ارائهم ووجهات نظرهم .

– تمثل اللامركزية تجسيدا حيا للمشاركة الواسعة لمختلف الفئات المسؤولة عن توجيه وادارة التنمية .

– تشكل اللامركزية حافزا للعاملين في من اجل عطاء اكثر ومساهمة اكثر .

– تعمل على التوافق بين الاهداف المرسومة والحاجات الفعلية للمجتمع .

– تساعد في تدريب الفئات والعناصر القيادية في المستويات الدنيا لاتخاذ القرار ات الملائمة وبالتالي المساهمة في قررات المستويات العليا .

– تمنح اللامركزية فرصا اوسع للافراد العاملين في مختلفالانشطة و الفعاليات التنموية لتحقيق ما يسمى بالتطور الوظيفي على ان يكون ذلك وفق اسس اكثر علمية وبموجب معاير موضوعة .

– زيادة دور الفئات العمالية في ادارة المشاريع على اسس موضوعية وفعالة ، اي انها تحولهم من منفذين بشكل مباشر الى مساهمين في اتخاذ القرار ورسم السياسة الخاصة .

## ثانيا – الادارة المحلية المقومات و الاهداف

1- مفهوم نظام الادارة المحلية .

2- خصائص الإدارة المحلية .

3- وظائف الإدارة المحلية .

4- مبررات الأخذ بنظام الإدارة المحلية .

5- العوامل التي تؤثر على نظام الإدارة المحلية .

6- مقومات نظام الادارة المحلية .

7- مستويات الادارة المحلية .

8 – العراقيل التي تؤثر على فاعلية أداء الإدارة المحلية لوظائفها .

خلاصة

يمكن القول ان نظم الإدارة المحلية أصبحت تحتل مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي لأي نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي تطبقه اي دولة من دول العالم ،فالإدارة المحلية كنظام ،يحتل هذا المركز في جميع الأنظمة السائدة في عالم اليوم ،بالرغم من الاختلاف النسبي لأنظمة الإدارة المحلية في كل نظام من تلك الأنظمة ، ويرجع ذلك بالضرورة إلى اختلاف الظروف و التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية التي مرت بها المجتمعات البشرية حيث تدور تلك النظم بين مفهومي الإدارة المحلية والحكم المحلى.

ويرتبط ذلك بالتبعية ،أن نظم الإدارة المحلية المطبقة في دول العالم المختلفة تقوم بدورفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،أي في التنمية القومية الشاملة .وفي هذا الإطار تتولى الإدارة المحلية مهمة تحقيق التنمية المحلية والتي تعتبر جزء لايتجزأ من تلك التنمية القومية الشاملة ،وهذه المهمة هي الهدف النهائي من قيام نظام الإدارة المحلية في أي دولة من الدول الذي تطبقه .

ومن هذا المنطق يبدو من المناسب إجراء التحليل الملائم الذي يوضح ويحدد نظام الإدارة المحلية ومقوما ته .

## 1 – مفهوم نظام الادارة المحلية :

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية، وذلك تبعا لتوجهات نظر الفقهاء والمفكرين، ولعل السبب في ذلك هو أن كل مفكر ينظر للإدارة المحلية من زاوية معينة مبنية على الفلسفة الفكرية السياسية أو القانونية للدولة التي ينتمي إليها كل مفكر وعلى قناعته ، وهذا ما يدفعنا للتعرض لعدد من التعريفات قصد الإلمام بكل الجوانب التي تم التطرق إليها.

يرى الكاتب البريطاني **كرام مودي** " أنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة " [1] .

وأهم ما يميز هذا التعريف أنه تم التركيز على الجانب الانتخابي باعتبارها هيئات أو مجالس محلية منتخبة وتخضع لرقابة وإشراف الرقابة المركزية

[1] – أبو بكر محمود مصطفى، **الإدارة المحلية**، االدار الجامعية للنشر والتوزيع ،الإسكندرية ، 2005 ، ص88 .

وينظر بأنها :" أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة وتقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات المركزية والمحلية، وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية في تسيير مرافقها بكفاءة، وتحقيق أغراضها المشروعة " [1] .

هذا التعريف يوضح لنا أهمية الإدارة المحلية التي تقوم بتسيير المرافق العامة المحلية وباعتبارها أقرب للمواطن وتسعى لتلبية احتياجاتها.

"هي نظام من أنظمة الإدارة العامة وأداة من أدوات التنمية تهدف الي زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة، ويتم بمقتضاها اعطاء المحليات الاختصاصات والصلاحيات التي تساعد علي سرعة وسهولة اتخاذ القرار بعيدا عن السيطرة المركزية مع ارتباط هذا القرار بتحقيق السياسات والأهداف التنموية للدولة، وهي تعبر عن اللامركزية الإقليمية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، أي ان الإدارة المحلية تؤدي الي نقل بعض السلطات الي الوحدات المحلية .وهذا بالطبع لا يقضي علي اختصاصات الحكومة المركزية بل انه يظهر علاقة اشتراك الوحدات المحلية المركزية، ونتيجة لهذه العلاقة يجب التنسيق بين الطرفين" [2].

" وترى الأمم المتحدة أن الإدارة المحلية نظام من نظم الإدارة العامة، وهي وسيلة إدارية لمعاونة الحكومة المركزية علي أداء رسالتها بصورة أكثر فاعلية وكفاءة .وهي بذلك تحث علي نقل بعض الاختصاصات والصلاحيات من الحكومة المركزية الي المحليات لمواجهة مسئولياتها في إطار توزيع الأدوار الوظيفية وتقسيم العمل بين المستويين المركزي والمحلي " [3] .

"وبما أن الإدارات المحلية تستمد قوتها وشرعيتها أساسا من المجتمع، فإن دور الحكومة المركزية يقتصر علي حماية الاحتياجات والحقوق العامة بهدف تحقيق التوازن المنشود بين مصالح الجهات

---

[1] – عبد الرزاق الشيخلي، الإدارة المحلية – دراسة مقارنة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الأردن،2001 ،ص19 .

[2] – هشام أمين مختار، تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2000 .

[3] – حسام قضب، تقييم كفاءة وفاعلية الآليات المحلية لصناعة القرار في إدارة العمران الحضري، المؤتمر العربي الإقليمي، تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة، ديسمبر 2003 .

المختلفة، أي ان الإدارة المحلية هي لامركزية ذات طابع إداري تهدف الي تنسيق العلاقة بين مركز الدولة وفروعه المحلية المنتشرة في أرجائها"[1] .

ومن هذا المنظور فإن نظام الإدارة المحلية هو نظام يتولى المهام التي تخولها له المركزية و القانون المنظم له ،أي أن نظام الإدارة المحلية الذي لا يزيد عن كونه جزءا من الجهاز الإداري للدولة ،بمعنى أنه جزء من السلطة التنفيذية ،يعمل في حدود الضوابط التي يقررها قانون إنشائه الذي يصدر عن السلطة التشريعية للدولة و بالتالي يكون للسلطة التشريعية حق تعديل القانون لتوسيع صلاحيات المحليات أو الحد منها ،وزيادة الموارد المحلية أو تقليلها ،و تمديد الاستقلال المحلي أو تفليصه بل أن من حقها ان يلغى النظام كله إذا كان الدستور يسمح بذالك .

ويعني هذا أن نظام الإدارة المحلية يقوم على اللامركزية الإدارية الإقليمية أو المحلية أي على استقبلال الهيئات الإدارية اللامركزية من ناحية وخضوعها لقدر من الرقابة المركزية من ناحية أخرى ،واستقلال الهيئات الإدارية اللامركزية يتحقق بتوافر ركنين هما ثبوت الشخصية العنصرية للوحدة الإدارية أو للهيئة التي تمثلها ،وان يكون لهذه الهيئة المستقلة اختصاصات تباشرها بإرادتها ،والرقابة الإدارية فهي رقابة من نوع خاص تتقرر "للهيئة المركزية على الهيئات اللامركزية لضمان وحدة الدولة ،ولتحقيق قدر أدنى من مستويات أداء الخدمات في الوحدات المختلفة .

فإذا كانت الهيئات اللامركزية تعمل في وحدات ذات مفهوم محلي عرف هذا النظام بالإدارة المحلية .

**2 – خصائص الإدارة المحلية :**

تتميز الإدارة المحلية بخصائص تنفرد بها عن الإدارة المركزية من أهمها :

– قربها من الأفراد يجعلها تصل إلي أعماق حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

– هدفها تنمية المجتمعات المحلية لتوفر للفرد معيشة أفضل .

– تعمل علي تكييف النظام الإداري ليلائم الأفراد دون تطويع الأفراد ليتكيفوا مع الإدارة .

– اشراك الأفراد في إدارة الأمور ذات الأهمية المحلية لأن الأفراد أقدر علي معرفة حاجاتهم وكيفية تلبية هذه الاحتياجات .

– تعتبر مدرسة للتربية السياسية للأفراد لإعداد القيادات الصالحة .

[1] – احمد رشيد، الإدارة المحلية، المفاهيم العلمية ونماذج التطبيق، دار المعارف، 1999 .

– تدعيم الروابط الاجتماعية بين أبناء المجتمعات المحلية وتوفير أسباب التنمية الاجتماعية السليمة وخاصة في مجتمعات المدينة التي يعاني فيها السكان من ضعف الشعور بالانتماء إلي المجتمع بالإضافة إلي تغيير أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد .

– إثارة الحماس والتنافس بين أفراد المجتمعات المحلية المختلفة لتحقيق أكبر قدر من النهوض بمجتمعاتهم معتمدين في ذلك علي جهودهم الذاتية .

**3 – وظائف الإدارة المحلية :**

تختص الإدارة المحلية بوجه عام بجميع المسائل ذات الأهمية المحلية وتشمل مختلف الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والوقائية والثقافية والعمرانية والمرافق العامة [1]

ومن الطبيعي ان تقسم المهام الإدارية طبقا لمؤديها، أي المهام التي تؤدي بكفاءة وفاعلية محليا لابد وان تسند إلى الإدارة المحلية، وبالتالي المهام التي لا يمكن أن تؤدي بفاعلية علي المستوي المحلي تسند إلي مستويات أعلى من الإدارة .وللإدارة المحلية وظيفتين أساسيتين هما[2] :

**3 – 1 – الوظيفة التنموية :**

وهي المسئولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إدارة عملية التنمية المحلية .

ويمكن تقسيمها إلى :

– وظائف مرتبطة باحتياجات السكان المباشرة .

– وظائف مرتبطة بالتخطيط المستقبلي والتنمية .

**3 – 2 – الوظيفة السياسية :**

وهي تحقيق الديمقراطية السياسية محليا عن طريق التمثيل العادل لأفراد المجتمع في المؤسسات السياسية .

[1] – المنظمة العربية للعلوم الإدارية، النمو الحضري في الوطن العربي، المؤتمر الرابع عشر للشئون الاجتماعية، جامعة الدول العربية، 1999.

[2] – حسام قضب ، نفس المرجع السابق .

**4 – مبررات الأخذ بنظام الإدارة المحلية:**

**4 – 1 – المبررات السياسية:**

– يعتبر نظام الإدارة المحلية مظهرا من مظاهر الديمقراطية ، فهو وسيلة لإشراك المواطنين في إدارة مرافقهم المحلية .

– قد يكون نظام الإدارة حلا للمشكلات التي تقابل بعض الدول المتعددة الأجناس والديانات والقوميات.

– يؤدي نظام الإدارة المحلية إلى التعاون المثمر بين النشاط الحكومي والنشاط الشعبي المحلي ويربط بين الأجهزة المحلية والأجهزة المركزية في العاصمة ويؤدي أيضا إلى قرب الحكومة من المواطنين .

**4 – 2 – المبررات الإدارية:**

– سرعة وإنجاز وتسهيل والتعرف على المشكلات وسرعة مواجهتها بسبب التقدم التكنولوجي الهائل في الميادين المختلفة.

– مراعاة الظروف المحلية الخاصة وقرب صانع القرار من الجمهور.

– تعتبر الوحدة المحلية مجالا خصبا لتجربة النظم الجديدة ،فاذا تحققت اخذت بها الحكومة المركزية[1].

**4 – 3 – المبررات الاجتماعية [2]:**

– تعتبر الادارة المحلية وسيلة لحصول الافراد على احتياجاتهم وتعمل غالبا على ادارة مصالحهم مما يؤدي الى اشباع رغباتهم .

– يهدف نظام الادارة المحلية الى تقوية البناء الاجتماعي بين الافراد عن طريق اشراكهم في مجالات العمل المحلي .

– يتيح نظام الادارة المحلية الفرصة لتفجير طاقات الابداع لدى اعضاء الجماعات المحلية مما يحقق التنمية في جميع المجالات .

[1] – صفوان المبيضين وآخرون، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ،2001 ،ص34.

[2] – هاني عرب، محاضرات الإدارة المحلية دراسة في المفاهيم والمبادئ، ملتقى البحث العلمي ، مصر ،2008 ص17 .

**4 – 4 – المبررات الاقتصادية [1] :**

– يؤدي الأخذ بنظام الإدارة المحلية إلى كثير من المزايا الاقتصادية، ومنها:

– يؤدي إلى جدية البحث عن مصادر جديد للتمويل.
– يؤدي إلى اللامركزية، التصنيع مما يتيح الفرصة للمناطق المحرومة النهوض صناعيا.
– يوجد نوع من العدالة في توزيع الأعباء الضريبية.
– يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بمشاركة الحكومة المركزية أعباء هذه التنمية

**5 – العوامل التي تؤثر على نظام الإدارة المحلية [2]:**

ويلاحظ تنوع العوامل التي تؤثر على نظام الإدارة المحلية فهي متداخلة بدرجة يصعب معها تفريد آثار كل منها أو تحديد أبعاده التي تتفاوت في الدرجة تبعا لظروف النظام و للفترة التارخية التي يجتازها .وفيما يلى أهم العوامل التي تؤثر على نظام الإدارة المحلية.

**5 – 1 – العوامل التاريخية :**

تشير الدلائل إلى أن الإدارة المحلية من نتاج العوامل التارخية أكثر منه من نتاج العوامل الأخرى ،وأهم هذه العوامل ما يتعلق بظروف تكوين الدولة ،وبنشأة النظام وتطوره .

ففيما يتعلق بظروف تكوين الدولة فإنها تنشأ، إما من اتحاد عدد من الأقاليم ذات الخصائص المتمايزة ،أو تفكك أقاليم دولة ذات خصائص مشتركة .وفي كلتا الحالتين يتأثر نظام الإدارة المحلية بظروف تكوين الدولة .

[1] – محمد محمود الطعامنة، نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، 2005، ص16 .

[2] – عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2001 ص ص 43 ، 48 .

**5 – 2 – العوامل الجغرافية والطبيعية :**

فالعوامل الجغرافية والطبيعية لا تقل أهمية عن العوامل التاريخية في تأثرها على نظام الإدارة المحلية .وتتفاوت آثار هذه العوامل تبعا لاعتبارات مثل :مساحة الدولة ،ومدى تداخل حدودها ونوع تضاريسها .

فنظام الإدارة المحلية يتأثر بمساحة الدولة التي يطبق فيها فهو ضروري في الدول المترامية الأطراف وخاصة إذا كانت وسائل الاتصال فيها متخلفة وكانت الإدارة تتطلب ,صلات وثيقة بين الحكومة والأهالي.

**5 – 3 – العوامل الانثروبولوجية :**

لعل أبرز العوامل الانثروبولوجية تأثرا في نظام الإدارة المحلية هي تلك المرتبطة بظاهرة التركيب الجنسي للسكان فتعدد الأصول الجنسية في نطاق الدولة يؤثر بالضرورة على شكل الدولة وعلى أسلوب تنظيم أجهزة الحكم والإدارة بها وتزداد أثار هذه العوامل حدة بتباين ثقافات ولغات وأنماط معيشة الأجناس في نطاق الدولة .

**5 – 4 – العوامل الثقافية :**

يتاثر نظام الادارة الحلية بالعوامل الثقافية التي قد تبدو كأثار جانبية لانتشار النفوذ السياسي أو الاقتصادي على الرغم من فاعليتها حتى في حالة عدم استنادها الى نفوذ سياسي أو اقتصادي ،حيث تلعب العوامل الثقافية دورا كبيرا في تقرير اسلوب تشكيل المجالس المحلية ،كما تأثر ايضا في قدر استقلال السلطات المحلية في مواجهة الحكومة المركزية ، فالتخلف الثقافي يؤدي بالضرورة الى ضعف كفاية اعضاء المجالس المحلية المنتخبين الامر الذي يجعلهم يتقبلون مزيدا من التدخل المركزي.

**5 – 5 – العوامل الديمغرافية :**

اهم العوامل الديمغرافية تاثيرا على نظام الادارة المحلية هي معدلات النمو الطبيعي للسكان والتركيب العمري للسكان ،هذه الاخيرة تاثر من حيث نمو الخدمات التي تاديها السلطات المحلية .، ونوعية هذه الخدمات ، وياثر التركيب العمري للسكان على حجم فئة الممولين من دافعي الضرائب والرسوم المحلية، وحجم الفئات التي تحتاج الى خدمات .

**5 – 6 – العوامل الاجتماعية :**

وتتضح اثار العوامل الاجتماعية على نظام الادارة المحلية فيما يتعلق بظاهرتين هما الكثافة السكانية والنمو الحضري ، فالكثافة السكانية تاثر على حجم ونطاق الوحدة السكنية و على عدد ومستويات السلطات المحلية ، وتوزيع الصلاحيات والاختصاصات بين السلطات المحلية ،ومن ناحية اخرى يتاثر نظام الادارة المحلية من الزاوية الاجتماعية بمعدلات النمو الحضري ، الذي يادي بدوره الى تضخم احجام المدن وتكدسها بالسكان ، وتعتبر ادارة مثل هذه المدن من مشكلات الادارة المحلية الرئيسية التي تتطلب التفكير في اسلوب اداري ملائم لادارتها .

**5 – 7 – العوامل السياسية :**

تلعب العوامل السياسية اهم دور في تشكيل نظام الادارة المحلية الذي يطبق في دولة ما ،واهم العوامل السياسية التي تاثر على نظام الادارة المحلية هما الاستقرار السياسي والاديولوجية السياسية ،فالاستقرار السياسي امر اساسي لانشاء ادارة محلية او لدعم نظام قائم ، و الاديولوجية السياسية تشكل نظام الادارة المحلية في اطار القيم والمبادئ التي تشكل في مجموعها اديولوجية الدولة .

**6 – مقومات نظام الادارة المحلية** [1]:

لعل من الواضح ان نظام الادارة المحلية هو اسلوب اداري بمقتضاه يقسم اقليم الدولة الى وحدات ذات مفهوم محلي ،يشرف على ادارة كل وحدة منها.

ويقوم نظام الادارة المحلية على عدد من المقومات ، ويمكن ايراز ابعاد كل مقوم فيما يلي :

**6 – 1 – تقسيم اداري لاقاليم الدولة يحدد نطاق واحجام الوحدات المحلية المختلفة وربطها بتلك الاقاليم :**

يشير الى ضرورة وجود تقسيم اداري لاقاليم الدولة الى وحدات ذات مفهوم محلي توفر لسكانها وحدة المصلحة ،ووحدة الانتماء ،فمن شان هذه العناصر ان تدعم الروابط بين سكان الوحدة عن طريق القيم و العادات المشتركة .

[1] – عبد المطلب عبد الحميد ،نفس المرجع السابق ،ص ص 49 ، 59 .

**6 – 2 – مجالس محلية منتخبة تمثل الارادة العامة لاهالي الوحدات المحلية :**

يعني ذلك ضرورة ادارة شؤون كل وحدة محلية بواسطة مجلس محلي منتخب يمثل الادارة العامة لمواطني الوحدة المحلية .

**6 – 3 – تمويل محلي ذاتي من موارد مالية محلية :**

يقتضي ضرورة تمتع كل وحدة محلية بموارد مالية ذاتية ، لدعم استقلالها الاداري .

**6 – 4 – علاقات بالحكومة المركزية على النحو الذي يحدده القانون :**

يتطلب ذلك ضرورة ارتباط الهيئات المحلية بالحكومة المركزية بعلاقات تقوم على حق هذه الهيئات في ادارة الشؤون المحلية المخولة لها بما يقتضيه القانون مع خضوعها للرقابة المركزية بالقدر الذي يضمن تنفيذ السياسة العامة للدولة .

**6 – 5 – المشاركة الشعبية :**

يحتاج نظام الادارة المحلية نوع من الوعي السياسي الذي يقوم على احساس المواطنين باهمية دورهم في المشاركة الشعبية فيما تتخذه المجالس المحلية من قرارات وما تقوم به من اعمال .

**6 – 6 – التخطيط وضرورة التكامل بين أجهزة التخطيط :**

في هذا الاطار يمكن القول انه اذا كانت التنمية المحلية هي الهدف النهائي من قيام نظام الادارة المحلية ،وان التنمية المحلية لكي تحدث على الوجه المطلوب لابد ان تكون مخططة ، فإنه يمكن استنتاج أن التخطيط من المقومات الاساسية لأي نظام إدارة محلية .

**6 – 7 – توفر العنصر البشري :**

يعتبر العنصر البشري من اهم عنصر في العملية الانتاجية ، وفي نجاح التنمية المحلية ، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة افضل استخدام ،وهو الذي يدير التمويل الازم لاقامة المشروعات ، لذلك يجب ان تتوفر الوحدات الادارية المحلية على الموارد البشرية المؤهلة فنيا واداريا .

**7 – مستويات الادارة المحلية :**

ترتكز الإدارة المحلية في أي دولة على اللامركزية الإدارية الإقليمية، التي تقوم على خليتين أساسيتين هما :البلدية والولاية، اللذين يمثلان الهيئات المحلية التي تعمل على تنفيذ برامج التنمية المحلية، ولهذا ستقوم التطرق الى كل من البلدية و الولاية ودورهما في التخطيط للتنمية المحلية .

**7 – 1 – البلدية:**

البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة. وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. وتحدث بموجب القانون.

البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في اسير الشؤون العمومية .

**7 – 1 – 1 – صلاحيات المجلس الشعبي البلدي [1]:**

ولقد حدد القانون البلدي صلاحياته المجلس الشعبي البلدي كالاتي :

**– التهيئة و التنمية المحلية :**

حيث تعد البلدية مخططها التنموي وتبادر وتشجع كل إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية.

**– التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز**

من حيث التزود بوسائل التعمير، واحترام تخصيصات الأراضي المعدة للبناء أو للزراعة والمحافظة على حماية التراب العمراني.

**– التعليم الأساسي ما قبل المدرسي :**

تختصر البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وصيانتها، كما لها أن تشجع كل إجراء من شأنه ترقية النقل المدرسي والتعليم ما قبل المدرسي.

1 – الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد37، قانون رقم11 – 10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية .

**- الأجهزة الاجتماعية :**

مثل إنجاز المراكز والهياكل الصحية والثقافية والرياضية وصيانة المساجد والمدارس القرآنية.

توفير شروط الترقية العقارية كالتشجيع على إنشاء التعاونيات العقارية.

- حفظ الصحة ونظافة المحيط :تتكفل البلدية بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة العمومية خاصة بالنسبة للمياه الصالحة للشرب والمياه القذرة والنفايات ونظافة الأماكن العمومية وحماية البيئة .

- تطوير الأنشطة الاقتصادية المسطرة في برنامجها التنموي وتشجيع العاملين الاقتصاديين عن طريق الاستثمار والعمل على التوجيه والتنسيق ومراقبة الأنشطة المحلية .

**7 – 2 - الولاية :**

تعرف في المادة الأولى من قانون 12- 07 المؤرخ في 29 فيفري 2012 على انها " الولاية هي الجماعة الاقليمية للدولة ، تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة ، وتشكل بهذه الصفة الفضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية بين الجماعات الاقليمية والدولة في ادارة وتهيئة الاقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وتدخل في كل المجالات المخولة لها بموجب القانون" .

**7 – 2 – 1- صلاحيات المجلس الشعبي الولائي[1] :**

**- التنمية الاقتصادية [2] :**

يعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المدى المتوسط يبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية .ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية.

يناقش المجلس الشعبي الولائي مخطط التنمية الولائي ويبدي اقتراحات بشأنه.

[1]- الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد37، قانون رقم12 – 07 مؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية .

[2]- المادة 80 ،81 ،82 83 ، قانون رقم12 – 07 مؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية ،ص15 .

- **الفلاحة والري** [1] :

يبادر المجلس الشعبي الولائي ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي. ويشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية. وبهذه الصفة، يبادر بكل الأعمال لمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف. ويتخذ كل الإجراءات الرامية إلى إنجاز أشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليمه.

- **الهياكل القاعدية الاقتصادية** [2] :

يبادر المجلس الشعبي الولائي بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والحفاظ عليها، كما يقوم المجلس الشعبي الولائي بتصنيف وإعادة تصنيف الطرق والمسالك الولائية حسب الشروط المحددة في التنظيم المعمول به ، كما يبادر بكل عمل يرمي إلى تشجيع التنمية الريفية ولا سيما في مجال الكهرباء وفك العزلة.

- **تجهيزات التربية والتكوين المهني** [3] :

تتولى الولاية، في إطار المعايير الوطنية وتطبيقا للخريطة المدرسية والتكوينية، إنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني وتتكفل بصيانتها والمحافظة عليها وآذا تجديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية غير الممرآزة للدولة المسجلة في حسابها.

- **النشاط الاجتماعي والثقافي** [4] :

يشجع المجلس الشعبي الولائي أو يساهم في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين ولا سيما تجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها .

---

[1] – المادة 84 الى 87 ، نفس المرجع السابق ، ص 16 .

[2] – المادة 88 الى 91 ،نفس المرجع السابق ،ص16 .

[3] – المادة 92 ،،نفس المرجع السابق ،ص 16 .

[4] – المادة 93 ،نفس المرجع السابق ، ص 16 .

**8 – العراقيل التي تؤثر على فاعلية أداء الإدارة المحلية لوظائفها[1] :**

تواجه الإدارة المحلية في الجزائر العديد من المصاعب والمشاكل والتحديات التي تؤثر على أداء دورها الخدماتي والتنموي، وتتمثل هذه العراقيل فيما يلي :

**8 – 1 – العراقيل التي تواجه الإدارة المحلية في علاقاتها بالسلطة المركزية:**

يرتبط عمل البلدية بمؤسسات وأجهزة تابعة للدولة، تمارس الرقابة الإدارية والمالية على عمل البلديات، هذا بالرغم من تمتع البلدية بشخصية معنوية واستقلال مالي، باعتبارها قاعدة اللامركزية، إلا أن هذه اللامركزية تبقى نسبية وخاضعة لرقابة تمس أعضاء المجلس الشعبي البلدي وأعمال البلدية وتصرفاتها للمجلس البلدي كهيئة.

**8 – 1 –1 – الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي:**

أي أعضاء المجلس ( المنتخبين البلديين) حيث يخضعون إلى رقابة إدارية تمارس عليهم من طرف الوزير والوالي ورئيسا لدائرة، وذلك من خلال المتابعة القضائية وتعليق العضوية والتوقيف أو الإقالة.

**8 – 1 – 2– الرقابة على الأعمال:**

وتتخذ عدة أشكال منها التصديق على المداولات الخاصة بالميزانيات والحسابات وإحداث مصالح ومؤسسات عمومية بلدية، حيث حدد المشرع مجموع حالات إبطال وإلغاء المداولات من طرف الوالي.

**8 – 1 – 3 – رقابة على المجلس الشعبي البلدي كهيئة :**

تخضع كل قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى سلطة الوالي المعين من قبل رئيس الجمهورية، هذا الأخير يحق له إلغاء أي قرار بلدي، ويمكن أن يحل رؤساء المجالس الشعبية البلدية واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على النظام العام في إقليم البلدية.

**8 – 1 – 4 – الرقابة على ميزانية البلدية :**

وميزانية البلدية عبارة عن تقديرات خاصة بإيرادات ونفقات البلدية، يعدها رئيس المجلس ويصوت عليها المجلس، وهي لا تنفذ إلا بعد أن يصادق عليها الوالي، وبالتالي فإن البلديات ليست لها سلطة على أموالها .

كما يلاحظ أن الوالي كممثل للسلطة المركزية يمارس رقابة على أعضاء وأعمال المجلس الشعبي البلدي .

---

[1] – مرازقة عيسى،" معوقات تسيير الجماعات المحلية :بعض عناصر التحليل"، مجلة العلوم( الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 14 ، جوان 2006 ، ص195 .

**8 – 1 – 5 – الرقابة على خطط التنمية والمشاريع :**

تعمل السلطة المركزية على مساعدة البلدية في إعداد خطط التنمية والتأكد من عدم تعارضها مع الخطة الوطنية، وذلك من خلال تقديم الإعانات المالية ومراقبة كيفية إنفاقها من طرف الوالي والذي يأمر بالصرف وتسيير ميزانية التجهيز القطاعية والبرامج البلدية للتنمية، فالعديد من الصلاحيات قد تحولت إلى الوالي بصفته ممثلا للدولة على المستوى المحلي .

**الخلاصة :**

استعرض هذا الفصل في شطره الاول مفهوم المركزية واللامركزية ، كما تناول مقومات ومستويات اللامركزية وتم طرح العديد من الدراسات التطبيقية بين مجالي الادارة العامة من جهة و التخطيط من جهة اخرى ، ثم استعرضنا في هذا الفصل في شطره الثاني مفهوم الإدارة المحلية خصائصها ووظائفها ومبررات الاخذ بنظام الادارة المحلية كما تناول الفصل في نهايته العراقيل التي تؤثر على فاعلية اداء الادارة المحلية لوظائفها ومن خلال ذلك توصل هذا الفصل إلي النتائج التالية :

أسلوب التخطيطي المناسب يساعد على تحقيق أهداف التنمية المحلية ، حيث يضمن إلى حد كبير الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية مما يضمن الوصول إلى أهداف المجتمع ويوفر لهم مستوى معيشة وجودة حياة أفضل.

إن نظام الإدارة المحلية أحد خصائص النظام السياسي في جميع دول العالم وأحد وسائله في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لدوره الهام في توفير الخدمات الأساسية للوحدات المحلية وتحقيق أكبر قدر من كفاءة أداء الخدمات العامة المقدمة إلى الأفراد، فضلا عن أن المحليات تعد أحد أسس الديمقراطية الإدارية .

وفي هذا الإطار تتولى الإدارة المحلية مهمة تحقيق التنمية المحلية والتي تعتبر جزء لايتجزأ من تلك التنمية الشاملة ،وهذه المهمة هي الهدف النهائي من قيام نظام الإدارة المحلية في أي دولة من الدول الذي تطبقه .

# الفصل الثالث

## تجربة الجزائر في مجال التنمية المحلية

اولا : مسار برامج ومخططات التنمية المحلية في الجزائر .

ثانيا : وضعية التنمية المحلية بمدينة المسيلة ( حالة الدراسة ) .

## اولا : مسار برامج ومخططات التنمية المحلية بالجزائر

**1 – المرحلة الاولى : التخطيط كاساس لتحقيق التنمية :**

1 – 1 – المخطط الثلاثي 1967 – 1969 .

1 – 2 – المخطط الرباعي الاول 1970 – 1973 .

1 – 3 – المخطط الرباعي الثاني 1974 – 1977 .

1 – 3 – المخطط الخماسي الاول و الثاني 1980 – 1989 .

**2 – مرحلة اقتصاد السوق ( بعد 1990 ) :**

2 – 1 – البرامج القطاعية الممركزة .

2 – 2 – البرامج القطاعية غير الممركزة .

2 – 3 – المخطط البلدي للتنمية .

2 – 4 – برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004 .

2 – 5 – البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي (2004 – 2009) .

2 – 6 – البرنامج الخماسي 2010 – 2014 .

تسعى استراتيجيات التنمية المحلية في معظم دول العالم الى تحقيق الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والبشرية عبر مختلف المناطق ،وذلك بترشيد مستوى مشاركة هذه المناطق والاستفادة من خصائصها الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية بهدف تحسين المستوى المعيشي للسكان ،ومن هنا سنعرض في هذا الفصل تجربة الجزائر في مجال التنمية ، سواء في ظل نظام التخطيط (1967 – 1989) ،او في اطار الاصلاحات و التحول نحوى اقتصاد السوق .

**1 – المرحلة الاولى : التخطيط كاساس لتحقيق التنمية**

لقد قامت استراتيجية التنمية في هذه المرحلة على اساس عملية التخطيط الذي انطلق بعد الاستقلال ، حيث اعتبر الوسيلة الفعالة لتوزيع عادل لثمار التنمية وتكاليفها .

ووصفه الميثاق الوطني 1967 " يشكل التخطيط الاداة التي تسمح للقيادة السياسية بتحديد الاجال التي تتلائم واهداف التنمية الاجتماعية الاقتصادية و الثقافية " [1] .

وانطلق التخطيط بشكل واقعي مع المخطط الثلاثي الاول سنة 1967 ، اذ توضحت بعد ذلك استراتيجية التنمية من خلال المخططات المتوالية جاءت هذه المخططات في شكل:

**1 – 1 – المخطط الثلاثي 1967 – 1969 :**

كثيرا ما وصف بما قبل التخطيط اذ كان يهدف الى احداث انسجام وتاقلم بين الهياكل السوسيو اقتصادية والادارية للبلاد .

**1 – 2 – المخطط الرباعي الاول 1970 – 1973 :**

مثل هذ المخطط الانطلاقة الحقيقية للتخطيط ، اذ وضع الدلائل الاولية للبيروقراطية ، تميز بدقة اكثر وبتسخير قيمة مالية اكبر خصصت للاستثمار الى جانب ادخال الجماعات المحلية في هذه العملية بحيث اصبحت الولاية مثلا وبعد اشراك البلديات تقترح المشاريع الاجتماعية كالطرق ، المدارس ، المستوصفات .... الخ التي قد تدمج في الخطة وقد اعتبر هذا المخطط جد طموح من حيث القيمة المخصصة للاستثمار بثلاث اضعاف مقارنة مع تلك التي خصصت في المخطط الثلاثي .

2 – الميثاق الوطني 1967 ، المعهد التربوي الوطني ، الجزائر ، 1967 ، ص 182 ,

### 1 – 3 – المخطط الرباعي الثاني 1974 – 1977 :

كان هذا المخطط تكملة للمخطط السابق واختلف عنه فقط في تقيمه للاستثمارات المحفزة ، كما اهتم قليلا بانشطة خارج قطاع الصناعة .

### 1 – 4 – المخطط الخماسي الاول و الثاني 1980 – 1989 :

اولى الحرص الشديد والاهمية الكبرى المولاة لعملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و المحافظة والتكفل بالاحتياجات الغذائية الاساسية للسكان ، وزيادة على ذلك تعزيز تاطير انشطة القطاع الخاص الوطني ، كما يهدف هذا المخطط الى تطوير النشاطات الصناعية ونشرها نحو تغطية الحاجيات الوطنية من الاستثمار و الاستهلاك و الانتاج .

الجدول رقم 01: توزيع استثمارات المخططات الوطنية 1967 – 1989 :

| البيان | المخطط الثلاثي | المخطط الرباعي الاول | المخطط الرباعي الثاني | المخطط الخماسي الاول | المخطط الخماسي الثاني |
|---|---|---|---|---|---|
| القطاع المنتج | 7.02 | 17.34 | 74.72 | 212.27 | 253.22 |
| قطاع الخدمات | 0.46 | 7.87 | 10.50 | 37.82 | 270.05 |
| قطاع البنية الاساسية | 1.58 | 8.54 | 32.27 | 188.47 | 237.05 |
| المجموع | 9.26 | 27.75 | 110.22 | 459.27 | 550 |

المصدر : احمد شريفي ، تجربة التنمية المحلية في الجزائر مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 40 ، 2009 ،ص 8 .

يشمل القطاع المنتج كل من الزراعة والري و الصيد البحري و المحروقات والصناعات التحويلية والطاقة والمناجم والذي احتل الاولوية في المخططات الوطنية .

اما بالنسبة للبنية التحتية فيمثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ و المطارات و التهيئة العمرانية والكهرباء والغاز والانارة العمومية الذي يمثل العمود الفقري للتنمية المحلية

اما بالنسبة للتنمية المحلية فقد بدا الاهتمام بتنمية الهياكل الاجتماعية للجماعات المحلية في المخططات الوطنية وهي موزعة على النحو التالي :

الجدول رقم02: نصيب برامج التنمية المحلية من استثمارات المخططات الوطنية (1967 -1989) الوحدة مليار دولار:

| البيان | المخطط الثلاثي | المخطط الرباعي الاول | المخطط الرباعي الثاني | المخطط الخماسي الاول | المخطط الخماسي الثاني |
|---|---|---|---|---|---|
| صناعات تحويلية | 0.49 | 1.19 | 4.01 | 27.08 | 58.50 |
| السياحة | 0.34 | 0.70 | 1.5 | 21.77 | 1.50 |
| النقل | - | 0.80 | 6.49 | 12.71 | 1.80 |
| المواصلات | 0.12 | 0.37 | 1.51 | 4.74 | 15.00 |
| التخزين والتوزيع | - | - | 1.00 | 18.19 | 8.00 |
| شبكة النقل | 0.45 | 1.14 | 3.01 | 19.66 | 34.60 |
| المناطق الصناعية | - | - | 0.70 | 1.96 | 1.90 |
| السكن | 0 .34 | 1.52 | 8.30 | 53.72 | 86.45 |
| التربية والتكوين | 0 .81 | 3.31 | 9.95 | 36.63 | 45.00 |
| الصحة والحماية الاجتماعية | - | 1.69 | 1.90 | 9.14 | 40.97 |
| الهياكل الاساسية | - | 1.85 | 1.39 | 7.19 | 10.14 |
| المخططات البلدية للتنمية | - | 0.6 | - | 27.23 | - |
| استثمارات اخرى | 0.09 | 0.25 | 10.32 | 21.55 | 60.20 |

المصدر : احمد شريفي ، نفس المرجع السابق ، ص 9 .

**2 – مرحلة اقتصاد السوق ( بعد 1990 ) :**

"في مطلع الثمانينيات انتهجت الجزائر تحول نحو اقتصاد السوق ، حيث جاءت فترة التحولات عقب دستور 1989 الذي فتح الباب واسعا امام المبادرات الخاصة وبداية التوسعات على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية " [1] .

وكانت الاستراتيجية في مجال التنمية المحلية ترمي الى توفير السكن و المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية ضعيفة او عديمة الدخل .

تتمثل أهم المخططات التنموية التي عرفتها الجزائر بعد انفتاحها الاقتصادي النسبي وتخليها عن سياسة المخططات الرباعية والخماسية ...على المستوى المحلي لاسيما البلدي فيما يلي:

**2 – 1 – البرامج القطاعية**

تنقسم البرامج القطاعية إلى قسمين أساسين هما:

**2 – 1 – أ – البرامج القطاعية المركزية:**

"هي مشروعات كبرى ذات بعد وطني أو جهوي، هدفها تهيئة الإقليم وتحتوي على المستوى المحلي على أبعاد جغرافية، من شأنها أن تشكل محاور للتشغيل تسجل هذ المشروعات بعنوان الوزارات والهيئات المختصة " [2].

**2 – 1 – ب – البرامج القطاعية غير الممركزة:**

" يتمثل الهدف الأساسي من هذه البرامج في تحقيق التوازنات الجهوية وتسجيل هذه البرامج برمز الوالي الذي يعتبر الآمر الوحيد بالصرف " [3] .

---

1– كتوش عاشور ، الغاز الطبيعي في الجزائر واثره في الاقتصاد الوطني ، اطروحة دكتورا ،جامعة الجزائر ، 2003 – 2004 ، ص 216 .

2 – محمد خشمون ، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس مدينة قسنطينة ،اطروحة دكتورا ، جامعة منتوري ،قسنطينة ، الجزائر ، 2010 – 2011 ، ص 207 .

[3] – وزارة الداخلية و الجماعات المحلية ، تقرير ماتقى رئساء المجالس الشعبية البلية ، الجزائر ، 2003 ، ص 77 .

**2 – 2 – المخطط البلدي للتنمية :**

يعتبر هذا البرنامج من الاختصاصات المباشرة للبلدية أو بالأحرى المجلس الشعبي البلدي، من حيث الاختيار وملائمة المشروعات المقترحة وموقعها وأثرها المباشر على الجماعات المحلية .

"يخول تسيير برامج ومخططات البلدية للتنمية لرئيس المجلس الشعبي البلدي، بصفته الآمر بالصرف وهذا طبعا بعد موافقة الوالي ويعتبر المخطط البلدي للتنمية بمثابة البرنامج الاقتصادي والاجتماعي العام، الذي يمس جميع القطاعات والذي يستجيب للأهداف التنموية، التي حددت له على مستوى البلدية " [1] .

**2 – 2 – أ – تحضير وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية:**

يتم تحضير برامج التنمية المحلية بالبلدية من خلال دراسة ملائمة النشاطات هذا من اختصاص المجلس الشعبي البلدي، الذي يجب أن يقوم بتقدير و دراسة ملائمة نشاطات والبرامج الواجب القيام بها، وفق احتياجات سكان البلدية والوضعيات الاستعجالية، التي يجب أن تحتل الأولوية وكذلك دراسة تكامل هذا البرنامج وتوافقه مع مشروعات البلدية الأخرى وظروف البلدية بشكل عام وذلك في ظل الأولويات والتوجهات الوطنية .

**2 – 2 – ب – تنفيذ ومتابعة البرامج :**

" تتم عملية تنفيذ ومتابعة برامج التنمية المحلية على مستوى البلدية عن طريق اختيار المتعاقد أو الشركة المكلفة بالإنجاز ضمن الإطار القانوني المحدد في قانون الصفقات العمومية، ثم متابعة سير المشروعات بعد ذلك عن طريق مكتب الدراسات أو القسم الفرعي المتخصص قطاعيا ثم الإقرار بإنجاز الأشغال بواسطة وضعيات شهرية " [2] .

**2 – 2 – ج – استلام المشروع وإقفاله:**

يتم استلام المشروع عند إنجاز العملية ثم رفع التحفظات وتسليم شهادة المطابقة ويتم في الأخير إقفال العملية على أساس بطاقة الإقفال .

---

[1] –– محمد خشمون ، نفس المرجع السابق ، ص 207 .

[2] – محمد خشمون ، نفس المرجع السابق ، ص 209 .

### 2 – 3- برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004 :

أنشئ هذا البرنامج سنة ( 2001 ) بهدف إنعاش الاستثمار العمومي، بواسطة مشروعات مسجلة ضمن مختلف برامج التجهيز العمومي يخضع هذا البرنامج لنفس قواعد التسيير الخاصة بالبرنامج العادي.

خصص لهذا البرنامج غلاف مالى يقدر بـ 525 مليار دج منها 129 مليار دج للتنمية المحلية من خلال :

- التحسين النوعي و المستدام للاطار المعيشي للمواطنين .
- انجاز مخططات البلدية لتشجيع التنمية والتوزيع المتوازن للتجهيزات والانشطة
- انجاز المشاريع المرتبطة بالطرق الولائية والبلدية ، التطهير والمحيط ، البنى التحتية

والجدول التالي يوضح التقديرات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي .

الجدول رقم 03 : التقديرات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004 :

| العنوان | الفصول | مليار دينار |
|---|---|---|
| **دعم الانشطة الانتاجية** | الزراعة<br>الصيد والموارد المائية | 65<br>9.5 |
| **التنمية المحلية** | التنمية المحلية<br>التشغيل والحماية الاجتماعية | 133<br>16 |
| **تقويـة الادارة العموميـة وتحسـين نمط العيش** | التجهيز الهيكلي للمناطق<br>اعادة احياء المناطق الريفية | 142.9<br>67.6 |
| **تنمية الموارد البشرية** | التربية الوطنية<br>البحث العلمي<br>التعلم العالي<br>الصحة والسكان<br>الشباب والرياضة<br>الثقافة والاتصال<br>الشؤون الدينية | 27<br>12.38<br>18.9<br>14.7<br>4<br>2.3<br>1.5 |

المصدر : Rapport national Algérie pour le Sommet Mondial du Développement Durable "Johannesburg . 2002. P 36_37 .

**2 – 4- البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي (2004 – 2009) :**

"خصص له رصيد بـ : 2.202.7 مليار دج وقد بلغ حجم الاستثمار فيه حوالي 9000 مليار دج للتنمية المحلية ، وقد خصصت الاولوية لمكافحة البطالة ، السكن ، قطاع التقل ، امداد الارياف بالكهرباء والغاز الطبيعي وتطوير الزراعة ودعمها " [1] .

**2– 4 – أ – المحاور الاساسية للبرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي [2] :**

– السكن والصحة : بناء مليون وحدة سكنية ، تعزيز المنشئات الاساسية للصحة .

– التربية والتعليم : تنمية منشئات التربية الوطنية ، التكوين المهني ، التعليم العالي .

– توصيل الغاز والكهرباء لاكثر من مليون وحدة سكنية ، وكذا بالماء الشروب.

– ترقية الشغل ، من خلال بناء 150000 محل عبر سائر بلديات الوطن .

وقد جاء بمشاريع مدعمة من طرف الدولة كما هو مبين في الجدول ادناه :

الجدول رقم 04 :تخصيص البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي

| | المبلغ مليار دج | القطاعات |
|---|---|---|
| **برنامج ظروف السكن** | 1.908.5 | |
| | 555 | السكنات |
| | 141 | التعليم العالي |
| | 200 | التربية الوطنية |
| | 58.5 | التكوين المهني |
| | 85 | الصحة العمومية |
| | 127 | تزويد السكان بالماء |
| | 60 | الشباب و الرياضة |
| | 16 | الثقافة |
| | 65 | ايصال الكهرباء والغاز |
| | 95 | التضامن الوطني |

1 – قريمش مليكة ، دور الدولة في التنمية ( دراسة حالة الجزائر ) ، اطروحة دكتورا ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قسنطينة 1، الجزائر 2011 – 2012 ، ص 287 .

2– بن قويدر جابر ، التقسيم الاداري في الجزائر ودوره في التنمية المستدامة ( حالة دائرة بريكة – باتنة ) ، مذكرة ماجستير ، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا ، الجزائر ، 2012 ، ص 160 .

| | | |
|---|---|---|
| | 191 | تطوير الاذاعة والتلفزيون |
| | 10 | انجاز منشات للعيادة |
| | 26.4 | تهيئة الاقليم |
| | 200 | برامج البلدية للتنمية |
| | 100 | تنمية مناطق الجنوب |
| | 150 | تنمية مناطق الهضاب العليا |
| **برامج تطوير المنشات الاساسية** | 1.7031 | |
| | 700 | النقل |
| | 600 | الاشغال العمومية |
| | 393 | المياه |
| | 10.15 | تهيئة الاقليم |
| **برامج دعم التنمية الاقتصادية** | 337.2 | |
| | 300 | الفلاحة و التنمية الريفية |
| | 13.5 | الصناعة |
| | 12 | الصيد البحري |
| | 4.5 | ترقية الاستثمار |
| | 3.2 | السياحة |
| | 4 | المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية |
| **تطوير الخدمة العمومية وتحديثها** | 203.9 | |
| | 34 | العدالة |
| | 64 | الداخلية |
| | 65 | المالية |
| | 2 | التجارة |
| | 16.3 | البريد والتكنولوجيا الجديدة |
| | 22.6 | قطاعات الدولة الاخرى |
| **برامج التكنولوجيا الجديد للاتصال** | 50 | |
| **المجموع** | 2.202.7 | |

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009 ، مجلس الامة .

**2 – 5 – البرنامج الخماسي 2010 – 2014** [1] :

خصص لهذا البرنامج ما يقدر بـ : 21.214 مليار دج حسب ما جاء في بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010 من اجل المعاينة والمصادقة على برنامج الاستثمار العمومي قصد تكملة المشاريع الكبرى التي قد بدا فيها .

لقد خصص البرنامج الخماسي اكثر من 40 % لتحسين التنمية البشرية كالاتي :

– اكثر من 5000 مؤسسة تعليمية ، وتوفير اكثر من 600000 مقعد بيداغوجي

– اكثر من 1500 هيكل قاعدي من بينها 172 مستشفى ، 45 مركب صحي متخصص و 377 مستوصف .

– مليونين وحد سكنية .

– اكثر من 5000 هيكل قاعدي خاص بالشباب والرياضة .

[1] – – فريمش مليكة ، نفس المرجع السابق ، ص 297 ، 298 .

## ثانيا : مسار التنمية المحلية بمدينة المسيلة

1 – تقديم مدينة المسيلة

2 – وضعية التنمية المحلية بمدينة المسيلة خلال الفترة (1999 – 2014)

2–1– البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD)

2– 2 – المخطط البلدي للتنمية (PCD).

2– 3 – حصيلة برامج ومخططات التنمية المحلية حسب القطاعات المختلفة (1999–2014)

خلاصة

سنتطرق في هذا الشطر من هذا الفصل إلى استعراض وضعية التنمية المحلية بمدينة المسيلة من خلال عرض حصيلة اهم المشاريع المنجزة في إطار المخططات القطاعية للتنمية (PSD) و المخططات البلدية للتنمية (PCD) في القطاعات المختلفة خلال الفترة (1999 – 2014) .

**1 – تقديم مدينة المسيلة :**

تمثل مدينة المسيلة حالة الدراسة، تبعد عن البحر بمسافة 100 كلم، و ترتفع عن سطحه بـ 460 م ، تقدر مساحتها بـ : 233 كلم²، يشغله حوالي 647 161 نسمة حسب تعداد 2008 .

تعتبر منطقة مجال الدراسة منطقة انتقالية بين نطاقين حيويين الشبه الرطب في الشمال والشبه الجاف في الجنوب، ويرجع ذلك إلى موقعها الجغرافي، الذي يعتبر حد فاصل بين وحدتين فيزيائيتين مختلفتين من حيث المظهر المرفولوجي ، وبصفة عامة فإن مناخ منطقة الدراسة ينتمي إلى مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بشتاء بارد رطب، وصيف حار جاف .

تعاقبت عليها عدة حقب تاريخية نذكر منها ما يلي :

**1 – 1 – في العهد الروماني :**

حيث أنشأت النواة الأولى بالقرب من منطقة بشيلقا الذي يبعد حاليا حوالي 03 كلم عن مقر البلدية وسميت المدينة بزابي جوستنيانا (يعني مدينة مصب المياه أو سيل المياه) لكن المدينة لم تعرف معمارا كبيرا لكونها مدينة ذات طابع فلاحي نظرا لخصوبة أرضها وأقام الرومان سندا ونظاما لتوزيع المياه وقد دمرت هذه المدينة في سنة 740هـ

**1 – 2 – فترة الحكم العربي الإسلامي:**

حيث أسس الحماديون على الضفة الشرقية لواد القصب ثلاث أحياء هم :رأس الحارة و شتاوة و خرب تليس، و التي كانت تمثل النواة الأولى لتأسيس مدينة المسيلة .ثم توسعت بعد ذلك بإضافة حي الجعافرة .

**1 – 3 – مرحلة الحكم التركي :**

التي تميزت ببناء القلاع العسكرية التي أسست مع حي الكراغلة ( لكراغلة هم من كانوا من أب تركي و أم عربية) تميز تخطيط هاتين المرحلتين بالشوارع الضيقة و الممرات المسدودة و سيطرة النسيج العضوي .

**1 – 4 – المرحلة الاستعمارية :**

التي تميزت بطورين هامين هما :

- المرحلة ما بين 1840 م و 1940 م :

جعلت المدينة آنذاك مقاطعة عسكرية، حيث بنيت فيها ثكنة عسكرية على الضفة الغربية لواد القصب، ، ثم أسس المستوطنون حيا على الضفة الشرقية لواد القصب، جنوب الطريق المؤدي إلى باتنة حاليا.

- المرحلة ما بين 1940 م و 1962 م :

في هاته المرحلة أصبحت مدينة المسيلة مركزا إداريا. فأسس على الضفة الغربية لواد القصب حيي الكوش و العرقوب ، فقد ظهرت طريقة مخالفة في تخطيط المدينة، حيث ظهرت الشوارع الواسعة المستقيمة و المتعامدة، و ذلك لتسهيل مراقبة تنقل السكان من جهة، و لاحتواء الحركة التي ظهرت بمظهر ووتيرة مخالفين من جهة أخرى .

**1 – 5 – مرحلة الاستقلال:** التي تميزت بدورها بمرحلتين هما:

- مرحلة ما بين 1962 م و 1974 م:

أرادت السلطات البلدية القضاء على الأحياء القصديرية و الفوضوية، و شرعت في تطبيق مشروع البناء الذاتي، فكانت المنطقة الواقعة غرب الطريق المؤدي إلى برج بو– عريريج أول منطقة توزع للمستفيدين .ثم تلتها أحياء أخرى مثل حي إشبيليا، ثم حي 500 مسكن في الجهة الشمالية الغربية من المدينة، و الذي يسمى اليوم حي البدر ، و حي300 ، مسكن في الجهة الجنوبية الغربية للمدينة .

- مرحلة ما بعد 1974 م :

في جويلية 1974 م، تم إدراج المسيلة ضمن قائمة الولايات، فاستفادت من برنامج تنموي واسع، فأسست المنطقة الصناعية في الناحية الجنوبية من المدينة ثم تم بناء المناطق السكنية الحضرية الجديدة في الجهة الغربية للمدينة ، ثم ظهرت بعده عدة أحياء سكنية .

**2 – الموقع الإداري** (انظر الشكل رقم 01 ) :

تقع بلدية المسيلة في أقصى الحدود الشمالية لولاية المسيلة، حيث يحدها:

- من الشمال: بلدية العش .
- ومن الجنوب: بلدية أولاد ماضي .
- ومن الشرق: بلدية المطارفة .
- ومن الغرب: بلدية أولاد منصور .

الشكل رقم 01 : موقع بلدية المسيلة ,

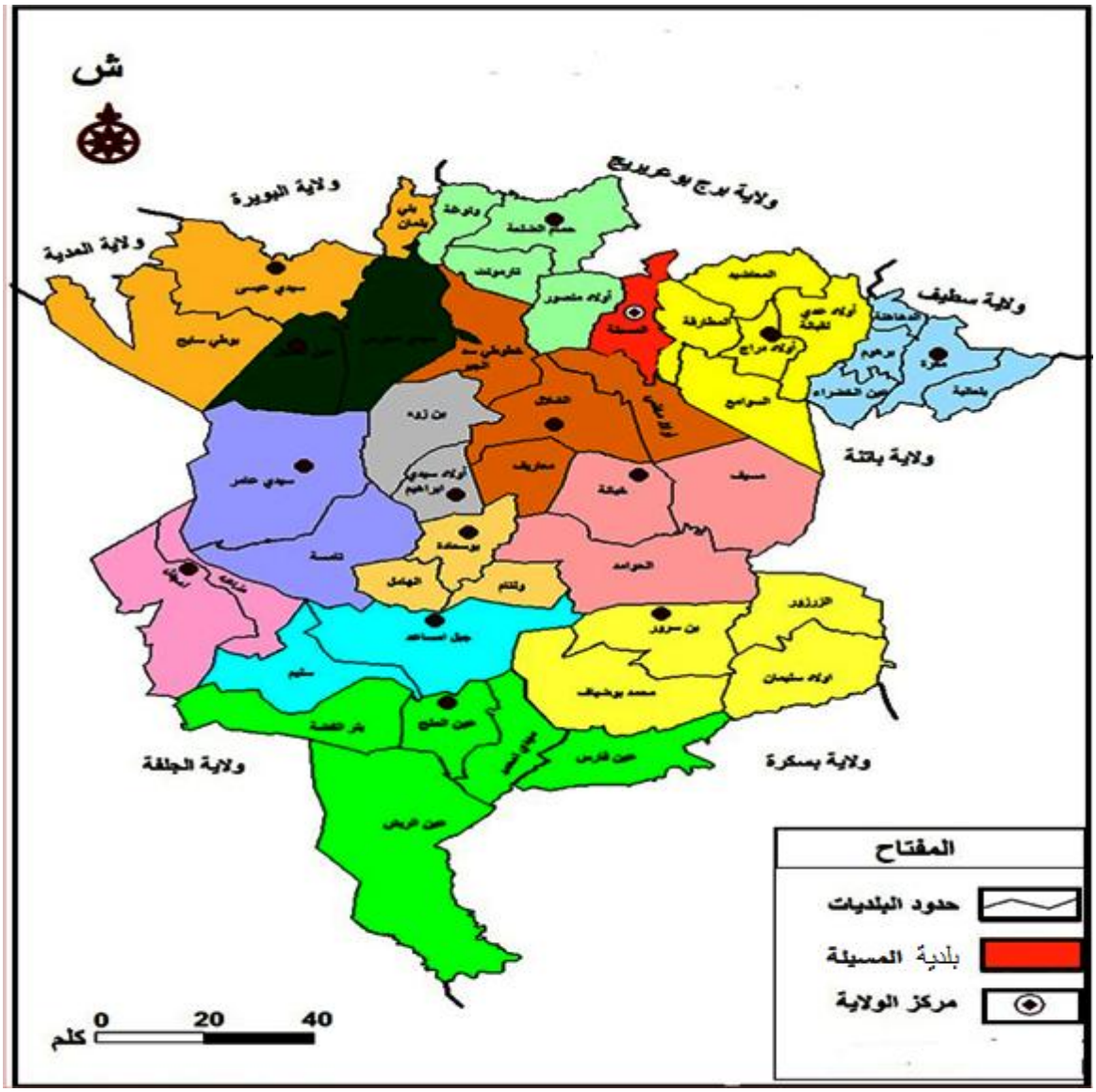


المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لولاية المسيلة + معالجة الطالب

### 3 – الدراسة السكانية :

تعتبر الدراسة السكانية أحد الأسس التي تقوم عليها عمليات التخطيط المستقبلية، كما تساهم في فهم وتوضيح جميع العلاقات المكانية ومختلف الروابط والخصائص السكانية والتاريخية والوظيفية في الحياة البشرية ، كما أنها أساسية كونها تمهد لعمليات التخطيط والتهيئة، إذ على ضوئها ترسم معالم السياسات التي ستنتهج في الوقت الحالي والمستقبلي سعياً لإيجاد مجال متكامل يقوم على أسس منطقية وفق خطط محكمة تنطلق من واقع ما هو موجود .

### 3 – 1 – التطور السكاني :

شهدت بلدية المسيلة نموا سكانيا معتبرا صاحبه في ذلك نموا عمرانيا سريعا ، و يمكن أن نميز النمو السكاني للبلدية بتقسيمه الى 05 مراحل ، و الجدول رقم (04) يوضح ذلك :

**جدول رقم (05)** : التطور السكاني لبلدية المسيلة :

| عـــدد السكـــان (ن) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **2008** | 1998 | 1987 | 1977 | 1966 | السنوات |
| **161 647** | 113643 | 66373 | 30419 | 19657 | المدينة |
| **983.513** | **814.353** | **605.026** | **423.984** | **302.305** | البلدية |

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية المسيلة .

من خلال الجدول يتضح لنا أن التطور السكاني لبلدية المسيلة مر بثلاث مراحل أساسية:

**– المرحلة الأولى (1966م – 1977م ):**

عرفت المرحلة الأولى ارتفاعاً ملحوظاً في عدد السكان، بزيادة سنوية قدرها 896 نسمة، وهذا راجع إلى النزوح الريفي من المناطق المجاورة.

وقد بلغ معدل النمو خلال هذه المرحلة حوالي 3.76% وهو منخفض بالمقارنة مع المعدل الوطني الحضري لنفس المرحلة والمقدر بـ: 5.40% .

**– المرحلة الثانية (1977م –1987م ):**

بلغ معدل النمو في هذه الفترة 8.34%، وهو مرتفع مقارنة بالمعدل الوطني لنفس المرحلة والذي قدر بـ:5.46%، ويمكن تفسير هذا إلى توطين المنطقة الصناعية وكذلك منطقة النشاطات وبروزها كقطب تنموي بالمنطقة.

- المرحلة الثالثة (1987م–2008م ):

تزايد عدد السكان بمعدل نمو قدره:3.48% وعدد سكان المدينة خلال هذه السنة مثل نسبة 82.52% من إجمالي سكان البلدية الذي بلغ حوالي 647 161 نسمة.

**3 – 2 – توزيع السكان لمدينة المسيلة :**

جدول رقم (06) :توزيع السكان حسب المناطق حسب تقديرات 31 /12/ 2014 لمدينة المسيلة :

| مدينة المسيلة | نوع التجمع | تجمع رئيسي | تجمع ثانوي | مناطق مبعثرة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | عدد السكان | *166881* | *23052* | *24728* | *214661* |

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية المسيلة .

## 2 – وضعية التنمية المحلية بمدينة المسيلة

(حصيلة اهم المشاريع المنجزة في اطار PCD –PSD في الفترة (1999 – 2014) :

**2 – 1 – البرنامج القطاعي الغير ممركز PSD :**

**أ/ البرنامج قبل سنة 2005 :**

– قدرعدد المشاريع إلى غاية 31/12/2005 بـ 139 مشروعا، وقد تم غلق 135 مشروع منها اي بنسبة خفض قدرها. 97.12% .

– الغلاف المالي للبرنامج في طور الانجاز إلى غاية : 31/12/2009 تم خفضه بـ 97.26% أي بمبلغ 12,07 مليار دج.

– عدد العمليات الباقية من البرنامج القديم 04 :مشاريع، منها 02 منتهية والملف قدم للغلق.

**ب/ برنامـج 2005/ 2009:**

– قدر عدد المشاريع إلى غاية : 31/12/2009 مشروعا، وقد تم غلق 413 مشروعا منها أي بنسبة خفض قدرها 66,50%

-الغلاف المالي للبرنامج في طور الانجاز إلى غاية : 31/12/2009 تم خفضه بـ44. 38% أي بمبلغ 37.53 مليار دج ما يعادل الغلاف المالي لـ 413 مشروع مغلق.

-الغلاف المالي الباقي للإنجاز: انخفض بنسبة 69,57% ما يعادل مبلغ 31,8 مليار دج

**ج/ برنامج 2010/ 2014 في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014:**

بعنوان برنامج 2014/2010، استفادت الولاية من تسجيل 554 مشروعا بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ 71.501.212.000,00 دج منها 12.567.300.000,00 دج في إطار إعادة تقييم البرامج (إعادة بعثها من جديد واستكمالها واستغلالها).

- البرنامج العادي 2010 : 100 مشروعا برخصة برنامج تقدر بـ 17.344.076.000,00دج منها 4.224.000.000,00 دج في إطار إعادة التقييم.

- برنامج سنة 2011 : 139 مشروعا برخصة برنامج تقدر بـ19.060.436.000,0 :دج منها 922.000.000.00 دج في إطار إعادة التقييم.

- برنامج سنة2012 : 128 مشروعا برخصة برنامج تقدر بـ15.533.450.000,00 دج منها 2.590.000.000.00 دج في إطار إعادة التقييم.

- برنامج سنة 2013 :66 مشروعا برخصة برنامج تقدر بـ 5.956.010.000,00 دج منها1.264.000.000,00 دج في إطار إعادة التقييم.

- برنامج سنة 2014 : 69 مشروع برخصة برنامج تقدر بـ:10.639.007.000,00 دج منها3.567.300.000,00 دج في إطار إعادة التقييم .

الجدول رقم 7: : حجم الاستثمارات في المخطط الخماسي 2010 – 2014 في اطار PSD لولاية المسيلة

| التعين | السنة | عـــــــدد المشاريع | المبلغ دج | في اطار اعادة التقيم |
|---|---|---|---|---|
| البرنـامج الخماسـي 2014 – 2010 | برنـــــامج 2010 | 100 | 17.344.076.000,00 | 4.224.000.000,00 |
| | برنـــــامج 2011 | 139 | 19.060.436.000,00 | 922.000.000.00 |
| | برنـــــامج 2012 | 128 | 15.533.450.000,00 | 2.590.000.000.00 |
| | برنـــــامج 2013 | 66 | 5.956.010.000,00 | 1.264.000.000,00 |
| | برنـــــامج 2014 | 69 | 10.639.007.000,00 | 3.567.300.000,001 |

**2 – 2 – المخططات البلدية للتنمية PCD :**

**أ / برنامج 2005 / 2009) :**

قدر عدد المشاريع إلى غاية 31/12/2009 بـ 567 مشروعا، وقد تم غلق 565 مشروع منها اي بنسبة خفض قدرها 99,64% .

**ب / المخطط الخماسي (2010 – 2014) :**

بعنوان سنوات 2010 – 2014 استفادت الولاية من تسجيل 1053 مشروعا بغلاف مالي يقدر بـ 10.756.755.000.00دج موزعة كما يلي:

- برنامج سنة 2010 : 170 مشروعا بغلاف مالي: 1.779.000.000,00دج.
- برنامج سنة 2011 : 204 مشروعا بغلاف مالي: 1.837.000.000,00دج.
- برنامج سنة 2012: 252 مشروع بغلاف مالي: 3.418.227.000,00 دج .
- برنامج سنة 2013: 286 مشروعا بغلاف مالي: 1.890.528.000,00 دج .
- برنامج سنة 2014 : 141 مشروعا بغلاف مالي 1.832.000.000,00 دج .

الجدول رقم 08 : حجم الاستثمارات في المخطط الخماسي 2010 – 2014 في اطار PCD لولاية المسيلة

| التعين | البرنامج | عدد المشاريع | المبلغ دج |
|---|---|---|---|
| المخطـط الخماسـي 2010 – 2014 | برنامج سنة 2010 | 170 | 1.779.000.000,00 |
| | برنامج سنة2011 | 204 | 1.837.000.000,00 |
| | برنامج سنة 2012 | 252 | 3.418.227.000,00 |
| | برنامج سنة 2013 | 288 | 1.890.528.000,00 |
| | برنامج سنة 2014 | 141 | 1.832.000.000,00 |

**ت / البرنامج التكميلي 2014 :**

استفادت الولاية في شهر ماي 2014 من برنامج تكميلي لتنفيذ 46 عملية موزعة كما يلي:

- البرنامج القطاعي 38 عملية بمبلغ 28,645 مليار دج.
- البرنامج المركزي 06 عمليات بمبلغ 5,81 مليار دج.
- المخططات البلدية للتنمية 79 عملية بمبلغ 01 مليار دج.

الجدول رقم 09: حجم الاستثمارات في البرنامج التكميلي 2014 لولاية المسيلة

| التعين | البرنامج | عدد العمليات | المبلغ دج |
|---|---|---|---|
| البرنامج التكميلي 2014 | البرنامج القطاعي | 38 | 28,645 |
| | البرنامج المركزي | 06 | 5,81 |
| | المخططات البلدية للتنمية | 79 | 01 |

## 2 – 3 – حصيلة برامج ومخططات التنمية المحلية حسب القطاعات المختلفة 1999 – 2014 :

### 2 – 3 – 1 – البرنامج القطاعي الغير ممركز PSD :

#### 2 – 3 – 1 – أ – وضعية التنمية قطاع السكن :

إن حصيلة الانجازات في قطاع السكن بجميع صيغه كانت كما يلي:

- برنامج 1999–2004 : 11219 وحدة .
- برنامج 2005–2009 : 19989 وحدة .
- برنامج 2010–2014 : 24371 وحدة .

والجدول التالي يوضح حصيلة الانجازات في قطاع السكن بمختلف صيغه في الفترة (1999 – 2014) كما يلي :

الجدول رقم 10 : حصيلة الانجازات في قطاع السكن مختلف الصيغ 1999 – 2014 لولاية المسيلة

| التعين | برنامج 1999 -2004 | برنامج 2005 – 2009 | برنامج 2010 – 2014 |
|---|---|---|---|
| قطاع السكن (وحدة) | 11219 | 19989 | 24371 |

المصدر : WILAYA DE M'SILA PAR LES CHIFFRES، ANNEE / 2014 ،Edition Mars 2015 ،P130

من خلال هذه النتائج يتبين أن هناك تطورا في عدد السكنات المنجزة حيث كانت في برنامج (1999–2004) تقدر بـ 11219 وحدة لتصل خلال برنامج (2005–2009) إلى 19.989 وحدة أي بزيادة قدرها 8770 وحدة ما يمثل زيادة قدرها 78 % لترتفع خلال الفترة 2010 –2014 إلى 24371 وحدة أي بزيادة قدرها 13.152 وحدة مقارنة مع إنجازات فترة 1999 –2004.

### 2 – 3 – 1 – ب – قطاع التربية والتعليم :

التعليم و التربية قطاع استراتيجي أولت له الدولة الجزائرية اهتماما خاصا ، لأن المستقبل هو في تكوين و تربية و تعليم الأجيال .

ان الاهتمام بهذا القطاع من شانه ان يسهم في تحقيق تنمية ثقافية للدفع بعجلة التنمية المحلية ، فقد حاولت الدولة تحقيق سياسة التوازن الجهوي في هذا و تطبيق شعار كرسي التعليم للجميع من خلال سياسة مجانية و إجبارية التعليم ويلخص الجدول التالي مسار التنمية في هذا القطاع من خلال البرامج المختلفة .

الجدول رقم 11: نصيب قطاع التربية والتعليم من برامج PSD في الفترة 1999 – 2014 لولاية المسيلة

| التعين | برنامج 2004 – 1999 | برنامج 2009 – 2005 | برنامج 2014 – 2010 |
|---|---|---|---|
| **الثانويات** | 04 | 12 | 19 |
| **السعة** | 1200 | 9600 | 15200 |
| **مدارس ابتدائية** | 21 | 32 | 12 |
| **السعة** | 13860 | 19080 | 7480 |
| **مجمعات مدرسية** | 64 | 02 | 13 |
| **السعة** | 17280 | 6440 | 2520 |

المصدر : *P*130 ،*2015* Edition Mars ،2014 / ANNEE ،WILAYA DE M'SILA PAR LES CHIFFRES

من خلال الجدول يتبين أن هناك اهتمام كبير للنهوض بهذا القطاع ويبرز هذا من خلال التطور في عدد المنشات التعليمية المنجزة حيث كانت في برنامج (1999–2004) تقدر بـ 89 مؤسسة لتنخفض إلى 46 مؤسسة خلال برنامج (2005–2009) لتصل الى 43 مؤسسة في الفترة 2010 –2014 .

اما بالنسبة لمدينة لمسيلة فتحتوي 31 مدرسة ابتدائية و 24 متوسطة بالاضافة الى 12 ثانوية كما هو مبين في الجدول ادناه :

الجدول رقم 12 : وضعية قطاع التعليم بمدينة المسيلة

| التعين | عدد مدارس | عدد متوسطات | عدد ثانويات |
|---|---|---|---|
| مدينة المسيلة | 31 | 24 | 12 |

المصدر : WILAYA DE M'SILA PAR LES CHIFFRES، ANNEE / 2014 ،Edition Mars 2015 ،P131

## 2 – 3 – 1 – ج – قطاع الصحة :

قطاع الصحة من القطاعات الحساسة التي تكتسي أهمية كبيرة لما لها من علاقة مباشرة بحياة المواطن ، و لهذا يعتبر مؤشر التجهيز و التأطير الصحي و تنوع و نوعية الخدمات الصحية من المؤشرات الرئيسة التي تبرز درجة التطور الاجتماعي و نجاح المنظومة الصحية عموما .

تطور قطاع الصحة مرتبط ارتباطا وثيقا بوفرة و نوعية الهياكل القاعدية الأساسية من مستشفيات و مراكز صحية و عيادات متعددة الخدمات بالإضافة إلى التجهيزات و المعدات المختلفة ،لأن توفر الهيكل دون توفر التجهيزات أو التأطير البشري لا يعني شيئا .

والجداول التالية تبين حصيلة اهم المشاريع المنجزة في اطار PSD و PCD في الفترة (1999 – 2014)

الجدول رقم 13 : نصيب قطاع الصحة من برنامج PSD ( 1999 – 2014 ) لولاية المسيلة

| التعين | برنامج 2004 – 1999 | برنامج 2009 – 2005 | برنامج 2014 – 2010 |
|---|---|---|---|
| مستشفيات | – | 03 | – |
| السعة | – | 240 سرير | – |
| قاعة علاج متعددة الخدمات | – | 01 | 01 |
| قاعة علاج | 130 | – | 130 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **مركز صحي** | 2 | 7 | 9 |
| **وحدة استعجالات طبية** | 01 | 01 | 02 |
| **مركب معهد باستور** | - | 01 | - |

المصدر : WILAYA DE M'SILA PAR LES CHIFFRES، ANNEE / 2014 ،Edition Mars 2015 ،P132

## حصيلة اهم المشاريع المنجزة في اطار PCD في الفترة (1999 – 2014)

الجدول رقم 14: نصيب قطاع الصحة من برنامج PCD ( 1999 – 2014 ) لولاية المسيلة

| قطاع الصحة | | | |
|---|---|---|---|
| **التعين** | برنامج 2004 – 1999 | برنامج 2009 – 2005 | برنامج 2014 – 2010 |
| **اعادة تاهيل قاعة العلاج** | - | 03 | 07 |
| **انجاز قاعة العلاج** | - | 06 | 15 |

المصدر : WILAYA DE M'SILA PAR LES CHIFFRES، ANNEE / 2014 ،Edition Mars 2015 ،P134

من خلال قراءتنا لحصيلة المشاريع المنجزة في اطار المخططات البلدية للتنمية PCD والمخططات القطاعية للتنمية PSD كما هو مبين في الجدولين السابقين نجد ان هناك اهتمام لحد ما بغية النهوض بهذا القطاع وهذا يظهر جليا من خلال حجم االمشاريع المنجزة في البرامج المختلفة والتي خصت انجاز قاعات العلاج بالدرجة الاولى ومجموعة من المراكز الصحية وعدد قليل من المستشفيات في اطار المخططات القطاعية ، كما خص المخطط البلدي للتنمية اعادة تاهيل بعض قاعات العلاج وانجاز بعض قاعات علاج اخرى.

اما بالنسبة لمدينة المسيلة فحصيلة االمشاريع المنجزة تمثلت فيما يلي مستشفى (الزهراوي 324 سرير) ، و05 عيادات متعددة الخدمات و 12 قاعة علاج(حي الجعافرة، مويلحة، ، حي السونيتاكس، لاروكاد، اشبيليا، مزرير، أولاد سلامة، سد القصب، لمجاز ) و عيادة توليد (سليمان عميرات 64 سرير) كما هو موضح في الجدول ادناه :

الجدول رقم 15 : حصيلة االمشاريع المنجزة في قطاع الصحة لمدينة المسيلة

| التعين | عدد المستشفيات | عيـــادة متعـــددة الخدمات | قاعة العلاج | عيادة التوليد |
|---|---|---|---|---|
| **مدينة المسيلة** | 01 | 05 | 12 | 01 |

### 2 – 3 – 1 – د – قطاع الثقافة :

تقاس درجة تطور وتحضر الشعوب بمستواها الثقافي بمختلف أنواعه ، لما تمثله الأنشطة الثقافية من أهمية في تنمية العقل و صقل المواهب و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والجداول التالية تبين حصيلة اهم المشاريع المنجزة في اطار PSD و PCD في الفترة (1999 – 2014) .

الجدول رقم 16: نصيب قطاع الثقافة من برنامج PSD ( 1999 – 2014 ) لولاية المسيلة

| التعين | برنامج 2004 – 1999 | برنامج 2009 – 2005 | برنامج 2014 – 2010 |
|---|---|---|---|
| دار الثقافة | 01 | – | – |
| مركز ثقافي | 21 | – | – |
| مكتبات | 47 | 17 | 12 |
| متاحف | 02 | – | – |
| سينما | 01 | – | – |

المصدر : WILAYA DE M'SILA PAR LES CHIFFRES، ANNEE / 2014 ،Edition Mars 2015 ،P 132

**حصيلة اهم المشاريع المنجزة في اطار PCD في الفترة (1999 – 2014)**

الجدول رقم 17: نصيب قطاع الثقافة من برنامج PCD ( 1999 – 2014 ) لولاية المسيلة

| قطاع الثقافة | | | |
|---|---|---|---|
| التعين | برنامج 2004 – 1999 | برنامج 2009 – 2005 | برنامج 2014 – 2010 |
| تجهيز مكتبات | 16 | 02 | 02 |
| انشاء مكتبات | 14 | 04 | – |

المصدر : WILAYA DE M'SILA PAR LES CHIFFRES، ANNEE / 2014 ،Edition Mars 2015 ،P134

حظي قطاع الثقافة باهتمام بالغ في الفترة 1999 – 2004 من خلال حجم المشاريع المنجزة في هذه الفترة في اطار المخطط القطاعي للتنمية والمخطط البلدي للتنمية حيث قدر عدد المشاريع المنجزة بـ

101 مشروع مقارنة ماتم انجازه في الفترة 2005 – 2009 و 2010 – 2014 والذي قدر بـ 23 مشروع في الفترة 2005 – 2009 و 14 مشروع في الفترة 2010 – 2014 .

اما بالنسبة لمدينة المسيلة فحصيلة المشاريع المنجزة في هذا قطاع متمثلة فيما يلي :

دار الثقافة و02 مراكز ثقافية و02 مكتبات (المكتبة العمومية ، المكتبة البلدية بالمويلحة) و 02 متاحف ( متحف المجاهد ، متحف الحضنة ) وقاعة سينما كما هو موضح فيالجدول التالي :

الجدول رقم 18 : حصيلة المشاريع المنجزة في قطاع الثقافة بمدينة المسيلة

| التعين | دار الثقافة | مركز الثقافة | المكتبات | متاحف | سينما |
|---|---|---|---|---|---|
| مدينة المسيلة | 01 | 02 | 02 | 02 | 01 |

### 2 – 3 – 1 – هـ – قطاع الشباب والرياضة :

عرف قطاع الشباب والرياضة قفزة نوعية في الفترة 2005 – 2009 مقارنة بالفترين 1999 – 2004 والفترة 2010 – 2014 من حيث المنشآت الجوارية والتي تتمثل في ساحات اللعب الجوارية، ، دور الشباب والمركبات الجوارية، علما أن هذه المشاريع تؤدي الى استقطاب وهيكلة أكبر عدد من شباب الولاية وتمثلت حصيلة اهم الانجازات في هذا القطاع في الفترة 1999 – 2014 فيما يلي :

الجدول رقم 19: نصيب قطاع الشباب والرياضة من برنامج PSD ( 1999 – 2014 ) لولاية المسيلة

| التعين | برنامج 2004 – 1999 | برنامج 2009 – 2005 | برنامج 2014 – 2010 |
|---|---|---|---|
| مركب رياضي جواري | 03 | 08 | 06 |
| صالات رياضية | 04 | 01 | – |
| مسابح | 01 | 01 | – |
| احوض السباحة | - | 01 | – |

| | | | |
|---|---|---|---|
| دار الشباب | - | 03 | 01 |
| ساحات لعب | - | 60 | 20 |
| مسار العاب القوى | 01 | 08 | 01 |
| بيوت الشباب | 01 | 01 | 01 |
| قاعة متعددة الرياضات | 01 | - | 01 |

المصدر : P 132، 2015 Edition Mars، ANNEE / 2014 ،WILAYA DE M'SILA PAR LES CHIFFRES

## حصيلة اهم المشاريع المنجزة في اطار PCD في الفترة (1999 – 2014) :

الجدول رقم 20: نصيب قطاع الشباب والرياضة من برنامج PCD ( 1999 – 2014 ) لولاية المسيلة

| التعين | برنامج 2004 – 1999 | برنامج 2009 – 2005 | برنامج 2014 – 2010 |
|---|---|---|---|
| انجازقاعات متعددة | 07 | 02 | 07 |
| انجاز ساحات لعب | - | 21 | 08 |
| تهيئة ملاعب | - | 28 | 13 |
| ماتيكو | 100 | 37 | 43 |

المصدر : P 134، 2015 Edition Mars، ANNEE / 2014 ،WILAYA DE M'SILA PAR LES CHIFFRES

## حصيلة اهم المشاريع المنجزة في مدينة المسيلة

تحتوي مدينة المسيلة على المرافق والتجهيزات الترفيهية المتمثلة في : مركب رياضي ، ملعب بلدي ، مركب سباق الخيل و (2) قاعة متعددة الرياضات ، مسبح نصف أولمبي وملاعب حوارية بالأحياء ( المنظر الجميل – 1000 مسكن– حي النسيج – حي النهضة 600 مسكن) كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم 21: حصيلة اهم المشاريع المنجزة في مدينة المسيلة

| التعين | قاعات متعددة الرياضات | ملعب متعدد الريضات | ملعب البلدي | مسابح نصف اولمبية | دار الشباب | ساحات اللعب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مدينة المسيلة | 02 | 01 | 01 | 01 | 02 | 26 |

المصدر : P132، 2015 Edition Mars، ANNEE / 2014 ،WILAYA DE M'SILA PAR LES CHIFFRES

### 2 – 3 – 1 – و- قطاع الري :

### حصيلة اهم المشاريع المنجزة في اطار PSD في الفترة (1999 – 2014) :

الجدول رقم 22: نصيب قطاع **الري** من برنامج PSD ( 1999 – 2014 ) لولاية المسيلة

| التعين | برنامج 2004 – 1999 | برنامج 2009 – 2005 | برنامج 2014 – 2010 |
|---|---|---|---|
| **سدود** | 68 | 110 | 70 |
| **محطة معالجة** | – | – | 01 |
| **السعة J / *M3*** | – | – | 32000 |
| **خزانات المياه** | 18 | 78 | 13 |
| **السعة *M3*** | 19800 | 93100 | 15750 |

المصدر : *P*130 ،*15* 20 Edition Mars، 2014 / ANNEE ،WILAYA DE M'SILA PAR LES CHIFFRES

### حصيلة اهم المشاريع المنجزة في اطار PCD في الفترة (1999 – 2014) :

الجدول رقم 23: نصيب قطاع **الري** من برنامج PCD ( 1999 – 2014 ) لولاية المسيلة

| التعين | برنامج 2004 – 1999 | برنامج 2009 – 2005 | برنامج 2014 – 2010 |
|---|---|---|---|
| **تهيئة مصادر المياه** | – | 03 | 11 |
| **تجهيز السدود** | 45 | 148 | 75 |
| **الخزنات** | 52 | 65 | 56 |
| **سعة الخزنات *M3*** | 7800 | 27426 | 25560 |

المصدر : *P*134 ،*15* 20 Edition Mars، 2014 / ANNEE ،WILAYA DE M'SILA PAR LES CHIFFRES

تلخصت اهم المشاريع المنجزة في قطاع الري في اطار المخطط القطاعي للتنمية في بناء السدود وخزنات المياه اما في اطار المخطط البلدي للتنمية فتمثلت مختلف المشاريع في تجهيز السدود وعمليات الامدامات بالمياه الصالحة للشرب وعمليات متعلقة بانجاز شبكات الصرف الصحي حيث قدرت نسبة الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب بـ 88 % اما شبكة الصرف الصحي فقدرت نسبة الربط بـ 76 % بمدينة المسيلة .

## 2 – 3 – 1 – ز – القطاع التجاري والخدماتي :

**المرافق التجاري :**

تحتوي مدينة المسيلة على سوق مغطاة بوسط المدينة وفي حي 1000 مسكن و مركز تجاري بوسط المدينة ، ومركز تجاري بحي 5 جويلية وسوق أسبوعية بالمويلحة ومجموعة من المحلات التجارية في (حي المنظر الجميل ، محطة نقل المسافرين ، حي 5 جويلية ، ) سوق يومي الكدية وحصيلة هذا القطاع مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم 24: المشاريع المنجزة في قطاع التجارة بمدينة المسيلة

| التعين | اسوق مغطاة | مراكز تجاري | محلات تجارية | سوق أسبوعية |
|---|---|---|---|---|
| مدينة المسيلة | 02 | 02 | | 01 |

**المرافق الخدماتية :**

تحتوي مدينة المسيلة على 08 محطات للوقود و 02 محطة المسافرين ومحطة للسكة الحديدية ومحطة مراقبة السيارات (بمنطقة النشاطات ) والجدول المولي يوضح مختلف المرافق الخدماتية :

الجدول رقم 25: مختلف المرافق الخدماتية مدينة المسيلة :

| التعين | محطات للوقود | محطة مسافرين | محطة سكة حديدية | محطة مراقبة سيارات |
|---|---|---|---|---|
| مدينة المسيلة | 08 | 02 | 01 | 01 |

## 2– 3 – 1 – م – قطاع الاشغال العمومية :

يوضح الجدول التالي حصيلة المشاريع المنجزة في اطار **PSD** و**PCD** في الفترة **1999–2014**.

الجدول رقم 26 : نصيب قطاع الاشغال العمومية من برنامج PSD ( 1999 – 2014 ) لولاية المسيلة

| التعين | برنامج 2004 – 1999 | برنامج 2009 – 2005 | برنامج 2014 – 2010 |
|---|---|---|---|
| تهيئة طرق وطنية ***Km*** | 186 | 624.4 | 184.6 |
| اعادة تاهيل طرق وطنية ***(Km )*** | 120 .5 | 662 | 109 .5 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| اعادة تاهيل طرق ولائية (Km ) | 109.5 | 495.2 | 55.3 |
| صيانة طرق ولائية (Km ) | - | 84.1 | 74.9 |
| صيانة طرق بلدية | 98.9 | 714 | 119 |
| وضع ازدواجية لطرق وطنية ( Km) | 15 | 41 | 02 |
| فتح معابر اخرىKm | 18 | 64 | - |
| انشاء طرق خارج المدينة (Km ) | - | 36 | - |
| انشاء وحدات لصيانة الطرقات (وحدة ) | 02 | 28 | 03 |

المصدر : P133، 2015 Edition Mars، 2014 / ANNEE ،WILAYA DE M'SILA PAR LES CHIFFRES

## حصيلة المشاريع التي تم انجازها في اطار PCD في الفترة 1999 -2014

الجدول رقم 27: نصيب قطاع الاشغال العمومية من برنامج PCD ( 1999 – 2014 ) لولاية المسيلة

| قطاع الاشغال العمومية | | | |
|---|---|---|---|
| التعين | برنامج 1999 – 2004 | برنامج 2005 – 2009 | برنامج 2010 – 2014 |
| انجاز طرق( Km ) | - | 506 | 183 |
| تهيئة الطرق( Km ) | 111 | 222 | 90 |

المصدر : P134، 2015 Edition Mars، 2014 / ANNEE ،WILAYA DE M'SILA PAR LES CHIFFRES

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ ان هناك اهتمام كبير بغية النهوض بهذا القطاع وهذا يظهر جليا من خلال حجم االمشاريع المنجزة في البرامج المختلفة ، خاصة في الفترة 2005 – 2009 .

تمثلت مختلف العمليات المحققة في قطاع الاشغال العمومية في اطار المخططات البلدية للتنمية والمخططات القطاعية للتنمية تلك العمليات التي مست اشغال تهيئة الطرق الوطنية واعادة تاهيلها وانشاءها كما شملت اعمال صيانة الطرق الولائية والطرق البلدية وكذا عمليات انجاز وحدات لصيانة الطرقات (دار الصيانة) .

**الخلاصة :**

انتهجت الجزائر منذ استقلالها سياسات تنموية مختلفة، تماشيا مع المستجدات التي عرفها العالم انذاك ، تم اعتماد ما يسمى بتخطيط التنمية انطلاقا من سنة 1967 التي تمخضت عنها عدة مخططات تنموية متتالية ابتداء بالمخطط الثلاثي (1967 – 1969) ، المخطط الرباعي الاول (1970 – 1973) ، المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977) ، المخطط الخماسي الاول والثاني (1980 – 1989) تميزت هذه المخططات بالتبعية للسلطة المركزية في اتخاذ القرارات .

ثم تتالت بعدها برامج مختلفة عرفتها الجزائر بعد انفتاحها الاقتصادي النسبي وتخليها عن سياسة المخططات الرباعية والخماسية تمثلت في برامج دعم الانعاش الاقتصادي ، البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي ، المخطط الخماسي للتنمية والملاحظ في بنود هذه البرامج والاعتمادات التي خصصت لها يجد بأن الجزائر أعطت أولوية كبيرة للتنمية المحلية .

وفي هذا الاطار وجب طرح العديد من التساؤلات تخص مدى نجاعة برامج ومخططات التنمية في تحقيق المستهدف منها ؟

وكذا ما مدى تاثير الاساليب التخطيطية المتبعة في تخطيط المشاريع العمرانية على التنمية المحلية؟

# الفصل الرابع

## تأثير أساليب تخطيط المشاريع العمرانية على التنمية المحلية .

**1- أساليب وطرق تقيم المشاريع العمرانية**

**2 - عينة الدراسة ( دراسة لبعض البرامج التنموية)**

**3- الخلاصة**

**4- الخلاصة العامة والتوصيات**

يتناول هذا الفصل إستعراض دراسة لبعض البرامج التنموية وتقييم أسباب عدم تحقيقها المستهدف منها ، لبيان وتحليل الإختلاف في الأساليب المتبعة في تخطيط المشاريع العمرانية وتأثيرها على التنمية المحلية ، وسنخص بذالك دراسة لبعض البرامج التنموية تمس التنمية المحلية في بعدها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي .

## 1 – أساليب وطرق تقيم المشاريع العمرانية :

تقيم مشروع هو سياق عمل وأسلوب غايته إتخاذ قرارات أو إصدار أحكام حول صلاحية النتاج التصميمي وكفاءته لتلبية المتطلبات العامة للجهة المستفيدة وفقا للموارد المتوفرة وغالبا ما تتم هذه الاحكام بعد وضع معايير محددة وواضحة سواء كانت هاته المعاير فنية تتعلق بالمهنة نفسها او وظيفية تتعلق بكفاءة إستيعاب المشروع للفاعلية المنوط لها ,

وعليه فإن تقيم أداء أي مشروع يخضع بالأساس إلى :

– مقارنة الوضع الراهن بالوضع المستهدف في المخطط الاصلي .

– تقيمه من الناحية الفنية والوظيفية والتي تحتوي كل منها على فقرات تفصيلية متمثلة فيما يلي :

**أ – الناحية الفنية والهندسية ( ناحية الشكلية ) :**

- الشكل العام للمبنى حجمه وتنظيمه الداخلي .
- تناغم أدائه للفاعلية المنوط بها .

**ب – الناحية الوظيفية :**

إن عملية قياسها تعتمد أساسا على كفاءة الأداء للفاعلية وتشمل مايلي :

- الإمكانيات المتوفرة في الموقع .
- إنسيابية العمل داخل الفضاء .
- كفاية الفضاءات التي يحتويها للفاعليات من حيث الحجم والنوعية .
- مدى استجابته للمتغيرات المستقبلية .
- الانسجام مع الاستخدامات المجاورة .

**2 – عينة الدراسة :**

لغرض الوقوف على الأسباب الحقيقية وراء فشل مختلف المشاريع العمرانية في تحقيق المستهدف منها ، والذي يقودنا إلى معرفة تأثير الأساليب المتبعة في تخطيط المشاريع العمرانية (مركزية، لامركزية ) على التنمية المحلية .

ولغرض ذالك سنقوم بتقيم لبعض البرامج التنموية المحققة ، وإجراء مقارنة بين الوضع الراهن بالوضع المستهدف في المخطط الاصلي لهاته الاخيرة ، وستشمل عينة الدراسة بعض المشاريع المنجزة في قطاع التجارة التي تمس التنمية المحلية في بعدها الاقتصادي ، وقطاع الثقافة ، قطاع الشباب والرياضة التي تمس التنمية المحلية في بعدها الثقافي ، و قطاع الصحة الذي يمس بدوره التنمية المحلية في بعدها الاجتماعي ، على النحو التالي :

- **عينة 01** : تخص التنمية المحلية في بعدها الاقتصادي وسيتم فيها دراسة المشاريع التالية :
  - المحلات التجارية الموجهة للحرفين والمهنين .
  - الاسواق التجارية .
- **عينة 02** : تخص التنمية المحلية في بعدها الثقافي وسيتم فيها دراسة المشاريع التالية :
  - متاحف
  - المكتبات (العمومية)
  - دور الشباب
- **عينة 03** : تخص التنمية المحلية في بعدها الاجتماعي وسيتم فيها دراسة المشاريع التالية :
  - قاعات العلاج

**2 – 1 – دراسة العينة الاولى :**

تخص هذه العينة التنمية المحلية في بعدها الاقتصادي وسيتم دراستها على النحو التالي :

**2 – 1 – 1 – المشروع الاول : المحلات ذات الاستعمال المهني و الحرفي**

**2 – 1 – 1 – أ – ظروف النشاة :**

تم الإعلان عن هذا البرنامج من قبل رئيس الجمهورية خلال اجتماع الولاة حول تشغيل الشباب في 22 و23 أكتوبر سنة 2003 .

يهدف هذا البرنامج الى :

– ترقية العمل الحرفي .

– إنشاء موارد مالية جديدة للبلديات عن طريق تحصيل الإيجار .

– خلق نشاطات متعلقة بأجهزة ترقية الشغل .

**2 – 1 – 1 – ب – الإطار القانوني :**

تم الاعلان عن البرنامج بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06–366 المؤرخ في 19 أكتوبر 2006 الذي يحدد شروط و كيفيات وضع المحلات ذات الاستعمال المهني والحرفي تحت تصرف البطالين ذوي مشاريع (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 66 لسنة 2006) انظر الملحق رقم 01 .

**2 – 1 – 1 – ج – كيفيات منح المحلات**

– ينص المرسوم التنفيذي السالف الذكر على إنشاء لجنة ولائية مكلفة بدراسة الملفات المقدمة من طرف طالبي الاستفادة من هذه المحلات.

– يترأس اللجنة الوالي بالإضافة إلى ممثلين عن الهيئات المكلفة بالشغل و كل من رئيس المجلس الشعبي الولائي أو ممثل عنه و رئيس المجلس الشعبي البلدي محل تواجد المحلات و كذا ثلاثة منتخبين من البلدية المعنية .

## 2 – 1 – 1 – د – تقيم المشروع :

تموضع المحلات التجارية يكل من الاحياء التالية الحي الاداري الجديد ، حي بدر حي 05 جويلية حي 608 مسكن ، حي مويلحة ، حي اشبيليا القديمة ، امام الجامعة ، حي 206 مسكن ، حي النسيج الحي الاداري القديم ، إذ يبلغ عدد هذه الاخيرة 488 محل . انظر الشكل رقم :

**الشكل رقم (02) : تموضع المحلات التجارية بمدينة المسيلة :**

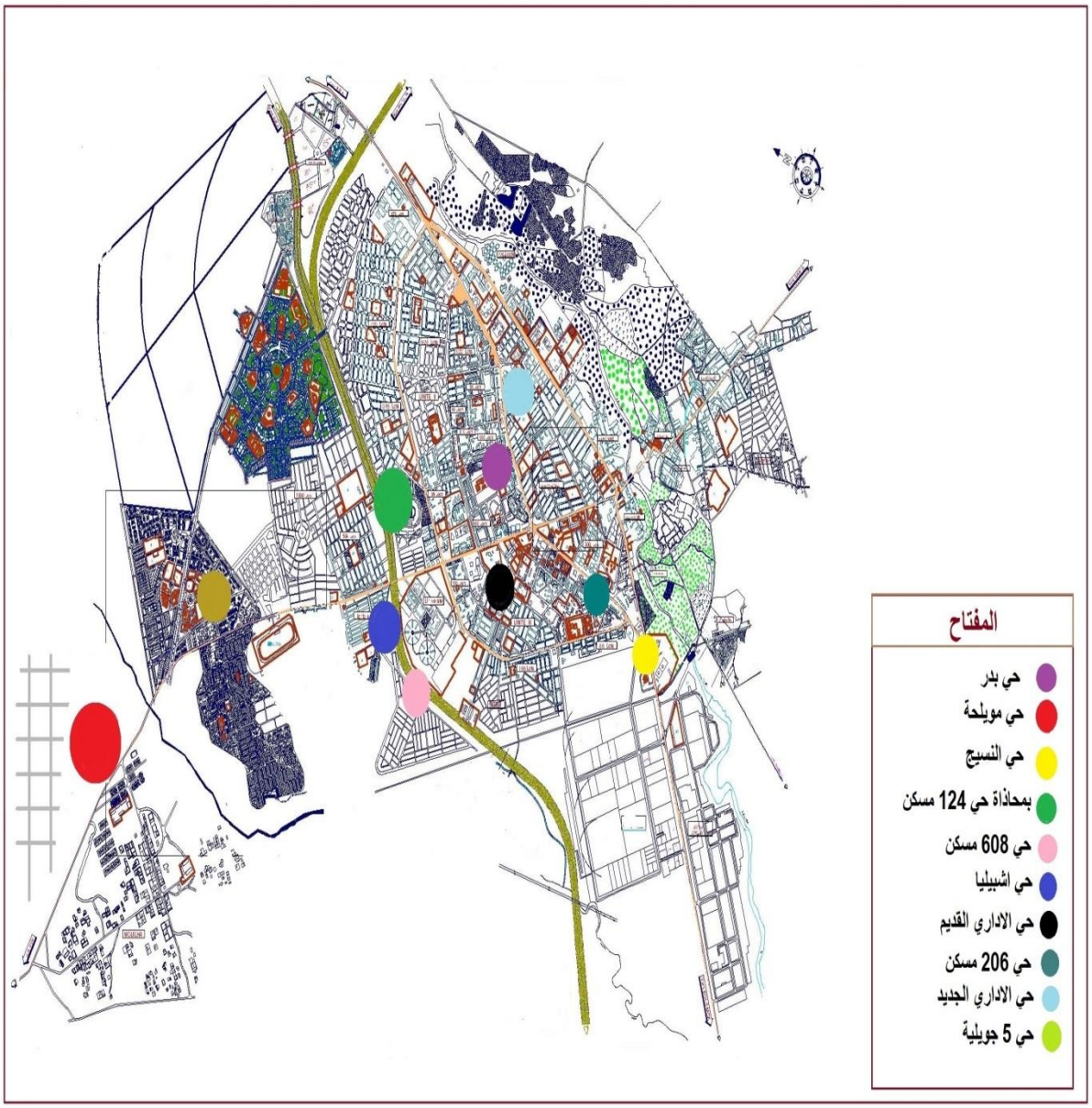


المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لولاية المسيلة + معالجة الطالب 2016 .

- **الحي الاداري الجديد :**

تم انجاز 30 محل تجاري في هذا الحي ، اذ بلغ عدد المحلات المستغلة 15 محل اي بنسبة تحقيق المستهدف من المخطط الاجمالي للبرنامج بـ 3,20 % ، الا اننا نلمس بان هناك خلل في طبيعة استغلال المحلات (لاتتماشى مع كيفيات المنح وفق المرسوم التنفيذي السالف الذكر ) انظر الصورة رقم 01 .

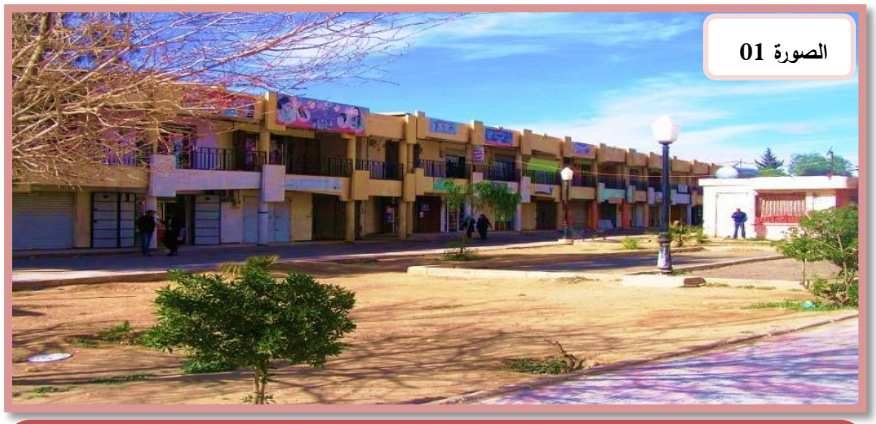


**توضح الصورة (1) الوضعية التي تشهدها المحلات بالحي الاداري الجديد.**

**المصدر: الطالب 2016**

**حي بدر :**

تم انجاز 54 محل في هذا الحي تتموضع هذه المحلات ضمن النسيج السكني ، الا اننا لم نلتمس اي نشاط مهني اوحرفي في هذه المحلات ، اضافة الى ذالك الحالة المتدهورة لهذه الاخيرة انضر الصورة رقم :02 .

**توضح الصورة (4) ) الوضعية التي تشهدها المحلات بحي بدر .**

**مصدر: الطالب 2016**

**حي 05 جويلية :**

تم انجاز ضمن هذا الحي السكني الجماعي 74 محل اذ بلغ عدد المحلات حيز الاستغلال محلان اي بنسبة 0,48 % من ما كان مستهدف من المخطط العام للبرنامج أنظر الصورة رقم 03 .

**توضح الصورة (3) الوضعية التي تشهدها المحلات بحي 5 جويلية.**

**المصدر: الطالب 2016**

**حي 608 مسكن :**

تم انجاز في هذا الحي 30 محل تتموضع بجانب خط السكة الحديدية ، اذ بلغ عدد المحلات المستغلة 12 محل اي بنسبة 2,45 % من مجموع ما كان مستهدف منه . انظر الصورة 04 .

**توضح الصورة (04) الوضعية التي تشهدها المحلات .**

**المصدر: الطالب 2016**

**حي مويلحة :**

تم انجاز 80 محل بهذا الحي وقدر عدد المحلات المستغلة محل واحد للخضر والفواكه اي بنسبة تحقيق المستهدف من المخطط العام للبرنامج 0,20 % ، تتموضع هذه المحلات في منطقة معزولة لا تشهد اي دينامية تجارية او مسكنية ، وما تم ملاحظته اثناء العمل الميداني ان جل المحلات في حالة متدهورة ، انظر الصورة رقم 05 .

الصورة 05

توضح الصورة (05) الوضعية التي تشهدها المحلات .

المصدر: الطالب 2016

**حي اشبيليا القديمة :**

تم انجاز 52 محل تتموضع هذه الاخيرة بمحاذاة خط السكة الحديدية ، لا تشهد هذه المحلات اي نشاط مهني اوحرفي ،معنى ذلك انها لم تحقق المستهدف منها، اضافة الى ذلك الحالة المتدهورة لهذه الاخيرة انظر الصورة رقم 06 .

الصورة 06

توضح الصورة (6) الوضعية التي تشهدها المحلات بحي اشبيليا .

المصدر: الطالب 2016

**بمحاذاة حي 124 مسكن :**

تم انجاز 98 محل بهذا الحي ، وقدر عدد المحلات المستغلة محل واحد للحدادة العامة اي بنسبة تحقيق المستهدف من المخطط العام للبرنامج 0,20 % ، تتموضع هذه المحلات بمحاذاة خط السكة الحديدية في منطقة لا تشهد اي دينامية تجارية او سكنية انظر الصورة رقم : 07 .

توضح الصورة (07) الوضعية التي تشهدها المحلات بمحاذاة هذا الحي

المصدر: الطالب 2016

**حي 206 مسكن :**

تم انجاز 20 محل في هذا الحي بمحاذاة الطريق الوطني رقم 60 وقدر عدد المحلات المستغلة 03 محلات مستغلة في الانشطة التالية : مكتب الدراسات المعمارية ، مطعم ، مؤسسة اشغال الكهرباء العامة ، اي بنسبة تحقيق المستهدف من المخطط العام للبرنامج 0,61 % ، انظر الصورة رقم 08 .

توضح الصورة (08) الوضعية التي تشهدها المحلات

المصدر: الطالب 2016

**حي النسيج (في محطة نقال المسافرين القديمة) :**

تم انجاز 40 محل ضمن هذه المحطة ، وقدر عدد المحلات المستغلة بمحل واخد للتبغ والكبريت ، وما تم ملاحظته اثناء العمل الميداني ان جل المحلات في حالة متدهورة ، انظر الصورة رقم 09 .

الصورة 09

**توضح الصورة (09) الوضعية التي تشهدها المحلات بحي النسيج .**

**المصدر: الطالب 2016**

الوضعية المتدهورة للمحلات بحي النسيج ( انظر الصورة رقم 10 ) :

الصورة 10

**توضح الصورة (10) الحالة المتدهورة التي تشهدها المحلات ذات الاستعمال الحرفي بحي النسيج .**

**مصدر: الطالب 2016**

**الحي الاداري :**

تم انجاز 10 محلات تتموضع بمحاذاة الترقية العقارية نكز مقابل المعهد الوطني للشبه الطبي قدر عدد المحلات المستغلة بـ 03 محلات اي بنسبة تحقيق المستهدف من المخطط العام للبرنامج 0,61 % ، انظر الصورة رقم 11 .

الصورة 11

توضح الصورة (11) الوضعية التي تشهدها المحلات بالحي الاداري .

المصدر: الطالب 2016

و يوضح الجدول التالي ملخص حول وضعية المحلات ذات الاستعمال المهني و الحرفي بالمدينة

الجدول رقم ( 28 ) : وضعية المحلات ذات الاستعمال المهني و الحرفي بمدينة المسيلة

| تموضع المحلات | عدد المحلات المنجزة | عدد المحلات المستغلة | نسبة تحقيق المستهدف % |
|---|---|---|---|
| حي الاداري | 10 | 03 | 0 .61 |
| حي الاداري الجديد | 30 | 15 | 3 .07 |
| حي بدر | 54 | 00 | 00 |
| حي 05 جويلية | 74 | 02 | 0.48 |
| حي 608 مسكن | 30 | 12 | 2.45 |
| حي مويلحة | 80 | 01 | 0.20 |
| اشبيليا القديمة | 52 | 00 | 00 |
| بمحاذاة حي 124 | 98 | 01 | 0.20 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| مسكن | | | |
| حي 206 مسكن | 20 | 03 | 0.61 |
| حي النسيج (في محطة نقل المسافرين القديمة) | 40 | 01 | 0.20 |
| المجموع | 488 | 38 | 7.78 |

المصدر : من اعداد الطالب

**2 – 1 – 1 – هـ- التنظيم المجالي للمشروع :**

المحلات ذات الاستعمال المهني و الحرفي هي عبارة عن فضاء يتربع المحل الواحد على مساحة تقدر دبـ : 24 م2 ذات طابقين كما هو موضح في الشكل أدناه :

الشكل رقم (03): التنظيم المجالي للمحلات بمدينة المسيلة

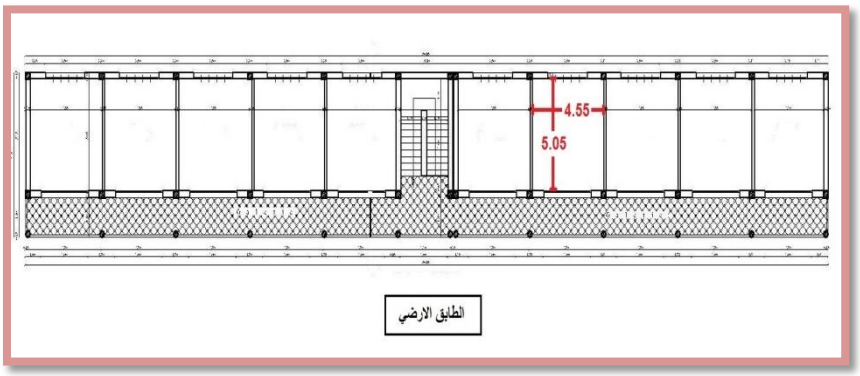


الشكل رقم (04) : نموذج لواجهة المشروع

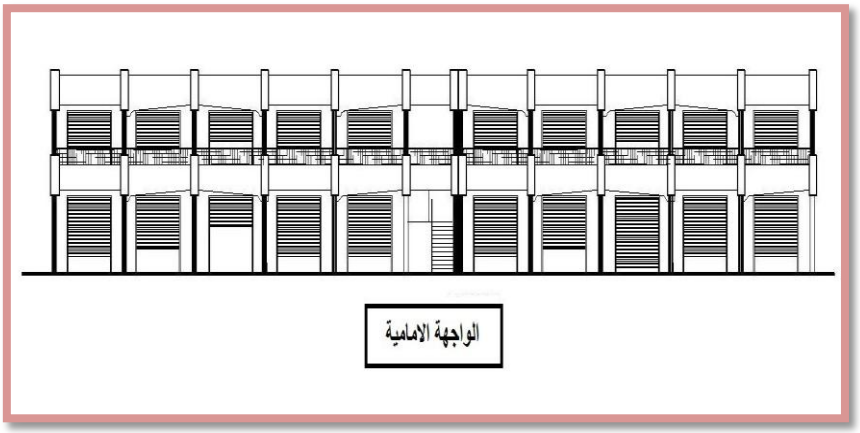

**2 – 1 – 1 – و– الوظائف و النشاطات :**

كما سبق وان ذكرنا تهدف هذه المحلات ذات الاستعمال الحرفي والمهني الى ترقية العمل الحرفي ، وكذا خلق نشاطات متعلقة بأجهزة ترقية الشغل ، هذا الشيء الذي نلتمسه حتى بالنسبة للمحلات المستغلة بناءا على المعاينة الميدانية التي قمنا بها وتتمثل مجمل النشاطات بالنسبة للمحلات المستغلة فيما يلي :

– مكاتب دراسات الهندسة المعمارية والعمرانية .

– مؤسسة اشغال الكهرباء العامة .

– حلاقة نساء ، حلاقة رجال .

– ميكانيك السيارت .

**2 – 1 – 1 – ز – درجة النجاح :**

تم انجاز 488 محل موزعة على أحياء مختلفة ( حي اشبيليا القديمة ، الحي الاداري ، الحي الاداري الجديد ، حي بدر ، حي مويلحة ، حي 5 جويلية ، حي 608 مسكن ، حي النسيج ، بمحاذاة حي 124 مسكن ، حي206 مسكن ) حيث بلغ عدد المحلات المستغلة 38 محل منذ إنجازها حيث قدرت نسبة تحقيق المستهدف بـ : 07,78 % من ما كان مستهدفا منها في المخطط الاصلي بناءا على ما توصلنا اليه من خلال مقارنة الوضع الراهن بالوضع المستهدف .

من ناحية أخرى ( الفنية والهندسية ) فنرى بأن حجم المشروع ، تشكيله وتنظيمه الداخلي لا يتناغم مع طبيعة الفاعلية المنوط لها ، بطبيعة الحال ونحن نتكلم عن نشاط حرفي بمعنى أخر ممارسة نشاط حرفي يتطلب فضاء أكبر من ذالك الذي تم تخصيصه ،هذا الاخير من شانه ان يسمح بإنسيابية العمل داخل هذا الفضاء ، وكذا الشيء الذي لم نلتمسه عدم إستجابة هاته المحلات للتغيرات المستقبلية من حيث إمكانية توسيع أو تقليص الفضاءات وفقا للمتطلبات التقنية والوظيفية المستجدة ، إضافة الى ذلك كل المواقع التي تم تنفيذ المشروع عليها لا تستجيب للفاعلية المنوط لها من ناحية الامكانيات المتوفرة فيها .

## 2 – 1 – 2 – المشروع الثاني : الاسواق التجارية اليومية

سنتناول في هذه العينة دراسة لسوق التجاري اليومي بحي 1000 مسكن .

### 2 – 1 – 2 – أ – ظروف النشأة :

تعد الاسواق التجارية اليومية من بين الفضاءات التي تهدف الى تسهيل وتنظيم المبادلات التجارية ، كما تهدف الى القضاء على التجارة الموازية ولغرض ذلك تم انشاء سوق يومي بحي 1000 مسكن نظرا للوضعية التي يشهدها هذا الاخير .

### 2 – 1 – 2 – ب – تقيم المشروع :

تم تخصيص مبنى ذو ثلاث طوابق لإحتواء هذه الفاعلية بعدد أماكن يقدر بـ : 15 مكان للطابق الواحد يتموضع هذا الاخير ضمن النسيج السكني ، بناءا على المعاينة الميدانية التي قمنا بها لم نلتمس اي نشاط تجاري في هذا السوق انظر الصورة رقم : 12 .

الصورة 12

توضح الصورة (12) الوضعية التي يشهدها ا لسوق التجاري .

المصدر: الطالب 2016

التجارة الموازية بحي 1000 مسكن

الصورة 13

الصورة 14

**توضح الصورة (13) الوضعية التي يشهدها حي 1000 مسكن اضافة الى ذلك التجارة الموازية بهذا الحي بالرغم من احتواء الحي على سوق تجاري .**

**المصدر: الطالب 2016**

## 2 – 1 – 2 – ج – التنظيم المجالي لسوق حي 1000 مسكن :

يمثل المخطط الموضح ادناه التنظيم المجالي لهذا السوق اذ يتربع المكان الواحد على مساحة تقدر بـ : 16 م2 .

الشكل رقم (05 ) : التنظيم المجالي لسوق حي 1000 مسكن بمدينة المسيلة

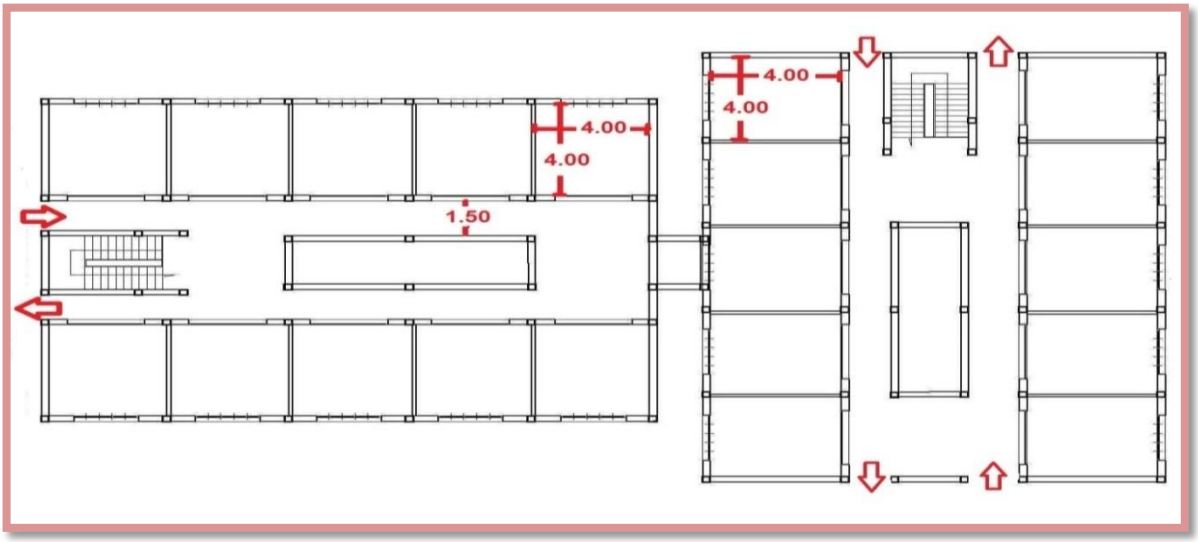


المصدر : من اعداد الطالب بناء على المعاينة الميدانية

### 2 – 1 – 2 – د- الوظائف و النشاطات :

كما سبق وان ذكرنا لم نلتمس اي نشاط تجاري في هذا السوق منذ انجازه رغم الوضعية التي يشهدها حي 1000 مسكن ( التجارة الموازية ) .

ويوضح الجدول التالي عدد الاماكن المستغلة بالسوق التجاري بحي 1000 مسكن

الجدول رقم 29 : نسبة تحقيق المستهدف لسوق حي 1000 مسكن بمدينة المسيلة

| التعين | عدد الاماكن الموجودة | عدد الاماكن المستغلة | نسبة تحقيق المستهدف |
|---|---|---|---|
| سوق حي 1000 مسكن | 60 | 00 | % 00 |

المصدر : من اعداد الطالب بناء على المعاينة الميدانية

### 2 – 1 – 2 – هـ – درجة النجاح :

تم تخصيص 60 مكان للمبادلات التجارية بسوق حي1000 مسكن تتموضع هذه الاخيرة ضمن المجال السكني ، ومن خلال الاستطلاع الميداني وبناءا على الوضع الراهن الذي يشهده هذا الاخير تبين ان هذا المشروع لا يشهد اي نشاط تجاري ( ليس حيز الاستغلال ) .

من الناحية الفنية والهندسية فنرى بان حجم المشروع ، تشكيله وتنظيمه الداخلي لا يتناغم مع طبيعة الفاعلية المنوط لها ،ونحن نعي بأن السوق له تشكيل وتنظيمه المحدد ، اما من الناحية الوظيفية لم نلتمس كفاءة المبنى لأداء الفاعلية المنوط لها من حيث عدم كفاءة منظومة الحركة من حيث تسهيلها للعمل وعدم خلقها للزحام علما أن محاور الحركة يقدر عرضها بـ : 1.5 م وكذا عدم مرونة إستخدام المبنى من حيث إمكانية توسيع أو تقليص الفضاءات وفقا للمتطلبات التقنية والوظيفية المستجدة ، فمدى الاستجابة لهذا الجانب تعني كفاءة المبنى ، إضافة إلى ذلك اختيار ارضية المشروع لم تكن مدروسة باعتبار ان الارضية التي تم تنفيذ عليها المشروع عبارة عن مساحة مرفقة بالسكن ( ساحة لعب) .

**2 – 2 – دراسة العينة الثانية :**

تخص هذه العينة التنمية المحلية في بعدها الثقافي وسيتم دراستها على النحو التالي :

**2 – 2 – 1 – المشروع الاول : متاحف ( متحف المجاهد ) :**

**2 – 2 – 1 – أ – ظروف النشاة :**

أنشئ متحف المجاهد لولاية المسيلة بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 06 ذي القعدة 1427هـ الموافق لـ 2006/11/27 ، حيث يعد أحد الملحقات التسعة للمتحف الجهوي لبسكرة .

**2 – 2 – 1 – ب – الاطار التشريعي:**

حددت مهام المتحف بموجب المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 170/08 المؤرخ في 07 جمادى الثانية عام 1429 هـ الموافق لـ 11 جوان 2008، المتضمن إنشاء متاحف جهوية للمجاهد ، ( انظر الملحق رقم 02 ) يهدف هذا المشروع الى :

- جمع وجرد الممتلكات التاريخية والثقافية المتعلقة بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وجبهة التحرير الوطني .
- تنظيم معارض دائمة ومؤقتة اومتجولة تجاه الجمهور .
- تسجيل الشهادات الحية المرتبطة بموضوعها ، لا سيما شهادات المجاهدين .
- تنظيم ندوات و ملتقيات و محاضرات والايام الدراسية ذات العلاقة باهدافها .

**2 – 2 – 1 – ج – تقيم المشروع :**

يقع متحف المجاهد ببلدية المسيلة بحي النصر، يحده شرقًا مسجد الزبير بن العوام و غربًا ساحة أول نوفمبر و شمالاً الطريق الفاصل للمجمع السكني أما جنوبًا طريق فاصل للحي الإداري الجديد ، تقدر مساحته الإجمالية بـ : 1878.80 م$^2$ انظر الصورة رقم : 15 .

توضح الصورة (15) الوضعية التي يشهدها متحف المجاهد .

المصدر : الطالب 2016

## 2 – 2 – 1 – د- التنظيم المجالي للمتحف :

يوضح الشكل الموضح أدناه التنظيم المجالي للمتحف بالنسبة للطابق الاول والطابق الثاني

الشكل رقم ( 06 ) : التنظيم المجالي للمتحف بمدينة المسيلة :

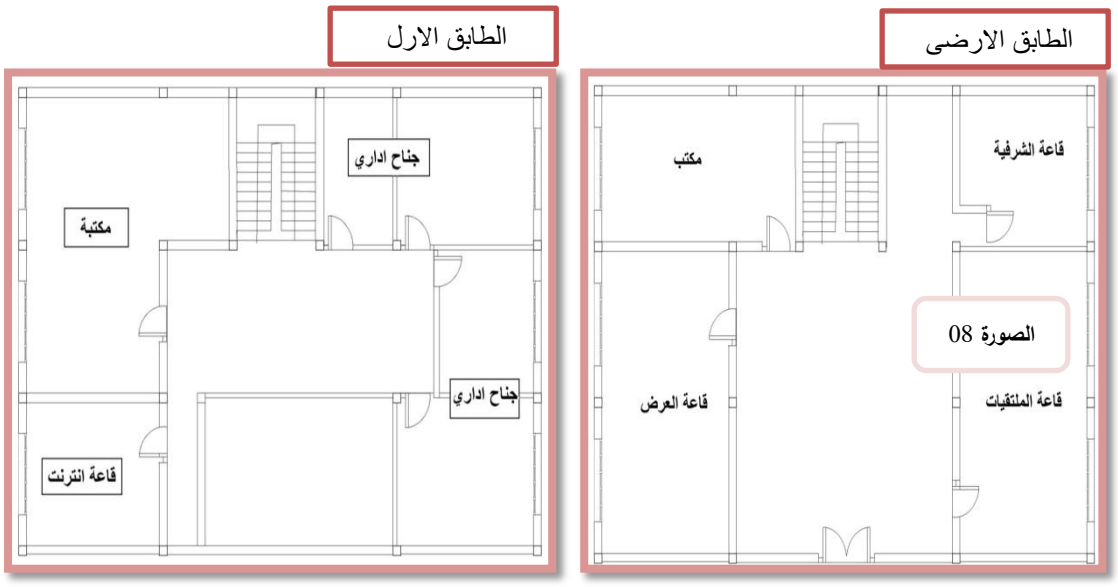


المصدر : من اعداد الطالب

**2 – 2 – 1 – هـ – درجة النجاح :**

تتمثل الوظيفة الأساسية للمتحف في كونه فضاء يهدف إلى ترقية ثقافة الجماهير من خلال النشاطات والخدمات التي يقدمها ، على الرغم من ذلك وبناء على الوضع الذي يشهده المتحف ومن خلال المعاينة الميدانية التي قمنا بها لم نلتمس أي اقبال من طرف الجمهور، رغم ما يحتويه هذا الأخير ( مكتبة ، قاعة العرض ، قاعة انترنيت ، قاعة للملتقيات ) .

من ناحية أخرى (الفنية والهندسية) نرى بأن تشكيل المتحف حجمه وتنظيمه الداخلي لايتلائم مع طبيعة الفاعلية المنوط لها ، من خلال كفاية الفضاءات التي يحتويها لإيواء الفعاليات من حيث الحجم والنوعية ، أما من الناحية الوظيفية لم نلتمس كفاءة المبنى لأداء الفاعلية المنوط لها من حيث عدم مرونة إستخدام المبنى من حيث إمكانية توسيع أو تقليص الفضاءات وفقا للمتطلبات التقنية والوظيفية المستجدة ( مدى استجابة هذه الفضاءات للتغيرات المستقبلية ) ، إضافة الى ذلك إختيار أرضية المشروع لم تخضع الى دراسة دقيقة من حيث تموضعه وعلاقته بالبيئة المحيطة به .

**2 – 2 – 2 – المشروع االثاني : المكتبات العمومية :**

**2 – 2 – 2 – أ – ظروف النشاة :**

تعد المكتبة المركزية للمطالعة العمومية لولاية المسيلة – بودراي بلقاسم – من المكتبات العامة التي أنشأت في إطار قرار رئيس الجمهورية – مكتبة لكل بلدية – و لقد تم تدشينها بتاريخ 09 ذو القعدة 1431 هـ الموافق لـ 17 أكتوبر 2010 وهي مؤسسة علمية ، ثقافية تربوية و اجتماعية تهتم بجمع مختلف مصادر المعلومات المطبوعة و تنميتها بطرق مختلفة تسعى مكتبة المطالعة العمومية بكافة إمكانياتها المتاحة البشرية و المادية لتحقيق الأهداف التالية :

- ترسيخ عادة القراءة لدى مختلف أفراد المجتمع باعتبارها وسيلة فعالة لاكتساب مختلف العلوم.
- تشجيع و تطوير البحث العلمي لما له من دور أساسي في تحريك عجلة التنمية في شتى المجالات.
- الإهتمام بالأطفال و تطوير قدراتهم الإدراكية و المعرفية لإعداد جيل متعلم ومثقف وواعد.
- إكتشاف المواهب المختلفة و العمل على تشجيعها و تطويرها من خلال برامج خاصة .
- الحد من ظاهرة الأمية و الأمية المعلوماتية و التكنولوجية.
- إحياء المناسبات الدينية و الوطنية و المحلية بالمنطقة لتنمية الإحساس بالإنتماء.

– تنمية الثقافة المحلية بالمنطقة التي تتواجد بها المكتبة.

**2 – 2 – 2 – ب – الاطار التشريعي :**

حددت مهام المكتبة العمومية بموجب المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 07–275 المؤرخ في 06 رمضان عام 1428 الموافق ل18 سبتمبر 2007 ، و القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 01 ربيع الأول 1430 الموافق 20 فبراير 2009

**2 – 2 – 2 – ج– تقيم المشروع :**

تقع المكتبة المركزية للمطالعة العمومية لمدينة المسيلة – بودراي بلقاسم – في حي وعواع المدني بالمنطقة التجارية المركزية لمدينة المسيلة انظر الصورة رقم : 16 .

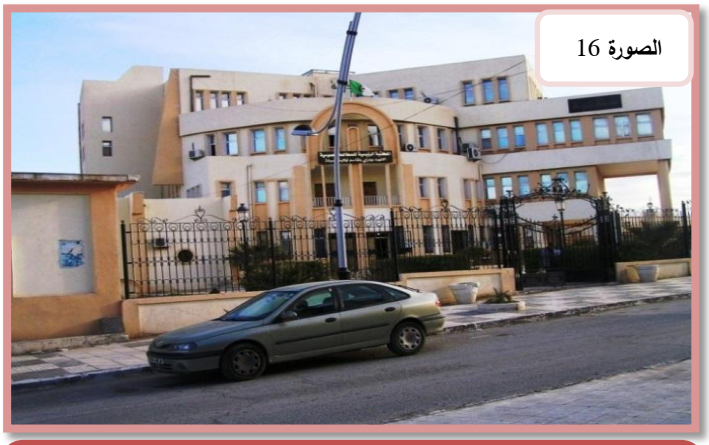

الصورة 16

توضح الصورة (16) الوضعية التي تشهدها المكتبة العمومية .

المصدر: الطالب 2016

**2 – 2 – 2 – د – التنظيم العام للمشروع :**

تحتوي المكتبة العمومية على مجموعة من القاعات( مكتبة الطفل ، قاعة مطالعة كبار ، قاعة الباحثين ، قاعة المتوسط والثانوي ، قاعة الانترنت ) بطاقة استعاب تقدر بـ : 247 مقعد كما تحتوي على 6299 عنوان ويقدر اجمالي النسخ بـ : 16667 نسخة كما هو موضح في الجدولين أدناه :

الجدول رقم ( 30 ): طاقة استعاب المكتبة العمومية بمدينة المسيلة

| القاعات | الفئات |
|---|---|
| مكتبة الطفل | 50 مقعد |
| قاعة مطالعة كبار | 90 مقعد |
| قاعة الباحثين | 20 مقعد |
| قاعة المتوسط والثانوي | 70 مقعد |
| قاعة الانترنت | 17 مقعد |
| المجموع | 247 مقعد |

المصدر : محافظة المكتبة العمومية بمدينة المسيلة

الجدول رقم ( 31 ) : حجم الأرصدة الوثائقية بالمكتبة العمومية

| طرق الاقتناء | عدد العناوين | عدد النسخ |
|---|---|---|
| الشراء | 2698 | 8481 |
| الهبة | 3601 | 8186 |
| المجموع | 6299 | 16667 |

المصدر : محافظة المكتبة العمومية بمدينة المسيلة

و يوضح الجدول التالي ملخص حول معدل الاقبال على المكتبة العمومية :

الجدول رقم ( 32 ) : ملخص حول معدل الاقبال على المكتبة العمومية

| القاعات | الفئات | معدل الاقبال الاسبوعي | معدل الاقبال اليومي | نسبة تحقيق المستهدف |
|---|---|---|---|---|
| مكتبة الطفل | 50 | 18 | 3 | / |
| مكتبة مطالعة كبار | 90 | 60 | 10 | / |
| قاعة الباحثين | 20 | 24 | 4 | / |
| قاعة المتوسط والثانوي | 70 | 30 | 5 | / |
| قاعة الانترنيت | 17 | 24 | 4 | / |
| المجموع | 247 | 156 | 26 | 10,52 |

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على المعاينة الميدانية

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن معدل الإقبال من طرف الجمهور على المكتبة العمومية ضعيف مقارنة بعدد المقاعد المخصصة لذلك حيث قدر معدل الاقبال اليومي بـ : 26 قارئ بنسبة تحقيق مستهدف 10.52 % من اجمالى المقاعد المخصصة .

**2 – 2 – 2 – هـ – درجة النجاح :**

تعد المكتبة المركزية للمطالعة العمومية مؤسسة علمية ، ثقافية تربوية و اجتماعية ، تسعى بكافة إمكانياتها المتاحة البشرية و المادية لتحقيق تنمية الثقافة المحلية بالمنطقة التي تتواجد بها .

لغرض الوقوف ومعرفة مدى تحقيق المشروع ما كان مستهدفا منه ، تم الانخراط في المكتبة ، لغرض التقرب اكثر من المشروع ، رغم ما تحتويه المكتبة من وسائل مادية وبشرية . وبالرغم من الامكانيات المتوفرة في الموقع ( تموضعها بالقرب من مجموعة من التجهيزات التعليمية ) وبناءا على الوضع الذي تشهده هاته الاخيرة ومن خلال الاستطلاع الميداني الذي قمنا ، إلتمسنا معدل إقبال ضعيف جدا من طرف الجمهور بمعدل متوسط يومي يقدر بـ : 26 قارئ في اليوم مقارنة بعدد الاماكن المخصصة اي بنسبة تحقيق مستهدف 10.52 % من اجمالى المقاعد المخصصة .

من ناحية أخرى نرى بان التنظيم العام للمكتبة وتشكيلها الداخلي لايتناغم مع طبيعة الفاعلية المنوطة لها علما ان التنظيم العام للمكتبات يخضع بالضرورة الى شروط خاصة ومحددة من حيث الشكل العام ( التشكيل ) ، التصميم الداخلي للفضاءات ( النمط ، الالوان والاضاءة ، منظومة الحركة ) وكذا من حيث الملائمة وتشمل الخصوصية ( خصوصية توفر الامان ، توفر الخدمات ، السيطرة على الضوضاء ، مشاهدة الزائرين للمبنى ) وكذاالعوامل المرتبطة بالمعنى الجمالي ( الترابط ، الوحدة والهوية ، والهيمنة التي توفرها الكتلة ) كل هذا لم نلمسه في هذا المشروع .

**2 – 2 – 3 – المشروع االثالث : دور الشباب**

تخص هذه العينة قطاع الشباب والرياضة وسيتم فيها دراسة المؤسسات الشبابية ( دور الشباب ) دار الشباب الشهيد ميمون الحاج المتواجدة بمدينة المسيلة .

**2 – 2 – 3 – أ – ظروف النشاة :**

حسب مانصت عليه المادة 04 من القرار المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1428 الموافق لـ 04 يوليو 2007 الذي يحدد شروط انشاء مؤسسات الشباب ومهامها وتنظيمها وسيرها وكذا تعداد ونوع المستخدمين العاملين بها ومؤهلاتهم ، يكرس انشاء كل مؤسسة شباب بمقرر من وزير الشباب والرياضة ( أنظرالملحق رقم 04 )، تهدف هذه المؤسسة الشبابية الى :

- المساهمة في التربية والمواطنة للشباب .
- توفير فضاءات للجمهور لتعميم العلوم والتقنيات والاعلام المتعدد الوسائط .
- تطوير انشطة الاعلام تجاه الشباب ووضع في متناولهم كل المعلومات التي تسمح بتوجيههم وتمكن من إدماجهم في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .
- تقديم مساعداتها التقنية للشباب لتحقيق مشاريعهم .
- تشجيع المبادلات الوطنية و الدولية للشباب .
- المساهمة في تطوير نشاطات الاعلام والاتصال والوقاية العامة والتربية الصحية لفائدة الشباب.
- توفير فضاءات للشباب تسمح لهم بعرض إبداعاتهم وإبراز نشاطاتهم الفنية والثقافية والعلمية للجمهور من خلال المعارض والتظاهرات ,

**2 – 2 – 3 – ب – الاطار التشريعي :**

حددت مهام دار الشباب بموجب القرار المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1428 الموافق لـ 04 يوليو 2007 الذي يحدد شروط انشاء مؤسسات الشباب ومهامها وتنظيمها وسيرها وكذا تعداد ونوع المستخدمين العاملين بها ومؤهلاتهم في مادته الخامسة انظر الملحق رقم ( ) ,

**2 – 2 – 3 – ج– الوضعية الحالية لدار الشباب** (ميمون الحاج ) :

تقع دار الشباب ميمون الحاج بمدينة المسيلة يحدها من الشمال مديرية الشباب والرياضة من الجنوب حي 124 مسكن من الغرب الملعب البلدي من الشرق طريق الرابط بين الجامعة والقطب انظر الصورة رقم 17 .

الصورة 17

**توضح الصورة (17) الوضعية التي تشهدها دار الشباب ميمون الحاج .**

**المصدر: الطالب 2016**

## 2 – 2 – 3 – د – التنظيم المجالي للمشروع :

تحتوي دار الشباب ميمون الحاج على مجموعة من الفضاءات ( قاعة للعروض ، قاعة الاصغاء النفساني ، قاعة العاب ، قاعة الفن التشكيلي ، قاعة السمعي البصري ، مكتبة ) ، ويوضح الشكل أدناه التنظيم المجالي لدار الشباب ميمون الحاج .

الشكل رقم ( 07 ) : التنظيم المجالي لدار الشباب ميمون الحاج بمدينة المسيلة

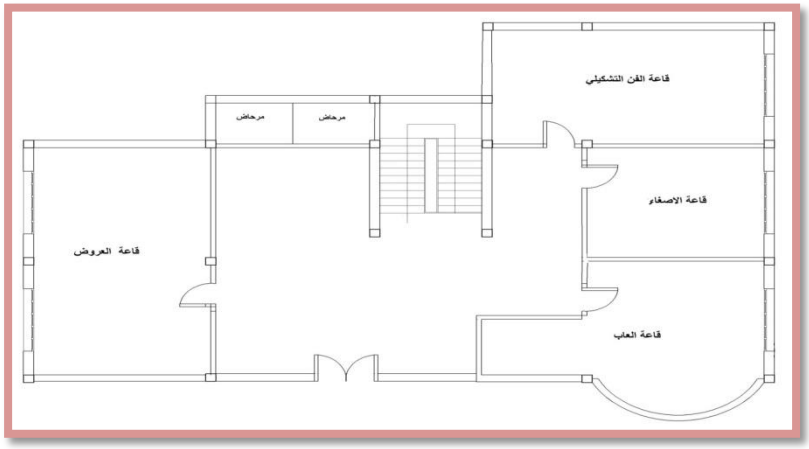


المصدر : الطالب بالاعتماد على الرفع الميداني

**2 – 2 – 3 – هـ – درجة النجاح :**

تم انجاز العديد من دور الشباب التي تعتبر بمثابة فضاء للشباب تسمح لهم بعرض إبداعاتهم وإبراز نشاطاتهم الفنية والثقافية والعلمية وتعمل على تطويرها ، كما من شأنها أن تقدم مساعدات للشباب لتحقيق مشاريعهم .

من خلال المعاينة الميدانية التي قمنا بها لدار الشباب ميمون الحاج بمدينة المسيلة ، لمسنا اقبال ضعيف جدا من طرف الشباب على هاته الفضاءات ,

من ناحية أخرى بالنظر إلى طبيعة تشكيلها وتنظيمها الداخلي لم نلتمس توفرها على فضاءات حقيقية تسمح للشباب بعرض إبداعاتهم وإبراز نشاطاتهم الفنية والثقافية والعلمية ،

**2 – 3 – دراسة العينة الثالثة :**

تخص هذه العينة التنمية المحلية في بعدها الاجتماعي وسيتم دراستها على النحو التالي :

**2 – 3 – 1 – المشروع الاول : قاعة العلاج بحي مويلحة**

**2 – 3 – 1 – أ – ظروف النشاة :**

انشات قاعات العلاج تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 07-140 الصادر في 19 ماي 2007 الذي يتضمن انشاء مؤسسات عمومية استشفائية و مؤسسات عمومية للصحة الجوارية بهدف هذا المشروع الى التكفل بصفة كاملة بالحاجات الصحية السكان ، وكذا ترقية القطاع الصحي ، وكذا توفير التغطية الصحية لأكبر عدد ممكن من السكان ( أنظر الملحق رقم 03 ) .

**2 – 3 – 1 – ب – الوضعية الحالية للمشروع :**

تتموضع قاعة العلاج المتواجدة في هذا الحي ضمن النسيج السكني فهي عبارة في الاصل عن سكن تطوري تم تحويله إلى قاعة علاج ، أما بالنسبة للامكانيات التي تتوفر عليها هاته القاعة لم نلتمس توفرها على اي إمكانيات سواء من الناحية المادية أو البشرية ( من خلال معاينتنا الميدانية ) وتوضح الصورة الموضحة أدناه الوضعية التي تشهدها هاته الاخيرة .

توضح الصورة (18) الوضعية التي تشهدها قاعة العلاج بحي المويلحة

المصدر: الطالب 2016

## 2 – 3 – 1 – ج – التنظيم المجالي لقاعة العلاج :

يبين الشكل الموضح أدناه التنظيم المجالي لقاعة العلاج المتواجدة بحي مويلحة

الشكل رقم ( 08 ) : التنظيم المجالي لقاعة العلاج بمدينة المسيلة

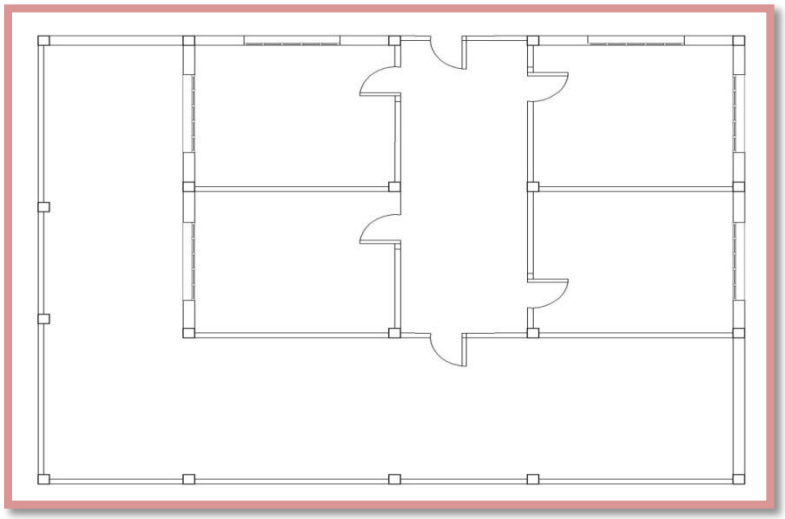

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الرفع الميداني

## 2 – 3 – 2 – المشروع الثاني : قاعة العلاج بحي سيدي عمارة

### 2 – 3 – 2 – أ – وضعية قاعة العلاج بحي سيدي عمارة :

تتموضع قاعة العلاج المتواجدة في هذا الحي ضمن النسيج السكني كما هو موضع في الصورتين ادناة الصورة رقم : 19 .

الصورة 19

توضح الصورة (19) الوضعية التي تشهدها قاعة العلاج بحي سيدي عمارة

المصدر: الطالب 2016

### 2 – 3 – 2 – ب – التنظيم المجالي لقاعة العلاج بحي سيدي عمارة :

يبين الشكل الموضح أدناه التنظيم المجالي لقاعة العلاج المتواجدة بهذا الحي .

الشكل رقم ( 09 ): التنظيم المجالي لقاعة العلاج بمدينة المسيلة

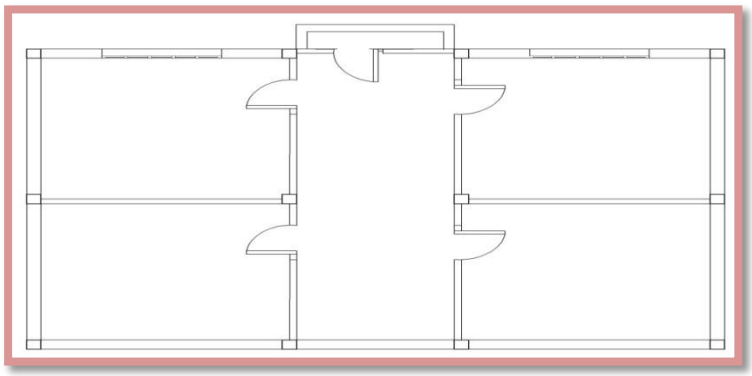

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الرفع الميداني

### 2 – 3 – 2 – ج– درجة النجاح :

تم إنشاء مجموعة من المؤسسات العمومية الاستشفائية ( قاعات العلاج ) بمدينة المسيلة التي تهدف في مجملها إلى ترقية القطاع الصحي وتوفير التغطية الصحية اللازمة ، فمن خلال ما سبق طرحه فيما يخص الوضعية التي تشهدها هاته القاعات ، وبناءا على المعاينة الميدانية التي قمنا بها لم نلتمس أي خدمة على مستوى هاته القاعات .

من ناحية أخرى بالنظر إلى طبيعة تشكيلها حجمها وتنظيمها الداخلي نرى بأنها لاتتلائم مع طبيعة الفاعلية المنوط لها ، من خلال كفاية الفضاءات التي تحتويها لإيواء الفعاليات من حيث الحجم والنوعية، ونحن نعي بأن تخطيط مثل هاته المشاريع يخضع بالضرورة إلى شروط خاصة نظرا لطبيعتها الخاصة .

**الخلاصة :**

تناول الفصل التعرف على اساليب تخطيط المشاريع العمرانية من خلال دراسة لبعض البرامج التنموية تمس التنمية المحلية في بعدها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، حيث تم تحديد ظروف نشاتها والجهات المسؤولة عنها ، ومعرفة مدى تحقيقها ما كان مستهدفا منها ، حيث تبين من خلال العينة التي تم دراستها أن هذه الاخيرة لم تحقق ما كان مستهدف منها ,

وتوصل الفصل الى ان اسلوب تخطيط المشاريع العمرانية يتسم بالمركزية (ادارة تنفيذية ) مستخدمة على جميع المستويات ، حيث ان أهدافها هي تنفيذ المخططات في إطار التمويل المقترح من الموازنة ، وفي إطار زمني محدد وبذلك تكون الإدارة التنفيذية هي إدارة مركزية تتبع القرارات التنفيذية من خلال إطار ضيق للحركة ، هذا من شانه ان يأثر بشكل سلبي على التنمية المحلية ، مما سيترتب عن هذا الاخير( اسلوب التخطيط المركزي ) قصور وخلل في أسلوب تخطيط مشاريع التنمية المحلية بها وبالتالي إلى عدم تحقيق البرامج التنموية المستهدف منها، مما يؤكد صحة الفرضية البحثية التي تنص على "عدم تحقيق البرامج التنموية المستهدف منا يرجع بالاساس الى المركزية في تخطيط هذه البرامج التنموية وكذا عدم دقة وواقعية الاهداف المرجوة منها ، وكذا نتيجة غياب ألية الحوار و طرح الحلول والمواجهات و الشراكة و العلاقات التبادلية بين ممثلي الدولة وممثلي المجتمع .

## الخلاصة العامة:

من خلال دراستنا لموضوع تأثير لا مركزية تخطيط المشاريع العمرانية على التنمية المحلية في الجزائر امكننا ان نستخلص ان الجوهر الحقيقي للتنمية المحلية الصحيحة هو الارتقاء بجودة الحياة ومشاركة الناس في هذا الارتقاء.

وعبر هذا البحث في جانبه النظري و الميداني توصلنا الى ان الاسلوب المتبع في تخطيط مشاريع التنمية المحلية يتسم بالمركزية ، ترتب عن هذا الاخير فشل مختلف المشاريع العمرانية في تحقيق المستهدف منها ..

عمليا ان تحقيق التنمية المحلية لا يتجسد الا في اطار تخطيط لامركزي للمشاريع العمرانية ، ان تطبيق اللامركزية بفاعلية في مجال التخطيط للتنمية يعمل على تطويع برامج التنمية بسهولة إزاء حاجات السكان المحلين ومتطلباتهم ، فاللامركزية في تخطيط المشاريع العمرانية أداة ضرورية لتعزيز التنمية المحلية

وصفوة الفول ان المفتاح الحقيقي للتنمية هو ان نعطي الفرصة لكل فرد في التعبير واخذ المبادرة .

بالإضافة الى النتائج المتوصل اليها سابقا يمكننا أن ندرج مجموعة من التوصيات المتمثلة فيما يلي:

**التوصيات :** توصي الدراسة بـ :

- ضرورة الاخذ باسلوب التخطيط اللامركزي أثناء صياغة وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية .
- ضرورة المراجعة والتقييم المستمر لعمليات التنمية وإمكانية التعديل إذا ما ثبت القصور أو الفشل في تحقيق الأهداف المرجوة من المشروعات العمرانية .
- بناء قاعدة اقتصادية منفصلة بكل وحدة محلية أو مجموعة من الوحدات لدعم مشروعات التنمية بها وتحقيق اللامركزية المالية .
- إحداث هياكل مؤسسية متخصصة في العمل التخطيطي على مستوى كل وحدة محلية .
- العمل على التنسيق بين القطاعات الحكومية المختلفة من أجل خلق فكر تنموي متكامل .
- تفعيل دور المحليات في صياغة وتنفيذ ومتابعة القرارات والمشروعات .

- تفعيل دور السلطات الاقليمية والمحلية ، من خلال اسناد مهام ادارية وتخطيطية تنموية لها تزيد من فاعليتها ، وتعزز دورها في تحمل مسؤولياتها وصلاحياتها بالشكل الذي يعمل على دمج السكان المحلين في عمليات التنمية المحلية.
- تدعيم الإتصال الرأسي بين المدينة والدولة ، وخلق ألية للحوار و طرح الحلول والمواجهات و الشراكة و العلاقات التبادلية بين ممثلي الدولة وممثلي المجتمع .
- العناية التي لابد وأن توجه إلى تكوين جماعات تناقش وتدرس عملية تنمية المجتمع والمشاركة في بنائه .

# قائمة المراجع

**قائمة المراجع :**

**أ/ الكتب باللغة العربية :**

1 –ابراهيم عبد العزيز شيحا ،اصول الادارة العامة ،دار المعارف ، الاسكندرية ، 2005 .

2 – أبو بكر محمود مصطفى، **الإدارة المحلية**، االدار الجامعية للنشر والتوزيع ،الإسكندرية ،2005 .

3 – أحمد رشيد ، الإدارة المحلية والتنمية: المفاهيم العلمية، ط 2، دار المعارف، القاهرة، 1981 .

4 – احمد رشيد، الإدارة المحلية، المفاهيم العلمية ونماذج التطبيق، دار المعارف، 1999 .

5 – أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية**، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، 1987 .

6 – احمد محمد غنيم ، الادارة العامة ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، الطبعة الاولى ،2002 .

7 – الهوارى وآخرون، ، قضايا التغير والتنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1998 .

8 – جمال الدين لعويسات، مبادئ الإدارة ،الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2003 .

9 – حمدي امين عبد الهادي ، الادارة العامة العربية و المعاصرة ، اصولها العلمية وتطبيقاتها المقارنة.

10 – حسين عبد الحميد رشوان ، التخطيط الحضري ،دراسة في علم الاجتماع ، جامعة الإسكندرية .

11 – حسن ابراهيم عيد ، **د راسات في التنمية والتخطيط** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1984.

12 – رشاد أحمد عبد اللطيف ، تنمية المجتمع وقضايا الاعلام التربوي ، دارالمعرفة الجامعية ، الاسكندرية .

13 – طريف بطرس ، مقومات الادارة المحلية ، موسوعة الحكم المحلي ،الجزء الاول ،مطبعة النهضة ،1977 محمد بالقاسم بهلول ، سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيمها في الجزائر ، ج1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 .

14 – محمد محمود الطعامنة، د.سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطويرٌ، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2005 .، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1977 .

15 – محمد محمود الطعامنة، نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ،2005 .

16 – محي الدين صابر، **التغير الحضاري وتنمية المجتمع**، ط2 ، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1986.

17 – مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها، منشأة المعارف ، الإسكندرية، مصر،1987 .

18 – ميشيل تودارو ، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ ، السعودية

19 – موسى يوسف خميس ،مدخل الى التخطيط ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ،1999.

20 – موسى خليل، الإدارة المعاصرة :المبادئ، الوظائف، الممارسة، ط 1 ،بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2005 .

21 – سعد الدين إبراهيم، التنمية في مصر، الكتاب الثاني للتنمية الريفية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،1972 .

22 – شفق الوكيل، التخطيط العمراني مبادئ –أسس–تطبيقات، الجزء الأول، القاهرة، 2006 .

23 – صبري فارس الهيتي ،التخطيط الحضري ،دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009.

24 – صالح فلاحي ، مفهوم التنمية المحلية و الإستراتيجيات البديلة ، الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية ، 2008 .

25 – صفوان المبيضين وآخرون،**المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ،2001 .

26 – عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2001 .

27 – عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الدارالجامعية للنشر والتوزيع ، 2001 .

28 – عبد الحميد القاضي ، **دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي** ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ،1972 .

29 – علي الحوت، أسس التنمية و التخطيط الاجتماعي، كلية العلوم الاجتماعية ، طرابلس .

30 – علي الحطاب ، استراتجية التخطيط للمشاريع الصغيرة ، دار اسامة للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى

31 – عبد الرزاق الشيخلي،**الإدارة المحلية – دراسة مقارنة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ،2001 .

32 – عبد العزيز عبد الله مختار، **التخطيط لتنمية المجتمع**، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية ، 1995 .

33 – علي زغدود، الإدا رة المركزية في المؤسسات الإدارية، ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب .

34 – عاطف علي الخرابشة ، عثمان محمد غنيم ، دراسات في التخطيط العمراني و البيئي ، ط1 ،الجزء الاول ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2010

35 – غيث، محمد عاطف، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1987 .

36 – سميرة كامل محمد ، التنمية الاجتماعية :مفهومات أساسية ، المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية

37 – سميرة كامل محمد ، التخطيط من اجل التنمية ، المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ، 1996.

38 – سمير محمد عبد الوهاب، اللامركزية والحكم المحلي ، ط 2 دار الجلال للنشر والتوزيع، ، القاهرة ، 2001 .

**ب/ الرسائل العلمية**

1 – كتوش عاشور ، الغاز الطبيعي في الجزائر واثره في الاقتصاد الوطني ، اطروحة دكتورا ،جامعة الجزائر ، 2003 – 2004 .

2 – محمد خشمون ، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس مدينة قسنطينة ،اطروحة دكتورا ، جامعة منتوري ،قسنطينة ، الجزائر ، 2010 – 2011 .

3 – فريمش مليكة ، دور الدولة في التنمية ( دراسة حالة الجزائر ) ، اطروحة دكتورا ، كلية الحقوق والعلومالسياسية ، جامعة قسنطينة 1، الجزائر 2011 – 2012 .

4 – بن قويدر جابر ، التقسيم الاداري في الجزائر ودوره في التنمية المستدامة ( حالة دائرة بريكة – باتنة ) ، مذكرة ماجستير ، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا ، الجزائر ، 2012 .

5 – عمرو محي الدين عبد الطيف ،العمران التلقائي الريفي وتاثير العوامل الاقتصادية و الاجتماعية ، رسالة ماجستير ،كلية الهندسة ، جامعة القاهرة .

6 – الشريف دعاء محمود محمد ،الادارة المستدامة للبيئة العمرانية في الدول النامية ،اطار عمل للتطور المؤسسي ،رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة كلية الهندسة .

7 – هشام أمين مختار، تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2000 .

**ج/ تقارير ومؤتمرات**

1 – تقرير الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية ، 1978 .

2 – تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التجربة العمانية في مجال تنمية المجتمعات المحلية**، منشورات اليونسكو، نيويورك، و م أ، 1998 .

3 – الميثاق الوطني 1967 ، المعهد التربوي الوطني ، الجزائر ، 1967.

4 – حسام قضب، تقييم كفاءة وفاعلية الآليات المحلية لصناعة القرار في إدارة العمران الحضري المؤتمر العربي الإقليمي، تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة، ديسمبر 2003 .

5– المنظمة العربية للعلوم الإدارية، النمو الحضري في الوطن العربي، المؤتمر الرابع عشر للشئون الاجتماعية، جامعة الدول العربية، 1999.

6 – هاني عرب، **محاضرات الإدارة المحلية دراسة في المفاهيم والمبادئ**، ملتقى البحث العلمي ، مصر ،2008 .

7 – وزارة الداخلية و الجماعات المحلية ، تقرير ملتقى رئساء المجالس الشعبية البلدية ، الجزائر،2003

**د/ الجرائد الرسمية**

1 – الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد37، قانون رقم11 – 10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية .

2 – الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد37، قانون رقم12 – 07 مؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية

**هـ/ المجلات :**

1 – مرازقة عيسى،" معوقات تسيير الجماعات المحلية :بعض عناصر التحليل"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 14 ، جوان2006 .

2 – حسن محمد عواضة ، مقومات الادارة المحلية من وجهة نظر القانون الاداري ،مجلة المدينة العربية العدد 5 ،1982 .

3 – احمد شريفي ، تجربة التنمية المحلية في الجزائر مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 40 ، 2009 .

**و/ المراجع بالغة الاجنبية :**

1- Ahmed Mahiou, Cours D'institutions Administratives, 3eme édition ,Alger, 1981.
2- Escwa, Decentralization And The Emerging Role of Municipalities In The Escwa Region, United Nations, New York, 2001.
3- Xavier Griffer , Territoires De France : Les Enjeux Economiques Sociaux De la Décentralisation ,Economica .Paris ,1984 .
4- Weaver . C , Le Développement Par Le Bas : Vers Une Doctrine De Développement Territoire , Paris , 1988 .

# الملاحق

## الملحق رقم 01



**مرسوم تنفيذي رقم 06 – 366 مؤرّخ في 26 رمضان عام 1427 الموافق 19 أكتوبر سنة 2006، يحدد شروط وكيفيات وضع المعلبات ذات الاستعمال المهني والحرفي تحت تصرف البطالين ذوي المشاريع.**

إن رئيس الحكومة،

– بناء على الدستور، لاسيّما المادتان 85–4 و 125 (الفقرة 2 ) منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 66– 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 84–17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–08 المؤرخ في12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، المتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–09 المؤرخ في12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، المتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية،

– وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93–03 المؤرخ في 7 رمضان عام 1413 الموافق أول مارس سنة 1993 والمتعلق بالنشاط العقاري،

– وبمقتضى الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 18 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 25 يوليو سنة 2005 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، لا سيما المادة 9 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 05–16 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1426 الموافق 31 ديسمبر سنة 2005 والمتضمن قانون المالية لسنة 2006، لاسيما المادة 53 منه،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 06–175 المؤرّخ في 26 ربيع الثاني عام 1427 الموافق 24 مايو سنة 2006 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 06–176 المؤرّخ في 27 ربيع الثاني عام 1427 الموافق 25 مايو سنة 2006 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91–454 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 23 نوفمبر سنة 1991 الذي يحدد شروط إدارة الأملاك الخاصة والعامة التابعة للدولة وتسييرها ويضبط كيفيات ذلك، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94 –188 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق 6 يوليو سنة 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، المتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96– 296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04–14 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي،

**يرسم ما يأتي :**

**المادة الأولى :** تطبيقا لأحكام المادة 9 من قانون المالية التكميلي لسنة 2005، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد كيفيات وضع المحلات ذات الطابع المهني والحرفي تحت تصرف البطالين ذوي المشاريع.

## الباب الأول
## أحكام عامة

**المادة 2 :** تخص أحكام هذا المرسوم المحلات الناتجة عن :

– عمليات تهيئة وإعادة تأهيل الأصول المتبقية من "الأسواق" ومؤسسات التوزيع للأروقة الجزائرية المحلة،

– البرامج الجديدة.

**المادة 3 :** توضع المحلات المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه، تحت تصرف المستفيدين في شكل إيجار أو بيع بالإيجار.

**المادة 4 :** طبقا لأحكام المادة 9 من قانون المالية التكميلي لسنة 2005، يسند تسيير المحلات المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه للبلديات على أساس اتفاقية تبرم بين مدير الأملاك الوطنية المختص إقليميا ورئيس المجلس الشعبي البلدي المعني.

يرفق نموذج الاتفاقية المنصوص عليها أعلاه في الملحق الأول بهذا المرسوم.

## الباب الثاني
## الإيجار

**المادة 5 :** يحرّر الإيجار بين رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني والمستفيد بموجب عقد.

يجب أن يحدّد العقد، على الخصوص، الطابع الموقف للإيجار في حالة عدم تسديد ثلاثة (3) أقساط شهرية متتالية.

يرفق نموذج عقد الإيجار في الملحق الثاني بهذا المرسوم.

**المادة 6** : تحدد مدة العقد بثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد ضمنيا.

**المادة 7** : يمكن أن يختار المستفيد من عقد الإيجار صيغة البيع بالإيجار في أي وقت في إطار أحكام هذا المرسوم.

وفي حالة اختيار المستأجر لصيغة البيع بالإيجار، يستفيد من إنقاص مبالغ الإيجار المسدّدة من سعر التنازل.

**المادة 8** : تحدّد إدارة الأملاك الوطنية المختصة إقليميا مبلغ الإيجار استنادا إلى سعر السوق.

يتكوّن مبلغ الإيجار من قيمة إيجار الملك والأعباء المشتركة.

غير أنه يتعين على المستأجر دفع نسبة من الإيجار فقط طبقا للملحق الثالث بهذا المرسوم.

**المادة 9** : يحصّل مفتش الأملاك الوطنية المختص إقليميا ناتج الإيجار ويقيّده في حساب البلدية المعنية.

**المادة 10** : يجب دفع مبلغ الإيجار عند ميعاد استحقاقه.

## الباب الثالث
## البيع بالإيجار

**المادة 11** : يحرّر البيع بالإيجار بين إدارة الأملاك الوطنية والمستفيد بموجب عقد.

يجب أن يحدّد العقد، على الخصوص، الطابع الموقف للبيع بالإيجار في حالة عدم تسديد الثمن الإجمالي للمحل.

يلحق نموذج عقد البيع بالإيجار في الملحق الرابع بهذا المرسوم.

**المادة 12** : تحدّد مدة عقد البيع بالإيجار بعشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ توقيع هذا العقد.

**المادة 13** : يحدّد سعر التنازل عن المحلات الجديدة بسعر الإنجاز مع زيادة 10 % .

تحدّد إدارة الأملاك الوطنية سعر التنازل عن المحلات المنصوص عليها في المطة الأولى من المادة 2 أعلاه، استنادا إلى سعر إنجاز المحلات الجديدة مع زيادة 10 %.

**المادة 14** : يحصّل مفتش الأملاك الوطنية المختص إقليميا ناتج البيع بالإيجار ويقيّده في حساب البلدية المعنية.

**المادة 15** : يتعيّن على كل صاحب طلب لاقتناء محل في إطار هذا المرسوم، أن يدفع حصة أولى نسبتها 5 % على الأقل من سعر المحل.

**المادة 16** : يجب أن يدفع المستفيد مبلغ سعر المحل، في جميع الحالات، بعد خصم مبلغ الحصة الأولى، على مدى فترة لا تتجاوز مدة عقد البيع بالإيجار.

ويتمّ دفع هذا المبلغ المؤجل الوفاء به حسب أجل استحقاق يبيّن المبلغ الواجب دفعه شهريا على مدى الفترة المعنية.

## الباب الرابع
## كيفيات التنفيذ

**المادة 17** : يمكن أن يستفيد من وضع المحلات تحت التصرف المذكورة في المادة 2 أعلاه، الأشخاص البالغون من العمر ثماني عشرة (18) إلى خمسين (50) سنة والمتحصلون على شهادة تأهيل من أجهزة ترقية التشغيل.

**المادة 18** : يؤهل للاستفادة من أحكام هذا المرسوم ذوو المشاريع الذين يشغّلون شخصين ( 2 ) على الأقل، وذلك باستثناء ذوي المشاريع الذين يمارسون نشاطات بصفة فردية.

تمنح الأولوية، في هذه الحالة، للمشاريع المراد ترقيتها والتي توفر عددا كبيرا من مناصب الشغل.

**المادة 19** : تخصّ أحكام هذا المرسوم نشاطات إنتاج السلع والخدمات والصناعة التقليدية دون سواها.

**المادة 20** : يستثنى من الاستفادة من هذه المحلات الأشخاص الذين يملكون محلا أو الذين استفادوا من إعانة الدولة في إطار اقتناء محلات ذات استعمال تجاري أو مهني أو حرفي.

**المادة 21** : يجب أن يقدّم أصحاب طلب الاستفادة من المحلات طلبا، حسب الحالة، لدى :

– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،

– الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،

– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تودع الهيئة المعنية، في أجل ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ إخطارها، لدى اللجنة الولائية، ملف صاحب الطلب الذي يتكوّن من :

## الملحق رقم 02:



**مرسوم تنفيذي رقم 08 – 170 مؤرّخ في 7 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 11 يونيو سنة 2008، يتضمن إنشاء متاحف جهوية للمجاهد وتنظيمها وسيرها.**

إن رئيس الحكومة،

– بناء على التقرير المشترك بين وزير المجاهدين و وزيرة الثقافة،

– وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 – 4 و125 ( الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية ، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أوّل ديسمبر سنة 1990والمتضمن قانون الأملاك الوطنية،

– و بمقتضى الأمر رقم 95 – 20 المؤرخ في 19 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة،

– وبمقتضى القانون رقم 98 – 04 المؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي،

– وبمقتضى القانون رقم 99 – 07 المؤرخ في 19 ذي الحجة عام 1419 الموافق 5 أبريل سنة 1999 والمتعلق بالجاهد والشهيد ، لاسيما المواد 51 و 52 و53 و54 و 55 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 06 – 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،

– و بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 172 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– و بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 – 173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 –295 المؤرخ في 14 صفر عام 1412 الموافق 24 غشت سنة 1991 الذي يحدد صلاحيات وزير المجاهدين، المعدل والمتمم،

– و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 –313 المؤرخ في 28 صفر عام 1412 الموافق 7 سبتمبر سنة 1991 الذي يحدد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفياتها ومحتواها، المعدل،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 – 340 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1412 الموافق 28 سبتمبر سنة 1991 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بعمال الثقافة، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93 – 227 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق 5 أكتوبر سنة 1993 والمتعلق بمتحف المجاهد، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 – 79 المؤرخ في 17 محرّم عام 1426 الموافق 26 فبراير سنة 2005 الذي يحدّد صلاحيات وزير الثقافة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07 – 160 المؤرخ في 10 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 27 مايو سنة 2007 الذي يحدّد شروط إنشاء المتاحف و مهامها وتنظيمها و سيرها،

يرسم ما يأتي :

## الفصل الأول
## أحكام عامة

**المادة الأولى :** يهدف هذا المرسوم إلى إنشاء متاحف جهوية للمجاهد و تنظيمها و سيرها، و تدعى في صلب النص "المتاحف".

**المادّة 2 :** المتاحف هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .

**المادّة 3 :** توضع المتاحف تحت وصاية وزير المجاهدين .

وتحدد تسميتها ومقرها واختصاصها الإقليمي طبقا للملحق المرفق بهذا المرسوم .

**المادّة 4 :** تتوفر المتاحف على ملاحق تنشأ بقرار مشترك بين وزير المجاهدين ووزير المالية .

**المادّة 5 :** تتمثل مهمة المتاحف في جمع واسترجاع و إثراء المجموعات و المحافظة و الترميم والعرض والإعلام وتوزيع التراث التاريخي والثقافي المتعلق بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني.

وبهذه الصفة، تكلّف بما يأتي :

– جمع الممتلكات التاريخية والثقافية المتعلقة بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني واقتنائها واسترجاعها،

– جرد الممتلكات التاريخية و الثقافية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما،

– حفظ المجموعات حسب المعايير المعمول بها في علم المتاحف و الأمن وصيانتها وإثرائها،

– تنظيم معارض دائمة ومؤقتة أو متجولة تجاه الجمهور،

– دراسة المجموعات والقيام بالبحوث المرتبطة بأهدافها،

– احتضان الأنشطة و التظاهرات المنظمة بمناسبة إحياء الأيام و الأعياد الوطنية والأحداث التاريخية، لا سيما المعارض و المحاضرات والملتقيات والأيام الدراسية ذات العلاقة بأهدافها ،

– المساهمة في تسجيل الشهادات الحية المرتبطة بموضوعها ، لا سيما شهادات المجاهدين،

– تنظيم النشاطات الثقافية بالعلاقة مع المتحف الوطني للمجاهد و الهيئات الثقافية تجاه مؤسسات التعليم والجمهور،

– توزيع التراث التاريخي و الثقافي عبر كل الدعائم الملائمة، لا سيما بالوسائل المعلوماتية (منها الأنترانات والأنترنت)،

– نشر نتائج أعمالها،

– إصدار الدوريات المتخصصة المرتبطة بهدفها ،

– تنسيق نشاطات الملاحق التابعة لاختصاصها الإقليمي،

– السهر على حماية الأرشيف و صيانة الأملاك والأجهزة.

**المادّة 6 :** يحدد التنظيم الداخلي للمتاحف وملاحقها بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمجاهدين والوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

## الفصل الثاني
## التنظيم والسير

**المادّة 7 :** يسير المتاحف مجلس إدارة و يديرها مدير و تزود بمجلس علمي وتقني.

### القسم الأول
### مجلس الإدارة

**المادّة 8 :** يضم مجلس الإدارة الذي يرأسه ممثل عن وزير المجاهدين ما يأتي :

– ممثل عن وزير الدفاع الوطني،

– ممثل عن وزير الداخلية والجماعات المحلية،

– ممثل عن وزير المالية،

– ممثل عن وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

– ممثل عن وزير التهيئة العمرانية و البيئة والسياحة،

– ممثل عن وزير التربية الوطنية،

– ممثل عن وزيرة الثقافة،

– ممثل عن وزير الاتصال،

– ممثل عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

– ممثل عن وزير الشباب والرياضة،

– ممثل عن المنظمة الوطنية للمجاهدين،

– ممثلان (2) عن المنظمات التي هدفها حماية ذوي الحقوق و التراث التاريخي و الثقافي المتعلق بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني.

يمكن مجلس الإدارة أن يستعين بأي شخص من شأنه أن يساعده في أشغاله.

يحضر مدير المتحف الجهوي مداولات مجلس الإدارة بصوت استشاري ويضمن أمانته.

**المادّة 9 :** يعين أعضاء مجلس الإدارة بقرار من وزير المجاهدين بناء على اقتراح من السلطات والتنظيمات التابعين لها، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد .

في حالة انقطاع عهدة أحد أعضاء مجلس الإدارة، يتم تعويضه حسب نفس الأشكال، ويستخلفه العضو الجديد إلى غاية نهاية العهدة .

تنتهي عهدة أعضاء مجلس الإدارة المعينين بحكم وظيفتهم أو صفتهم بانتهاء هذه الأخيرة.

**المادّة 10 :** تكون مهام أعضاء مجلس الإدارة مجانية ، إلا أنّه يمكن منح تعويضات لتسديد النفقات الناجمة عن أداء مهامهم، طبقا للتنظيم المعمول به.

**المادّة 11 :** يتداول مجلس الإدارة، لا سيما فيما يأتي :

- التنظيم والنظام الداخليين للمؤسسة،
- برامج عمل المؤسسة،
- مشاريع الميزانية وحسابات المؤسسة،
- الصفقات والعقود والاتفاقيات والاتفاقات ،
- اقتناء الأملاك المنقولة والعقارية والتصرف فيها،
- مشاريع توسيع المؤسسة أو تهيئتها،
- برامج ترميم البنايات والتجهيزات وصيانتها،
- قبول الهبات والوصايا أو رفضها ،
- التقرير السنوي عن النشاط الذي يعده مدير المؤسسة،
- كل مسألة تهم سير المؤسسة .

**المادّة 12 :** يجتمع مجلس الإدارة في دورة عادية مرتين (2) في السنة بناء على استدعاء من رئيسه.

ويمكنه أن يجتمع في دورة غير عادية بناء على استدعاء من رئيسه أو بطلب من مدير المؤسسة أو من ثلثي (3/2) أعضائه.

**المادّة 13 :** يحدد رئيس مجلس الإدارة جدول الأعمال بناء على اقتراح من مدير المؤسسة.

ترسل الاستدعاءات مرفقة بجدول الأعمال إلى أعضاء مجلس الإدارة خمسة عشر (15) يوما على الأقل قبل التاريخ المحدد للاجتماع. و يمكن تقليص هذا الأجل بالنسبة للدورات غير العادية إلى ثمانية (8) أيام.

**المادّة 14 :** لا تصح مداولات مجلس الإدارة إلا بحضور نصف عدد أعضائه على الأقل، و إذا لم يكتمل النصاب يستدعى مجلس الإدارة من جديد للاجتماع في أجل الثمانية (8) أيام الموالية للتاريخ المحدد للاجتماع. و يمكن مجلس الإدارة أن يتداول حينئذ مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.

تتخذ قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، و في حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

**المادّة 15 :** تدون مداولات مجلس الإدارة في محاضر، و تسجل في سجل خاص مرقم و مؤشر عليه من طرف رئيس مجلس الإدارة.

يوقع المحاضر رئيس مجلس الإدارة وكاتب الجلسة، ثم ترسل إلى السلطة الوصية وإلى أعضاء مجلس الإدارة في أجل خمسة عشر (15) يوما الموالية لتاريخ الاجتماع.

**المادّة 16 :** تكون مداولات مجلس الإدارة قابلة للتنفيذ في أجل ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ إرسال المحضر إلى الوزير الوصي إلا في حالة معارضة صريحة تبلغ في هذا الأجل.

لا تكون المداولات التي تتعلق بمشروع الميزانية والحسابات و قبول الهدايا أو الهبات قابلة للتنفيذ إلا بعد الموافقة الصريحة للوزير الوصي.

## القسم الثاني
## المدير

**المادّة 17 :** يعين مدير المتحف الجهوي بمرسوم، بناء على اقتراح من السلطة الوصية. وتنهى مهامه حسب الأشكال نفسها.

**المادّة 18 :** يضمن المدير السير الحسن للمؤسسة، ويكلف بهذه الصفة، لا سيما بما يأتي :

- تمثيل المؤسسة أمام القضاء و في كل أعمال الحياة المدنية،
- تنفيذ مداولات مجلس الإدارة،
- إعداد مشاريع ميزانية المؤسسة وحساباتها،
- إبرام الصفقات والعقود والاتفاقيات والاتفاقات طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها،

– تعيين المستخدمين الذين لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم،

– إعداد مشروع النظام الداخلي للمؤسسة،

– إعداد مشروع التنظيم الداخلي للمؤسسة،

– إعداد برامج نشاطات المؤسسة،

– ممارسة السلطة السلمية على جميع المستخدمين،

– إعداد التقرير السنوي عن النشاط الذي يسلمه للوزير الوصي.

وهو الآمر بصرف ميزانية المؤسسة.

## القسم الثالث

## المجلس العلمي والتقني

**المادّة 19 :** يكلف المجلس العلمي و التقني بإبداء الآراء والاقتراحات والتوصيات حول كل المسائل التي تهم نشاطات المؤسسة ، لاسيما مشاريع البحث المتعلق بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني.

**المادّة 20 :** يتكون المجلس العلمي و التقني من اثني عشر (12) عضوا ، يختارون من بين الباحثين والأساتذة الذين يمارسون أعمالا ذات الصلة بنشاطات المؤسسة والمجاهدين الذين مارسوا مسؤوليات خلال ثورة التحرير الوطني.

ينتخب المجلس العلمي و التقني رئيسا من بين أعضائه.

**المادّة 21 :** يعين أعضاء المجلس العلمي والتقني بقرار من وزير المجاهدين لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.

يستفيد أعضاء المجلس العلمي والتقني من تعويضات عن المصاريف التي أنفقوها طبقا للتنظيم المعمول به.

**المادّة 22 :** يجتمع المجلس العلمي والتقني في دورة عادية ثلاث مرات (3) في السنة بناء على دعوة من رئيسه وباقتراح من مدير المؤسسة.

ويمكنه أن يجتمع في دورة غير عادية ، عند الاقتضاء، بدعوة من رئيسه، أو بطلب من مدير المؤسسة أو ثلثي ( 3/2) أعضائه.

**المادّة 23 :** تسجل آراء المجلس العلمي والتقني في محاضر جلسات وتقيد في سجل خاص يوقعه مدير المؤسسة ويؤشر عليه.

يعد المجلس العلمي والتقني تقريرا سنويا عن النشاطات يسلمه إلى مدير المؤسسة الذي يعرضه على السلطة الوصية.

يعد المجلس العلمي والتقني نظامه الداخلي ويصادق عليه.

## الفصل الثالث

## أحكام مالية

**المادّة 24 :** تشتمل ميزانية المتاحف على باب للإيرادات و باب للنفقات.

**– في باب الإيرادات :**

–إعانات الدولة،

– المساهمات المحتملة للجماعات المحلية،

– مساهمات المؤسسات و الهيئات العمومية والخاصة،

– الإيرادات المرتبطة بنشاطاتها،

– الهبات و الوصايا،

– كل الموارد الأخرى المرتبطة بنشاطاتها.

**– في باب النفقات :**

– نفقات التسيير،

– نفقات التجهيز،

– كل النفقات الأخرى المرتبطة بإنجاز هدفها.

**المادّة 25 :** يعرض مشروع ميزانية المتاحف التي يعدها المدير على مجلس الإدارة للمداولة ثم يرسل إلى السلطة الوصية وإلى وزير المالية للمصادقة عليه.

**المادّة 26 :** يمكن أن يخول المدير صفة الآمر بالصرف الثانوي لمديري ملحقات المتاحف الجهوية.

**المادّة 27 :** يصدر الآمر بالصرف الرئيسي تفويض الاعتمادات لفائدة الآمرين بالصرف الثانويين و يضع في متناولهم الأموال لتغطية النفقات.

**المادّة 28 :** يمكن أن تتوفر كل ملحقة للمتاحف على محاسب ثانوي معتمد حسب نفس الأشكال المقررة في التنظيم المعمول به.

**المادّة 29 :** تمسك محاسبة المتاحف طبقا لقواعد المحاسبة العمومية، و يسند تداول الأموال إلى محاسب يعينه أو يعتمده وزير المالية .

**المادّة 30 :** يضمن المراقبة المالية للمتاحف مراقب مالي يعين طبقا للتنظيم المعمول به.

**المادّة 31 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 7 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 11 يونيو سنة 2008.

**عبد العزيز بلخادم**

## الملحق

## التسمية، المقر والاختصاص الإقليمي للمتاحف الجهوية للمجاهد

| تسمية المتاحف الجهوية | المقر | الاختصاص الإقليمي |
|---|---|---|
| المتحف الجهوي لخنشلة | خنشلة | **ولايات :** باتنة – تبسة – أم البواقي – سوق أهراس – خنشلة – سطيف. |
| المتحف الجهوي لسكيكدة | سكيكدة | **ولايات :** جيجل – قسنطينة – الطارف – قالمة – ميلة – سكيكدة – عنابة . |
| المتحف الجهوي لتيزي وزو | تيزي وزو | **ولايات :** بومرداس – البويرة – بجاية – تيزي وزو– برج بوعريريج. |
| المتحف الجهوي للمدية | المدية | **ولايات :** تيبازة – عين الدفلى – الجزائر – البليدة – تيسمسيلت – الشلف – المدية – تيارت. |
| المتحف الجهوي لتلمسان | تلمسان | **ولايات :** عين تيموشنت – مستغانم – وهران – تلمسان – سيدي بلعباس – سعيدة – معسكر – غليزان – البيض – أدرار – بشار – النعامة – تيندوف. |
| المتحف الجهوي لبسكرة | بسكرة | **ولايات :** الجلفة – الأغواط – الوادي – غرداية – ورقلة – تامنغست – إيليزي – بسكرة – المسيلة. |

– طلب الحصول على محل أو إيجاره،

– تصريح شرفي يثبت أنه لا يملك محلا، وأنه لم يستفد من إعانة الدولة، وأنه لم يقدم طلبا في ولاية أخرى،

– شهادة تأهيل صاحب الطلب لجهاز هيئة ترقية التشغيل التي تقدّم ملفه.

**المادة 22 :** تنشأ لجنة ولائية تكلف على الخصوص بما يأتي :

– دراسة الملفات المعروضة عليها وضبط قائمة المستفيدين من المحلات المنصوص عليها في أحكام هذا المرسوم،

– إعداد وضعيات شهرية عن أشغالها،

– دراسة الطعون المحتملة.

**المادة 23 :** تتشكل اللجنة الولائية التي يرأسها الوالي أو ممثله، كما يأتي :

– رئيس المجلس الشعبي الولائي أو ممثله،

– مدير الأملاك الوطنية للولاية،

– مدير التخطيط والتهيئة العمرانية للولاية،

– مدير التشغيل للولاية،

– مدير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية للولاية،

– رئيس الدائرة المعنية،

– مدير فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،

– المنسق الولائي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،

– رئيس الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،

– رئيس الوكالة الولائية للوكالة الوطنية للتشغيل،

– رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني وثلاثة (3) أعضاء منتخبين من نفس المجلس.

**المادة 24 :** تزوّد اللجنة الولائية بأمانة تتولاها مصالح الولاية وتكلف، على الخصوص، بما يأتي :

– استلام الملفات التي تودعها المؤسسات المكلفة بالمرافقة،

– تحضير اجتماعات اللجنة الولائية.

**المادة 25 :** تجتمع اللّجنة الولائية بعدد المرات التي تقتضيها الحاجة بناء على استدعاء من رئيسها.

وتبتّ في الطلبات التي تعرضها عليها المؤسسات المذكورة في المادة 21 أعلاه في أجل ثلاثين (30) يوما.

تدوّن قرارات اللّجنة الولائية في محاضر.

**المادة 26 :** تلصق قائمة المستفيدين على مستوى الهيئة والبلدية المعنيتين.

**المادة 27 :** يحقّ لصاحب الطلب، في حالة رفض طلبه، أن يقدّم في أجل خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ إلصاق قائمة المستفيدين، طعنا مكتوبا لدى اللجنة الولائية.

**المادة 28 :** يتعيّن على اللّجنة الولائية الفصل في الطعن في أجل واحد وعشرين (21) يوما ابتداء من تاريخ إيداعه.

**المادة 29 :** تقوم المصالح المختصة بعد انقضاء آجال الطعون، كما هو محدّد في المادتين 27 و 28 من هذا المرسوم، بتحرير العقد الخاص بالإيجار أو بالبيع بالإيجار.

**المادة 30 :** لا يجوز لأي عاطل عن العمل ذو مشروع أن يودع أكثر من طلب واحد للحصول على محل لدى إحدى الهيئات المذكورة في المادة 21 أعلاه، وفي ولاية واحدة فقط.

## الباب الخامس

## العقوبات والتسويات

**المادة 31 :** يخضع كل تصريح كاذب يقدمه صاحب الطلب للعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات.

**المادة 32 :** يخضع كل شخص يساعد بغير حق وبأي صفة كانت في تسهيل الحصول على محل للعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات.

**المادة 33 :** تتم تسوية وضعية المتحصلين على المحلات، التي منحوا إيّاها قبل نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، بإعداد عقد الإيجار أو البيع بالإيجار طبقا لأحكام هذا المرسوم.

**المادة 34 :** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 26 رمضان عام 1427 الموافق 19 أكتوبر سنة 2006.

**عبد العزيز بلخادم**

## الملحق رقم 03



**مرسوم تنفيذي رقم 07 – 140 مؤرّخ في 2 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 19 مايو سنة 2007، يتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها و سيرها.**

إنّ رئيس الحكومة،

– بناء على الدستور، لا سيما المادتان 85-4 و125 ( الفقرة 2 ) منه،

– و بمقتضى القانون رقم 83 – 11 المؤرّخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية، المعدّل و المتمّم،

– و بمقتضى القانون رقم 84 – 17 المؤرّخ في 8 شوّال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدّل والمتمّم،

– و بمقتضى القانون رقم 85 – 05 المؤرّخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة و ترقيتها، المعدّل و المتمّم،

– و بمقتضى القانون رقم 88 – 07 المؤرّخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 والمتعلق بالوقاية الصحية و الأمن وطب العمل،

– و بمقتضى القانون رقم 90 – 08 المؤرّخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، المتمّم،

– و بمقتضى القانون رقم 90 – 09 المؤرّخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، المتمّم،

– و بمقتضى القانون رقم 90 – 21 المؤرّخ في 24 محرّم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية،

– و بمقتضى الأمر رقم 95 – 20 المؤرّخ في 19 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة 1995 و المتعلق بمجلس المحاسبة،

– و بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 06-175 المؤرّخ في 26 ربيع الثاني عام 1427 الموافق 24 مايو سنة 2006 و المتضمن تعيين رئيس الحكومة،

– و بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 06-176 المؤرّخ في 27 ربيع الثاني عام 1427 الموافق 25 مايو سنة 2006 و المتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-66 المؤرخ في 7 رمضان عام 1416 الموافق 27 يناير سنة 1996 الذي يحدد صلاحيات وزير الصحة والسكان،

– و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97 – 466 المؤرخ في 2 شعبان عام 1418 الموافق 2 ديسمبر سنة 1997 الذي يحدد قواعد إنشاء القطاعات الصحية وتنظيمها و سيرها،

**يرسم ما يأتي :**

**المادّة الأولى :** يهدف هذا المرسوم إلى إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها و سيرها.

### الفصل الأول

### المؤسسة العمومية الاستشفائية

**المادّة 2 :** المؤسسة العمومية الاستشفائية هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. و توضع تحت وصاية الوالي.

**المادّة 3 :** تتكون المؤسسة العمومية الاستشفائية من هيكل للتشخيص و العلاج و الاستشفاء وإعادة التأهيل الطبي تغطي سكان بلدية واحدة أو مجموعة بلديات.

تحدد المشتملات المادية للمؤسسة العمومية الاستشفائية بقرار من الوزير المكلف بالصحة.

**المادّة 4 :** تتمثل مهام المؤسسة العمومية الاستشفائية في التكفل، بصفة متكاملة و متسلسلة، بالحاجات الصحية للسكان. و في هذا الإطار، تتولى على الخصوص المهام الآتية :

– ضمان تنظيم و برمجة توزيع العلاج الشفائي والتشخيص وإعادة التأهيل الطبي و الاستشفاء،

– تطبيق البرامج الوطنية للصحة،

– ضمان حفظ الصحة و النقاوة ومكافحة الأضرار و الآفات الاجتماعية،

– ضمان تحسين مستوى مستخدمي مصالح الصحة و تجديد معارفهم.

**المادّة 5 :** يمكن استخدام المؤسسة العمومية الاستشفائية ميدانا للتكوين الطبي و شبه الطبي والتكوين في التسيير الاستشفائي على أساس اتفاقيات تبرم مع مؤسسات التكوين.

## الفصل الثاني

## المؤسسة العمومية للصحة الجوارية

**المادّة 6 :** المؤسسة العمومية للصحة الجوارية هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. و توضع تحت وصاية الوالي.

**المادّة 7 :** تتكون المؤسسة العمومية للصحة الجوارية من مجموعة عيادات متعددة الخدمات و قاعات العلاج تغطي مجموعة من السكان.

تحدد المشتملات المادية للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية والحيز الجغرافي الصحي الذي يغطي مجموعة من السكان بقرار من الوزير المكلف بالصحة.

**المادّة 8 :** تتمثل مهام المؤسسة العمومية للصحة الجوارية في التكفل، بصفة متكاملة ومتسلسلة، فيما يأتي :

– الوقاية و العلاج القاعدي،

– تشخيص المرض،

– العلاج الجواري،

– الفحوص الخاصة بالطب العام و الطب المتخصص القاعدي،

– الأنشطة المرتبطة بالصحة الإنجابية والتخطيط العائلي،

– تنفيذ البرامج الوطنية للصحة والسكان.

و تكلف على الخصوص بما يأتي :

– المساهمة في ترقية و حماية البيئة في المجالات المرتبطة بحفظ الصحة والنقاوة ومكافحة الأضرار والآفات الاجتماعية،

– المساهمة في تحسين مستوى مستخدمي مصالح الصحة و تجديد معارفهم.

**المادّة 9 :** يمكن استخدام المؤسسة العمومية للصحة الجوارية ميدانا للتكوين شبه الطبي و التكوين في التسيير الاستشفائي على أساس اتفاقيات تبرم مع مؤسسات التكوين.

## الفصل الثالث

## أحكام مشتركة

## القسم الأول

## التنظيم و السير

**المادّة 10 :** يسير كل مؤسسة عمومية استشفائية ومؤسسة عمومية للصحة الجوارية مجلس إدارة ويديرها مدير. وتزودان بهيئة استشارية تدعى "المجلس الطبي".

### الفرع الأول

### مجلس الإدارة

**المادّة 11 :** يضم مجلس الإدارة ما يأتي :

– ممثل عن الوالي، رئيسا،

– ممثل عن إدارة المالية،

– ممثل عن التأمينات الاقتصادية،

– ممثل عن هيئات الضمان الاجتماعي،

– ممثل عن المجلس الشعبي الولائي،

– ممثل عن المجلس الشعبي البلدي مقر المؤسسة،

– ممثل عن المستخدمين الطبيين ينتخبه نظراؤه،

– ممثل عن المستخدمين شبه الطبيين ينتخبه نظراؤه،

– ممثل عن جمعيات مرتفقي الصحة،

– ممثل عن العمال ينتخب في جمعية عامة،

– رئيس المجلس الطبي.

يحضر كل من مدير المؤسسة العمومية الاستشفائية ومدير المؤسسة العمومية للصحة الجوارية مداولات مجلس الإدارة برأي استشاري ويتوليان أمانتهما.

**المادّة 12 :** يعين أعضاء مجلس الإدارة لعهدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد بقرار من الوالي، بناء على اقتراح من السلطات والهيئات التابعين لها.

وفي حالة انقطاع عهدة أحد أعضاء مجلس الإدارة، يعين عضو جديد حسب نفس الأشكال لخلافته إلى غاية انتهاء العهدة.

وتنتهي عهدة الأعضاء الذين تم تعيينهم بحكم وظائفهم بانتهاء هذه الوظائف.

**الملحق رقم 04**



## وزارة الشباب والرياضة

**قرار مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1428 الموافق 4 يوليو سنة 2007، يحدد شروط إنشاء مؤسسات الشباب ومهامها وتنظيمها وسيرها وكذا تعداد ونوع المستخدمين العاملين بها ومؤهلاتهم.**

إن وزير الشباب والرياضة،

– بمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 07-173 المؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 4 يونيو سنة 2007 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-187 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1411 الموافق أوّل يونيو سنة 1991 والمتضمّن القانون الأساسي الخاص للعمال المنتمين لأسلاك الإدارة المكلفة بالشبيبة والرياضة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07–01 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1427 الموافق 6 يناير سنة 2007والمتضمن تحويل مراكز إعلام الشبيبة وتنشيطها إلى دواوين مؤسسات الشباب للولاية، لا سيما المادّة 20 منه،

**يقرّر ما يأتي :**

**المادة الأولى :** يحدد القرار شروط إنشاء مؤسسات الشباب ومهامها وتنظيمها وسيرها وكذا تعداد ونوع المستخدمين العاملين بها ومؤهلاتهم تطبيقا لأحكام المادّة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 07 – 01 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1427 الموافق 6 يناير سنة 2007 والمذكور أعلاه.

مؤسسات الشباب المذكورة في الفقرة أعلاه هي :

– دور الشباب،

– بيوت الشباب،

– القاعات المتعددة الخدمات للشباب،

– مخيمات الشباب،

– المركبات الرياضية الجوارية.

## الفصل الأول

## شروط الإنشاء والمهام

**المادة 2 :** يخضع إنشاء كل مؤسسة شباب إلى تقديم ملف يتضمن الوثائق الآتية :

**1 – بالنسبة للمؤسسات المسجلة في إطار عمليات التجهيز العمومية اللامركزية للدولة :**

– مقرر تعيين مشروع الإنجاز بعنوان قطاع الشباب والرياضة،

– التأمين العشاري المكتتب من طرف مؤسسات الأشغال الكبرى،

– محضر الاستلام النهائي الممضى قانونا من طرف مكتب الدراسات والهيئة المكلفة بالمراقبة التقنية ومؤسسة الإنجاز وصاحب المشروع،

– بطاقة تقنية تحدد لا سيما مميزات المؤسسة وقدراتها ومساحتها ومشتملاتها وملحقاتها،

– تقرير نهاية أشغال المراقبة التقنية الذي تعده الهيئة المكلفة بالمراقبة التقنية،

– قرار تخصيص الأرضية،

– مقرر قفل العملية،

– شهادة تسوية النزاع في حالة القفل بنزاع،

– قائمة المستخدمين والتجهيزات والعتاد الضروري لسيرها.

**2 – بالنسبة للمنشآت أيا كانت طبيعتها المحولة أو المتنازل عنها لوزارة الشباب والرياضة من البلديات والولايات :**

– محضر مداولة الجماعة المحلية المعنية المتضمن التنازل النهائي غير المشروط أو تحويل المنشأة الموافق عليه من طرف السلطة الوصية،

– قرار الوالي المتضمن تخصيص المنشأة المتنازل عليها لفائدة وزارة الشباب والرياضة،

– التأمين العشري المكتتب من طرف مؤسسة الأشغال الكبرى، عند الاقتضاء،

– تقرير تقني يبين المنشأة المتنازل عنها الذي يجب أن يوضح، لا سيما حالتها المادية ومؤشر قانونا من طرف هيئة أو مصلحة المراقبة التقنية،

– مجموع الوثائق التقنية والإدارية للمنشأة،

– تقرير يبرر إلحاق المنشأة لقطاع الشباب والرياضة ممضى من طرف مدير الشباب والرياضة للولاية المعنية،

– قائمة المستخدمين والتجهيزات والعتاد الضروري لسيرها.

**المادة 3 :** يرسل الملف المنصوص عليه في المادة 2 أعلاه إلى وزارة الشباب والرياضة من طرف مدير الشباب والرياضة للولاية المعنية.

**المادة 4 :** يكرس إنشاء كل مؤسسة شباب بمقرر من وزير الشباب والرياضة.

**المادة 5 :** تكلف دار الشباب في إطار المهام المنصوص عليها في المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 07 – 01 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1427 الموافق 6 يناير سنة 2007 والمذكور أعلاه، لاسيما بمايأتي :

– تلقين الشباب نشاطات التنشيط الثقافي والفني والعلمي والإعلام المتعدد الوسائط،

– اقتراح تسليات ترفيهية تستجيب للاحتياجات الشبانية،

– تطوير تنشيط جواري تجاه الشباب، لا سيما بالاتصال مع المؤسسات التربوية والحركة الجمعوية للشباب،

– المساهمة في التربية والمواطنة للشباب،

– تطوير أنشطة الوقاية العامة والاتصال والتربية الصحية والإصغاء النفساني لفائدة الشباب،

– تنظيم تظاهرات ثقافية وعلمية ورياضية وتسلية،

– تطوير أنشطة الإعلام تجاه الشباب ووضع في متناولهم كل المعلومات التي تسمح بتوجيههم وتمكن من إدماجهم في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية،

– تقديم مساعدتها التقنية للشباب لتحقيق مشاريعهم،

– توفير فضاءات للجمهور العريض موجهة لتعميم العلوم والتقنيات والإعلام المتعدد الوسائط.

**المادة 6 :** تكلف بيت الشباب في إطار المهام المنصوص عليها في المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 07 – 01 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1427 الموافق 6 يناير سنة 2007 والمذكور أعلاه، لا سيما بما يأتي :

– تنظيم الأسفار و الزيارات والجولات السياحية للشباب،

– تشجيع المبادلات الوطنية والدولية للشباب،

– تنظيم نشاطات تسلية لفائدة مستعملي بيت الشباب،

– إيواء الشباب المنخرط طبقا للتنظيم المنصوص عليه في هذا المجال الساري المفعول،

– توفير كل الخدمات التي من شأنها ضمان شروط حسنة لإقامة المنخرطين،

– توفير الوسائل الضرورية لتنظيم نشاطات سليمة وتربوية للمستعملين تشجع الصداقة والضيافة،

– المساهمة في تطوير نشاطات الإعلام والاتصال والوقاية العامة والتربية الصحية والإصغاء النفساني لفائدة الشباب.

**المادة 7 :** تكلف القاعة المتعددة الخدمات في إطار المهام المنصوص عليها في المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 07– 01 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام1427 الموافق 6 يناير سنة 2007 والمذكور أعلاه، لاسيما بما يأتي :

– توفير فضاءات تعبير للشباب تسمح لهم بعرض إبداعاتهم وإبراز نشاطاتهم الفنية والثقافية والعلمية للجمهور العريض من خلال المعارض وتظاهرات الشباب الأخرى،

– تطوير تنشيط اجتماعي ثقافي جواري داخل محيطها، لا سيما بالاتصال مع المؤسسات التربوية والحركة الجمعوية للشباب،

– تطوير أنشطة الإعلام والاتصال والوقاية العامة و التربية الصحية و الإصغاء النفساني لفائدة الشباب.

**المادة 8 :** يكلف مخيم الشباب في إطار المهام المنصوص عليها في المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 07 – 01 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1427 الموافق 6 يناير سنة 2007 والمذكور أعلاه، لاسيما بما يأتي :

– تطوير حركية الشباب،

– تنظيم وتطوير المبادلات الوطنية والدولية للشباب،

– تنظيم نشاطات تسلية مثل الجولات على الأقدام أو بكل وسيلة أخرى والتخييم والمعسكر لفائدة الشباب،

– تنظيم لقاءات ثقافية وعلمية لفائدة الشباب،

– احتضان كل اللقاءات والأيام الدراسية وتربصات التكوين لفائدة الشباب والأطفال،

– توفير كل الخدمات التي من شأنها ضمان الشروط الحسنة لإقامة الشباب،

– توفير وسائل تنظيم نشاطات سليمة وتربوية للشباب قصد تدعيم الصداقة بين الشباب،

– المساهمة في تطوير أنشطة الإعلام والاتصال والوقاية العامة والتربية والمواطنة والإصغاء النفساني،

يمكن أن يستخدم مخيم الشباب خلال الموسم الصيفي كمكان تنظيم لمراكز العطل والتسلية للأطفال والشباب طبقا للتنظيم الساري المفعول.

**المادة 9 :** يكلف المركب الرياضي الجواري في إطار المهام المنصوص عليها في المادة 25 من المرسوم

التنفيذي رقم 07 – 01 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1427 الموافق 6 يناير سنة 2007 والمذكور أعلاه، لاسيما بما يأتي :

– توفير أعمال ترفيهية ورياضية للشباب،

– ترقية الممارسة الرياضية الجوارية في الأحياء والمدن والبلديات،

– تنظيم، لاسيما تظاهرات ثقافية و رياضية وتسليات مع الحركة الجمعوية للشباب،

– المساهمة في تطوير أنشطة الإعلام والاتصال والوقاية العامة والتربية والمواطنة والإصغاء النفساني.

## الفصل الثاني
## التنظيم والسير

**المادة 10 :** يدير مؤسسة الشباب مدير وتزود بلجنة بيداغوجية.

يساعد مدير مؤسسة الشباب :

– فريق بيداغوجي،

– مستخدمون إداريون وماليون ومستخدمو المصلحة والأمن.

**المادة 11 :** يعين مدير مؤسسة الشباب بمقرر من مدير ديوان مؤسسات الشباب للولاية .

**المادة 12 :** يكلف مدير مؤسسة الشباب، لاسيما بما يأتي :

– ضمان السير الحسن للمؤسسة،

– ضمان التسيير البيداغوجي و الإداري والمالي للمؤسسة،

– إعداد المشروع التربوي و البرامج وحصائل نشاطات المؤسسة،

– السهر على تكوين المستخدمين الموضوعين تحت سلطته وتحسين مستواهم،

– ممارسة السلطة السلمية على مستخدمي المؤسسة.

**المادة 13 :** يكلف الفريق البيداغوجي، تحت سلطة المدير، لاسيما بما يأتي :

– تلقين الشباب النشاطات الثقافية والفنية والعلمية والترفيهية والرياضية،

– تأطير فضاءات نشاطات المؤسسة،

– المشاركة في تنظيم وتأطير التظاهرات الثقافية و الرياضية و العلمية والإبداعية وكذلك كل نشاط لفائدة الشباب،

– حث الشباب على المشاركة في النشاطات التي تطورها المؤسسة وتشجيعها.

**المادة 14 :** يكلف المستخدمون الإداريون ومستخدمو المصلحة و الأمن على الخصوص بالمهام الإدارية والتقنية، لا سيما في مجال النظافة والصيانة وأمن المؤسسة.

يكلف الوكيل أو العون المالي، لا سيما في إطار التنظيم الساري المفعول، بما يأتي :

– مسك محاسبة المؤسسة،

– إمضاء الوثائق المحاسبية والمالية المطلوبة في القوانين والأنظمة السارية المفعول،

– ضمان وكالة المؤسسة.

**المادة 15 :** تكلف اللجنة البيداغوجية بدراسة وإبداء رأيها في كل مسألة تهم سير المؤسسة، لا سيما :

– تنظيم المؤسسة وسيرها،

– المشروع التربوي و البرامج وحصائل النشاطات،

– توظيف المستخدمين الضروريين لسير المؤسسة.

**المادة 16 :** تكتسي النشاطات داخل مؤسسات الشباب طابعا دائما أو مؤقتا.

تهدف النشاطات الدائمة إلى تلقين الشباب المنخرط ممارسة التنشيط العلمي والثقافي والفني والرياضي والترفيهي.

تهدف النشاطات المؤقتة إلى السماح للشباب بالالتحاق الحر بالفضاءات المشتركة والتظاهرات العلمية والثقافية والترفيهية و الرياضية.

**المادة 17 :** تنظم في كل مؤسسة للشباب فضاءات لنشاطات مكيفة وجذابة وفضاءات مشتركة مهيئة لاستقبال الشباب وإعلامهم.

**المادة 18 :** يجب أن تنظم نشاطات مؤسسات الشباب بكيفية مستمرة طوال السنة بما في ذلك أيام العطل والأيام المدفوعة الأجر حسب حجم ساعي يحدد في النظام الداخلي للمؤسسة.

**المادة 19 :** يجب أن يتم الاستقبال والتوجيه والإعلام في شكل دائم حسب خصوصيات كل مؤسسة.

## الفصل الثالث

## تعداد المستخدمين العاملين بمؤسسات الشباب ومؤهلاتهم

**المادة 20 :** تضم كل مؤسسة شباب مستخدمين يوافق نوع تخصصهم ومؤهلاتهم مهامها وطبيعتها.

**المادة 21 :** تتوفر كل مؤسسة شباب على مستخدمين يحدد تعدادهم بالاشتراك مع مصالح السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية والذي يتراوح بين أحد عشر ( 11 ) وثلاثة عشر ( 13 ) شخصا لهم المؤهلات الآتية :

- مدير مؤسسة الشباب،
- معاون المصالح الاقتصادية أو مقتصد،
- مربّ متخصص للشباب،
- تقني سام في الرياضة،
- أخصائي نفساني،
- مربّ رياضي،
- مربي الشباب،
- عامل مهني.

**المادة 22 :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 19 جمادى الثانية عام 1428 الموافق 4 يوليو سنة 2007.

**هاشمي جيار**

**ملخص البحث :**

في الجزائر هناك العديد من المؤشرات عن مركزية القرار حيث تبين أن السلطات العمومية تجمع بين مهام التخطيط و إعداد الموازنة والتمويل وتخصيص الموارد ووضع اللوائح و المراقبة والتقويم وتوصيل الخدمات .

يهدف هذا البحث اساسا للكشف عن التأثير الحقيقي لنمط الأساليب المتبعة في تخطيط المشاريع العمرانية على التنمية المحلية ، من خلال دراستنا وتحليلنا لبعض البرامج التنموية في مدينة المسيلة وتقييم أسباب عدم تحقيقها المستهدف منها ، محاولة منا إستخلاص أليات واضحة حول كيفية إنجاح المشروعات التنموية على المستوى المحلي .

حيث توصل البحث إلى أن تحقيق التنمية المحلية الصحيحة يرتبط أساسا بنمط الاسلوب التخطيطي المتبع في عملية إعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية .

**الكلمات المفتاحية :**

التنمية المحلية ، مدينة المسيلة ، المشاريع العمرانية ، مركزي التخطيط ، لامركزي التخطيط .

**Résumé:**

En Algérie, il y a beaucoup d'indicateurs sur la centralisation décisionnelle cela Montrer que les pouvoirs publics qui associent entre la mission de planification et l'élaboration du bilan et du financement détermine les ressource , et proposent les résolution, de contrôle et évaluent proposent les services .

En fonction de ce qui précède l'objectif principal de cette recherche et de démontre l'impact Réel des méthode de planification des projet urbains, à travers l'étude de certains programmes de développement et évaluer les causes qui entrave les objectifs qui lui sont dévolus, cela permet d'aboutir ,a des méthode , claires , qui permettent la réussite des projets de développement a' l' échelle local.

Cette étude de recherche a permis de montrer que l'aboutissement d'un développement local correct est lié essentiellement au méthodes , de planification voire leur exécution .

**Mots_ clés :**

Planification décentralisée , Planification centralisée, Projets urbains, développement

Local, ville de M'sila.